بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD

احوكمة الشركات ٢٠٢٥

نبني على أسس قوية

حوكمة الشركات

٢	لمحة عن الحوكمة
٤	كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة
٦	أبرز ملامح الحوكمة خلال عام ٢٠٢٥
١٠	مجلس الإدارة
١٦	الإدارة العليا
٢٤	إطار حوكمة الشركات للمجموعة
٢٦	إطار الصلاحيات
٢٨	تشكيل مجلس الإدارة
٣٠	مسؤوليات مجلس الإدارة
٣٢	إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية
٣٤	تعيينات مجلس الإدارة
٣٥	البرنامج التعريفي وبرامج التوعية المستمرة لأعضاء مجلس الإدارة
٣٦	عملية تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني
٣٨	إدارة النزاعات وعضويات مجالس الإدارة الخارجية
٣٩	المعاملات مع الأطراف ذات الصلة
٣٩	ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم والسندات المالية
٤٠	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٤١	قيادات مجلس الإدارة
٤٢	جدول أعمال مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥
٤٤	إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية
٤٦	تقارير لجان مجلس الإدارة
٤٨	المدقق الخارجي
٦٠	تعويضات الإدارة العليا
٦٣	لجان الإدارة
٦٤	إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
٦٥	الإخلالات وأسبابها وتجنبها
٦٦	الصيرفة الإسلامية
٦٨	توطين الموظفين
٦٩	اجتماع الجمعية العمومية
٧٠	بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
٧١	علاقات المستثمرين وأداء الشركة
٧٤	التعريفات

لمحة عن الحوكمة

على مدى عام ٢٠٢٥، واصل بنك الإمارات دبي الوطني تعزيز إطار عمل حوكمة الشركات الخاص به، وتعزيز الرقابة المنضبطة والمساءلة الواضحة واتخاذ القرارات المسؤولة بما يتماشى مع التوقعات التنظيمية المتطورة والمعايير الدولية.

وحيث تأسس هذا الإطار على ثقافة قوامها الشفافية والعدالة والنزاهة، فإنه يحمي مصالح أعمال المجموعة، ويدعم التنفيذ الفعّال لاستراتيجيتها، ويُسهم - إلى جانب النهج الشامل لإدارة المخاطر - في تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأمد للمساهمين وأصحاب المصلحة.

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

١٠٠%

استقلالية مجلس الإدارة

٣٣%

عدد اجتماعات مجلس الإدارة

٧

عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

١٠٣

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

٩٨,٤%

مجلس الإدارة

مدة عضوية مجلس الإدارة
(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

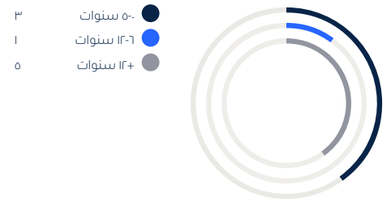

التنوع من الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

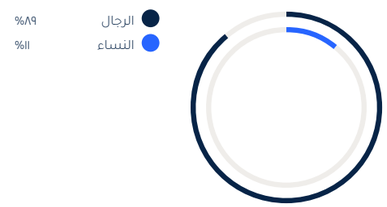

الإدارة العليا

الإدارة العليا: مدد الخدمة

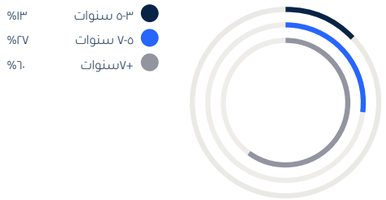

التنوع في الإدارة العليا

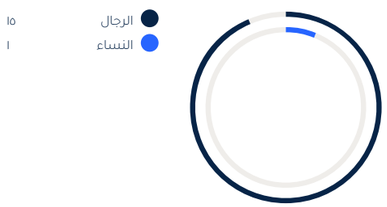

الإدارة العليا: الجنسيات

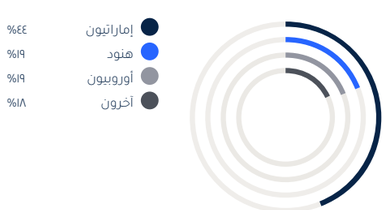

الموظفون

توطين الموظفين
(نسبة المواطنين الإماراتيين)

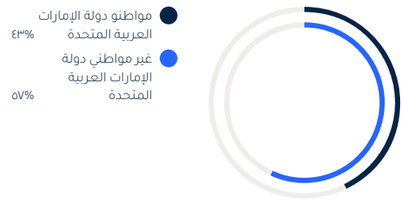

التنوع من الجنسين بين الموظفين

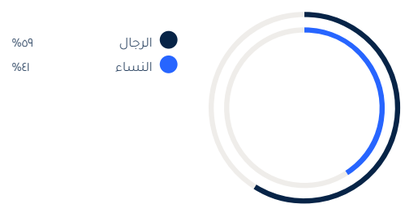

التنوع من الجنسين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة

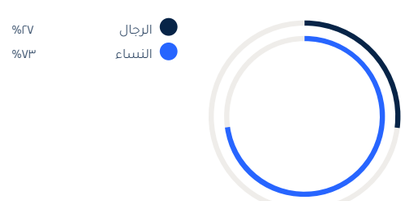

تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تصنيف أ-أ على مؤشر إم إس سي آي

البنك الأول على مستوى المنطقة وفقاً لمؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (إم إس سي آي) للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ستاندرد آند بورز

البنك الأعلى تصنيفًا على مستوى المنطقة وفقًا لتقييم وكالة ستاندرد آند بورز (إس آند بي).

الامتثال التنظيمي

تمتثل المجموعة لمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني والمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، وتلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- هيئة الأوراق المالية والسلع
- سوق دبي المالي

د. أحمد الخلفاوي
أمين سر مجلس إدارة المجموعة

بناء الثقة من خلال الحوكمة الرشيدة

خلال عام ٢٠٢٥، واصل إطار حوكمة الشركات لبنك الإمارات دبي الوطني دعم الفعالية التي ميزت تنفيذ كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا للمسئوليات المناطة بهما. كان لهذا الإطار دوراً جوهرياً في تطبيق الرقابة الصارمة ودعم الطموحات الاستراتيجية للمجموعة ضمن بيئة تشغيلية تتميز بالفاعلية المستمرة.

ضمن مجلس الإدارة الامتثال للمعايير التنظيمية المتطورة ووجه القرارات الاستراتيجية الرئيسية التي سوف تشكل التوجه طويل الأمد للمجموعة.

أولويات الحوكمة وتجديد مجلس الإدارة

جاء انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للنظام الأساسي وأنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وكافة المتطلبات التنظيمية الأخرى، ليمثل أحد أبرز محاور الحوكمة خلال عام ٢٠٢٥. حافظت هذه العملية على مجلس إدارة يتكون ثلث أعضائه من المستقلين، إلى جانب استمرار التمثيل النسائي بالمجلس، تطبيقاً لأفضل الممارسات المعتمدة في مجال الحوكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
كما أسهم تعيين رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة، فضلاً عن إعادة تشكيل جميع لجان مجلس الإدارة، في تدعيم البنية المؤسسية للحوكمة في المجموعة. وقد تم الالتزام بمتطلبات الاستقلالية، وخاصة بالنسبة للجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر، بما يضمن وجود ضوابط وتوازنات فعّالة وقوية.

تعزيز الحوكمة وفعالية مجلس الإدارة

لضمان التوافق المستمر مع الأنظمة والمعايير المهنية، راجع مجلس الإدارة السياسات الرئيسية لحوكمة الشركات، ومن بينها دليل حوكمة الشركات، والسياسات الخاصة بمكافآت وملاءمة وصلاحية، وتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة. تم تنفيذ برامج تعريفية ودورات تدريبية مستمرة لأعضاء مجلس الإدارة، ركزت على حوكمة الشركات، والاستدامة، ومكافحة غسل الأموال، والحوكمة الشرعية.
كما اعتمد المجلس الإفصاحات السنوية لحوكمة الشركات ومقترحات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعرضها أثناء اجتماع الجمعية العمومية.

وخلال العام، وسّع بنك الإمارات دبي الوطني نطاق إشراف مجلس الإدارة على شركات المجموعة عبر مواءمة ممارسات مجالس الإدارة والحوكمة الخاصة بكافة الشركات التابعة، من خلال إنشاء إطار العمل الخاص بالإشراف على حوكمة المجموعة.
أجرى المجلس تقييمه الداخلي السنوي لعام ٢٠٢٥ توافقاً مع متطلبات سياسة المجموعة والمتطلبات التشريعية. وتم تقديم النتائج إلى لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومن ثم إلى المجلس.
وقد أسهم هذا التقييم في تعزيز توقعات الأداء وتحديد فرص التحسين المستمر، بما يدعم التزام المجلس بالتقييم الذاتي المستمر والالتزام بأفضل الممارسات.

التركيز الاستراتيجي القائم على الحوكمة وخلق القيمة

واصل مجلس الإدارة التركيز على قوة الحوكمة بالتوازي مع تعظيم القيمة للمساهمين من خلال اتخاذ القرارات الاستراتيجية المنضبطة. أيد مجلس الإدارة الاستحواذ على نسبة ١١.٠% المتبقية من الأسهم وإلغاء إدراج الإمارات الإسلامي، مما يعزز هيكلة ومواءمة المجموعة. وتؤكد هذه الخطوات الدور المحوري لمجلس الإدارة في ضمان أن تكون عمليات التوسع وهيكلة الكيانات مدعومة بأطر حوكمة قوية، بما يعزز الإشراف وإدارة المخاطر والمساءلة عبر الشركات التابعة. ومن شأن هذا النهج القائم على الحوكمة أن يحقق النمو المنضبط، ويدعم التكامل الفعال للكيانات الجديدة، ويعزز مكانة المجموعة في السوق.

تعزيز إدارة المخاطر

ظلت إدارة المخاطر محوراً أساسياً من محاور الإشراف. حيث تابع مجلس الإدارة التحسينات التي أُدخلت على إطار إدارة المخاطر للمجموعة، وحوكمة النماذج، وبيئة الرقابة الشاملة.
كما اعتمد المجلس التعديلات على دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار، بما يضمن التوافق مع التوقعات الإشرافية المتطورة وأفضل الممارسات.

وبالتوازي مع ذلك، طورت المجموعة المرونة السيبرانية عبر وضع منهجية نضجها الأمني، وتبسيط الرقابة على المخاطر والامتثال التنظيمي من خلال حلول الحوكمة والمخاطر والامتثال، إلى جانب التوسع في برامج التوعية الرقمية للموظفين.
كما تم تدعيم إدارة المخاطر السلوكية من خلال تحديث أطر العمل، وتقديم التقارير التنظيمية، وتفعيل مشاركة القيادة.

بناء القدرات على مستوى المجموعة

على مدار العام، ظل العنصر البشري والثقافة المؤسسية ضمن الأولويات الاستراتيجية. حيث أطلقت المجموعة نموذجاً محدثاً لتعزيز التفاعل الوظيفي، ودعمت مبادرات برنامج "حرية التحدث" ووسعت نطاق دعم الرفاه الوظيفي، وعمّقت جهود الشمول، بما في ذلك المبادرات الموجهة للموظفات والنساء في المناصب القيادية. وقد أظهرت برامج التقدير المعززة والجوائز الخارجية، مثل الجائزة الفضية من جمعية إدارة الموارد البشرية للتميز في الصحة والرفاهية والجائزة الفضية لسعادة الموظفين، التقدم الملموس في هذه المجالات.

وتستند إنجازات بنك الإمارات دبي الوطني إلى كفاءة ومرونة وطموح كوادره البشرية. واصلت المجموعة، خلال عام ٢٠٢٥، إعطاء الأولوية لهذه العناصر، مع تحقيق تقدم ملموس في ملف التوطين. وشمل ذلك التوسع في مسارات القيادة، وتطوير البرامج التدريبية، وزيادة نسب المشاركة على مختلف المستويات، ولا سيما في المناصب القيادية العليا. وقد عززت هذه الجهود التزام المجموعة بتطوير كوادر وطنية قادرة على دعم تنافسية القطاع المالي في دولة الإمارات على المدى الطويل.

التقدم الحثيث في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حققت المجموعة تقدماً ملحوظاً في الحوكمة والشفافية والمصداقية الخارجية. ومن بين الإنجازات الرئيسية في هذا الجانب، إطلاق تقرير الاستدامة الخاص بالمجموعة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إس١ و إس٢، والذي دمج متطلبات فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتعلق بالطبيعة ومتطلبات مبادرة إعداد التقارير العالمية، شكل ذلك سابقة عالمية من حيث الربط المباشر بين الإفصاحات المناخية والمتعلقة بالاستدامة والبيانات المالية للمجموعة، بما عزز دقة التقارير والالتزام بأفضل الممارسات الدولية. وساهمت هذه المبادرات، إلى جانب تعزيز إفصاحات الحوكمة، في تحسين تصنيف المجموعة من قبل مؤسسة مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى مستوى (أ-أ) حيث يعكس هذا الإنجاز تنامي الاعتراف بنضج الحوكمة وجودة الإفصاح والمكانة المستدامة.

إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين

بقي نهج إشراك أصحاب المصلحة محوراً أساسياً لنهج الحوكمة الذي يتبعه مجلس الإدارة، دعماً لعمليات اتخاذ القرارات المدروسة ومواءمة المصالح. استمر مجلس الإدارة في إجراء حوار مفتوح حول المسائل الاستراتيجية الرئيسية، والأداء، والمخاطر، والاستدامة، مما عزز الثقة والشفافية بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والجهات التنظيمية والعملاء.

تطلعاتنا المستقبلية

بينما تتطلع المجموعة إلى العام المقبل، فإنها ستواصل البناء على الأسس الراسخة التي وضعتها في عام ٢٠٢٥. وتشمل الأولويات تعزيز الإشراف على التواجد الدولي، ومواصلة مواءمة الحوكمة مع كافة الشركات التابعة، وتكثيف التدريب على الأنظمة المستجدة، وتحسين أطر التفويض والصلاحيات لتعزيز المساءلة والكفاءة التشغيلية. يظل مجلس الإدارة على التزامه بتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، والحفاظ على معايير حوكمة رفيعة المستوى، ودعم الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. سوف يكون التركيز الرئيسي على المرحلة التالية من التحول المرتكز على الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من التقنيات المتقدمة لتحسين تجربة العملاء، وتدعيم إدارة المخاطر، وتعزيز حوكمة مجلس الإدارة بشكل أكبر، مما يفتح آفاقاً لفرص جديدة على مستوى المجموعة.

شكر وتقدير

أود أن أعرب عن امتناني لزملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع الموظفين لتفانيهم ومساهماتهم المستمرة طوال العام الماضي.
من خلال تضافر جهودنا، سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني، تطوير أولوياته في مجال الحوكمة وترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة تخدم كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة - بنك الإمارات دبي الوطني

أبرز الإنجازات ذات الصلة بحوكمة الشركات

ظلت حوكمة الشركات أولوية استراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني طوال عام ٢٠٢٥. خلال العام، تم توجيه جهود كبيرة نحو تعزيز الركائز الأساسية للحوكمة، وتحسين فعالية مجلس الإدارة، ومواءمة أطر السياسات والممارسات التشغيلية مع التوقعات التنظيمية المتطورة عبر مختلف المناطق. وقد حققت هذه المبادرات تحسينات ملموسة في جودة الرقابة ومعايير الشفافية والتصنيفات الخارجية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مع تعزيز مساءلة الإدارة والثقة التنظيمية.

أبرز تطورات حوكمة الشركات

هيكل مجلس الإدارة ولجان المجلس

- تنفيذ عملية انتخاب أعضاء مجلس إدارة المجموعة بما يتوافق مع لوائح ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة حديثاً عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- إعادة تشكيل لجان مجلس إدارة المجموعة عقب انتخاب مجلس الإدارة، لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية والالتزام بأفضل الممارسات المعتمدة.
- تعزيز تشكيل مجلس الإدارة ولجان المجلس للشركات الدولية والشركات التابعة، بما في ذلك دينيزبنك، لضمان توافقها مع إطار حوكمة المجموعة والمتطلبات التنظيمية المحلية.

فعالية مجلس الإدارة

- إجراء تقييم سنوي داخلي لمجلس الإدارة، وفقًا لسياسات المجموعة واللوائح المعمول بها، لضمان التحسين المستمر في أداء مجلس الإدارة.
- تطوير البرامج التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة، بحيث تدعم سرعة التكامل ووضوح المفاهيم للواجبات الائتمانية في الأدوار المختلفة.
- تقديم دورات تدريبية داخلية للمجلس ركزت على حوكمة الشركات، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والحوكمة الشرعية، ومكافحة غسل الأموال لتعزيز قدرات الأعضاء ورفع الوعي بالحوكمة.

حوكمة الإشراف على المجموعة

- توسيع نطاق إشراف مجلس إدارة المجموعة على الشركات التابعة المحلية والدولية من خلال أطر التفويض الواضحة، والتوكيلات الرسمية، وقنوات الحوكمة.
- تحسين إجراءات سير العمل الخاصة بالموافقات وهيكلية اتخاذ القرار لمجالس إدارة الشركات التابعة، مما يعزز المساءلة وحفظ السجلات بشكل محكم وقابل للمراجعة.
- إنشاء إطار عمل للرقابة على حوكمة شركات المجموعة، لمواءمة ممارسات حوكمة الشركات وأمانة سر المجلس على مستوى المجموعة.

الامتثال التنظيمي والمواءمة

- تحقيق التبني الكامل لأنظمة الملاءمة والجدارة، وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان، والمعايير المرتبطة بها الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على مستوى المجموعة.
- إتمام تحليلات مفصلة للفجوات التنظيمية وتحديث سياسة الملاءمة والجدارة لأعضاء مجلس الإدارة وإطار إدارة المخاطر للوفاء بالمتطلبات الإشرافية الجديدة.
- تمكين مبادرات المواءمة التنظيمية عبر الشركات التابعة الدولية والمحلية من خلال تحديثات منسقة للسياسات.

أطر عمل سياسة حوكمة الشركات

- مراجعة وتحديث إطار وسياسات حوكمة الشركات، بما في ذلك دليل حوكمة الشركات، وسياسة تقييم أداء الأعضاء، وسياسة مكافآت الأعضاء، لضمان التوافق مع أفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية.
- تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار لتعكس توقعات الحوكمة المعدلة.

الشفافية وإفصاحات الحوكمة

- إجراء مقارنة مرجعية لإفصاحات حوكمة الشركات، بما يتماشى مع المعايير المهنية وتوقعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- ضمان الإفصاحات السوقية الدقيقة وفي الوقت المناسب من خلال قنوات إعداد التقارير لسوق دبي المالي.
- تحقيق الارتقاء في تصنيف مؤشر "إم إس سي آي" من أ إلى أ+ نتيجة لتحسين شفافية الحوكمة.
- رفع معايير الشفافية العامة في كافة تقارير الحوكمة والاستدامة.

تابع: أبرز ملامح الحوكمة خلال عام ٢٠٢٥

حوكمة الأمن السيبراني

- تطوير منهجية النضج السيبراني للمجموعة وحالتها العامة.
- تبسيط عملية متابعة الامتثال التنظيمي للأمن السيبراني ومراقبة المخاطر من خلال حلول الحوكمة والمخاطر والامتثال.
- تطبيق حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي للارتقاء بمستوى كفاءة الأمن السيبراني ومدى فعالية استجابته.
- ترسيخ ثقافة أمنية أقوى من خلال توفير تجربة توعية أمنية رقمية كاملة للموظفين.

خصوصية البيانات

- تنفيذ أكثر من ٧٠٠ تقييم للخصوصية خلال العام، مما يؤكد قوة منظومة ضوابط البيانات على مستوى المجموعة.
- تعزيز إطار حماية الخصوصية للمجموعة من خلال تحسين آليات التحقيق في حوادث اختراق البيانات الشخصية والإبلاغ عنها، إلى جانب رفع مستوى الوعي بالخصوصية عبر برامج تدريبية وتواصلية مستهدفة، بما في ذلك إطلاق أسبوع التوعية بحماية البيانات، الأمر الذي أسهم في ترسيخ ثقافة مؤسسية شاملة لحماية الخصوصية.
- تنفيذ أكثر من ١٢٠ عملية فحص دقيق لمورّدين خارجيين للتحقق من التزام الأطراف الثالثة بمتطلبات حماية البيانات ومعايير المجموعة.
- توسيع نطاق التدريب الإلزامي على حماية البيانات ليشمل جميع الموظفين القدامى والجدد، مع تقديم جلسات تدريبية متخصصة لأكثر من ٢,٠٠٠ موظف ومستشار خارجي.

حوكمة التكنولوجيا والرقمنة

- تعزيز قدرات الأمن السيبراني للمجموعة من خلال نشر أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي أسهمت في تحسين دقة الاكتشاف وتسريع أوقات الاستجابة وتقليل الجهد اليدوي، مما أدى لزيادة المرونة السيبرانية الشاملة.
- تحديث منهجية النضج السيبراني من خلال اعتماد إطار عمل الأمن السيبراني التابع للمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، الإصدار ٢.٠، مما يتيح تقييماً أكثر قوة وتعزيزاً لجاهزية الأمن السيبراني على مستوى المجموعة ومكاتبها الدولية.
- تحسين عمليات متابعة الامتثال التنظيمي الخاص بالأمن السيبراني ورصد المخاطر من خلال تعزيز تكامل العمليات ضمن حلول لجنة المخاطر للمجموعة.
- تعزيز الموثوقية والجاهزية التشغيلية من خلال برنامج "آيرون كلاود"، والذي شمل تحديث البنية التحتية عبر اعتماد منصات "سحابية أصلية" مثل منصة "أوبن شيفت"، وشبكات مراكز البيانات "سونيك"، وتحديثات المنصات الأساسية، مما أسهم في تقليل العوارض الرئيسية رغم زيادة معدل التغييرات.
- تعزيز الأمن السيبراني من خلال حماية النطاق المدعومة بالذكاء الاصطناعي وزمن الاستجابة الأسرع، بدعم من حملة التوعية "إدارة أصول الأمن السيبراني فئة إكس" التي شارك فيها أكثر من ٢٠,٠٠٠ موظف.

الاستدامة (الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات)

- إطلاق تقرير الاستدامة للمجموعة المتوافق مع المعيارين الدوليين للتقارير المالية إس ١ وإس ٢، في سابقة عالمية تربط بين الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة والمناخ وبين البيانات المالية مباشرة، مما يعزز تحديد وتقييم والإفصاح عن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.
- تحديث إطار التمويل المستدام مع تعزيز التركيز على التنوع البيولوجي والمخاطر المتعلقة بالنظم البيئية، بما يتماشى مع مبادرة الإمارات للحياد المناخي ٢٠٥٠ والأجندة الخضراء ٢٠٣٠.
- تعزيز بناء قدرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال تدريب شامل على مستوى المؤسسة، بما في ذلك مجلس الإدارة، وتوسيع شبكة رواد البيئة لترسيخ الاستدامة في الحوكمة والمخاطر والعمليات التجارية.
- دمج توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة في الرقابة على الحوكمة، مع تولي المسؤولية عن الموضوعات المتعلقة بالطبيعة، بتوجيه من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وبدعم من اللجنة التنفيذية وفريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمجموعة، لضمان المساءلة الواضحة ضمن هياكل الحوكمة المؤسسية.

الثقافة والمشاركة والرفاهية

- تعزيز الثقافة المؤسسية من خلال تحديث استطلاعات التفاعل الوظيفي على مستوى المجموعة، وإطلاق "مراكز التفاعل" مما مكّن أعضاء مجلس الإدارة من الاستجابة لملاحظات الموظفين.
- تم تعزيز برنامج "حرية التحدث" من خلال جهود التوعية والتواصل المستمرة، مما يدعم مبادئ الشفافية والثقة والمساءلة.
- توسيع نطاق دعم رفاه الموظفين عبر إتاحة موارد شاملة للصحة البدنية والنفسية، وزيادة الاستفادة من خدمات الدعم.
- إطلاق مبادرات للرعاية الوقائية والصحة النفسية، إلى جانب برامج مخصصة للاستقرار المالي؛ مما سهل الوصول إلى الخدمات الخاصة بجودة الحياة وعزز المرونة الصحية والمالية للموظفين.
- مواصلة التركيز على الشمول، بما في ذلك دعم المرأة في المناصب القيادية، وتيسير الوصول لأصحاب الهمم، وتعزيز الوعي بالسلوكيات الشمولية من خلال مبادرات مثل "اليوم العالمي للمرأة"، ومبادئ تمكين المرأة التابعة للأمم المتحدة و"المبادرة".
- الحصول على التقدير الدولي متمثلاً في "الجائزة الفضية من جمعية إدارة الموارد "البشرية" للتميز في مجال الصحة وجودة الحياة، بالإضافة إلى "الجائزة الفضية لسعادة الموظفين".

حماية المستهلك

- تعزيز خصوصية وحماية البيانات وميثاق العدالة في التعامل عبر برامج تعلم إلكتروني محدثة تمت إتاحتها لكافة الموظفين، مما حقق معدلات تفاعل وإنجاز مرتفعة، ودعم الامتثال الرقابي وثقة العملاء.
- تأكيد التوجه القيادي لحماية المستهلك عبر رسائل الرئيس التنفيذي للمجموعة، إلى جانب التزام البنك بأنظمة حماية المستهلك وامتثال كافة قطاعات المؤسسة بمبادئها.
- اكتمال مراجعة وتحليل فئة العملاء الأكثر عرضة للمخاطر، مع تقديم رؤى وضوابط مقترحة لتعزيز الامتثال الرقابي وترسيخ مبدأ الشمولية.
- تقديم التقارير ربع السنوية والسنوية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن "تقييم المخاطر الكامنة في سلوك السوق وثقافته".
- دمج متطلبات لائحة حماية المستهلك ضمن إطار مخاطر السلوك، وإجراءات اعتماد المنتجات والعمليات الجديدة، وتقييمات المخاطر التشغيلية لضمان الامتثال المستمر.

إدارة المخاطر

- تعزيز سياسة مخاطر السوق ومخاطر الأطراف المقابلة ومنهجية المخاطر لتبسيط عملية إدراج المنتجات والأعمال الجديدة في مجال الائتمان المهيكل بالأسواق العالمية.
- تطوير إطار عمل حوكمة النماذج وتعزيز كفاءة تشغيلها بما يتوافق مع المعايير الرقابية وأفضل الممارسات المهنية.
- تدعيم إطار عمل مخاطر السلوك من خلال وضع معايير جديدة لمخاطر السلوك وتأسيس مجلس متخصص لتقوية ضوابط التعامل العادل مع العملاء، وآليات حوكمة المنتجات، ومساءلة الموظفين.
- مراجعة وتحديث إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة وبيان القدرة على تحمل المخاطر، بما يمثل التطورات التنظيمية والتغيرات التشغيلية.

مكافحة غسل الأموال وإجراءات اعرف عميلك والامتثال

- تحديث سياسات الامتثال للمجموعة، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب، وتعارض المصالح، وتداولات الحسابات الشخصية، بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية ويعزز إطار الامتثال.
- إكمال تقييم مخاطر الجرائم المالية على مستوى المجموعة بما يتوافق مع سياسة مكافحة غسل الأموال والقواعد التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لتقييم المخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات وتمويل انتشار أنشطة الدمار الشامل عبر المنتجات والخدمات وفئات العملاء والنطاق الجغرافي والتهديدات السيبرانية.
- تم بنجاح إتمام عملية الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة معاملات مكافحة غسل الأموال مع شركة "أكسنتشر"، ونقل جميع الأنشطة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (شركة الإمارات دي الوطني للخدمات) والهند (شركة الإمارات دي الوطني للخدمات العالمية الهند المحدودة).
- إطلاق نموذج تجريبي لمشروع "خدمات الفحص العالمية" لتنفيذ منصة جديدة لفحص المدفوعات والعمليات التجارية، عبر "بنية تحتية سحابية" داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تقديم دعم مكثف للامتثال لعدة مبادرات سحابية وإسناد خارجي، شملت إطلاق منتج "إف" للأصول الافتراضية، وحساب احتياطي الدولار الأمريكي المُدِرّ للعائد الخاص برموز دفع الأصول الافتراضية لشركة "يونيفرسال ديجيتال"، وعمليات مركز الاتصال (مركز الامتياز) في دولة الإمارات العربية المتحدة والعمليات في مصر.

مجلس الإدارة

- لجنة المجلس للتدقيق
- لجنة المجلس للمخاطر
- لجنة المجلس التنفيذي
- لجنة المجلس للائتمان والاستثمار
- لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- لجنة المجلس لمعادلة الأرباح
- Ⓒ رئيس مجلس الإدارة

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يأتي سمو الشيخ/ أحمد في طليعة المساهمين البارزين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دبي منذ ما يقرب من أربعة عقود، حيث يتولى صياغة السياسات الاقتصادية والاستثمارية والمالية لدعم الرؤية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يشغل سموّه منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني منذ عام ٢٠١١. لعب سموّه دوراً محورياً في رسم استراتيجية المجموعة ونموها، وساهم بشكل ملموس في تطويرها وترسيخ مكانتها كمؤسسة مالية إقليمية رائدة.

وهو رئيس هيئة دبي للطيران المدني، ورئيس مجلس إدارة مطارات دبي، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طيران الإمارات وديي القابضة ومجموعة الإمارات كما يشغل عدداً من المناصب الحكومية، ويؤدي دوراً محورياً في قيادة قطاعي المالية والطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بما في ذلك تولّيه منصب رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية، وهي الجهة المسؤولة عن الإشراف على السياسات والاستراتيجيات المالية في الإمارة.

حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دنفر بولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل سموه على العديد من الأوسمة الدولية منها زمالة الجمعية الملكية البريطانية للطيران.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- لا يوجد

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:
- رئيس هيئة الطيران المدني
- رئيس مجلس إدارة مطارات دبي
- رئيس اللجنة المالية العليا
- رئيس المجلس الأعلى للطاقة
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طيران الإمارات ومجموعة الإمارات
- رئيس مجلس الإدارة لشركة دبي القابضة
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية

السيد/ هشام عبد الله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ هشام عبد الله القاسم "السيد/ القاسم" بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في القطاع المصرفي. ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)، ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر ودينيزبنك ش.م.، تركيا.

يشغل السيد/ القاسم منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة "وصل" لإدارة الأصول، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول.

كما يشغل السيد/ القاسم منصب نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.

تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (إي آند)

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي الرياضية
- نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للتوحد
- عضو مجلس إدارة شركة مركز دبي المالي العالمي للاستثمارات ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني "معالي/ الحسيني" هو وزير دولة للشؤون المالية، ويتولى معاليه إدارة التوجه الاستراتيجي والسياسات المالية للحفاظ على مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين المحلي والدولي.

يتمتع بأكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة المهنية عبر القطاعات المصرفية والمالية والتأمين والعقارات والاتصالات وتجارة التجزئة والاستثمار.

كما يشغل معاليه مناصب قيادية تدعم الحكومة الاتحادية والمحلية في تنويع الثروة السيادية وإدارة محافظ استثمارية كبيرة، على المستويين الإقليمي والدولي، كما تولى معاليه مهام القيادة والإشراف على عدد من عمليات الدمج والاستحواذ وغيرها من معاملات التمويل للقطاعين العام والخاص.

حصل معاليه على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ويبستر في جنيف، سويسرا.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- رئيس مجلس إدارة الاتحاد للمعلومات الائتمانية
- رئيس مجلس الإدارة بالإنابة، مؤسسة الإمارات العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للاستثمار
- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية

مجلس الإدارة (تتمة)

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ١٨ يوليو ٢٠٠٧

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ بطي عبيد بطي الملا ("السيد/ الملا") بأكثر من ٣٥ عاماً من الخبرة المهنية تغطي قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والضيافة والرعاية الصحية والاستثمار.

وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا التي تتخذ من دبي مقراً لها، وهي شركة رائدة في السوق في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات.

بفضل أدواره كرئيس وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات، فهو يتمتع بخبرة واسعة في تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي، والموارد البشرية، والمكافآت، وحوكمة الشركات، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والخدمات المصرفية التجارية والإسلامية.

وهو حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيوبيري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- رئيس مجلس إدارة شركة عُمان للمرطبات
- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي
- عضو مجلس إدارة شركة إعمار العقارية
- مدير شركة دبي للمرطبات

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا
- رئيس مجلس إدارة شركة دبي للتأمين

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

السيد/ علي حميد علي العويس "السيد/ العويس" هو رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية.

وتمتد خبرته إلى قطاعات العقارات والاستثمار وإنتاج وتوزيع الأغذية.

ويتميز بفهمه العميق للقطاع المالي وحوكمة الشركات والتخطيط الاستراتيجي، والذي ينبع من خبرته القيادية الواسعة كرئيس لمجلس إدارة مجموعة العويس وقدرته على دمج إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي ومبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نمو الأعمال المستدام.

حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية للأعمال من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للأغذية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- عضو مجلس إدارة شركة عمان للمرطبات

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:
- رئيس مجلس إدارة مجموعة العويس.
- عضو مجلس إدارة "المخبز الحديث"
- عضو مجلس إدارة شركة أطلس للتعبئة (إيه بي سي- بيبسي)

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٠ February ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل السيد/ عبيد الله منصب نائب الرئيس الأول لتطوير العلاقات، والشؤون المحلية، وشؤون العملاء، وقسم تدقيق الخدمات في شركة طيران الإمارات.

يتمتع بخبرة مهنية واسعة في إدارة العمليات التجارية في طيران الإمارات وساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاجن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة والمكسيك ولشبونة.

قبل توليه هذا المنصب، كان السيد/ عبيد الله نائب أول للرئيس للشؤون الجوية والسياسية والدولية.

لدى السيد/ عبيد الله سجل حافل في مجالات التميز التشغيلي والإشراف المالي والائتماني والتخطيط الاستراتيجي.

والسيد/ عبيد الله حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- عضو مجلس إدارة شركة ألليانس للتأمين

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي ("سعادة/ الهاشمي") هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية.

وكجزء من مسؤوليات منصبها، تتولى سعادة/ الهاشمي قيادة عملية بلورة رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة "نحن الإمارات ٢٠٣١"، وتقديم المشورة بشأن جميع استراتيجيات الحكومة والبرامج التحويلية قبل الموافقة عليها في مجلس الوزراء.

كما تشغل أيضاً منصب الأمين العام للجنة العليا لتطوير القطاع الاقتصادي والمالي لحكومة دبي.

وتتضمن مسؤولياتها، الموافقة على السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية رفيعة المستوى وإطلاق مبادرات مبتكرة تدعم تحقيق أجندة دبي الاقتصادية "دي٣٣".

قادت عملية إنشاء مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي ومركز مسرعات المشاريع الحكومية.

كانت مسؤولة عن تصميم وإطلاق برنامج "صفر بيروقراطية حكومية" في مكتب رئيس الوزراء، وهي المسؤولة عن الحوكمة وإعادة الهيكلة المؤسسية.

حصلت سعادة/ الهاشمي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهي أيضا خريجة كلية لندن للأعمال، وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج.

أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- وكيل وزارة شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية، عضو وزارة شؤون مجلس الوزراء.
- الأمين العام للجنة العليا لتطوير القطاع الاقتصادي والمالي، حكومة دبي
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للمستقبل
- عضو مجلس إدارة المدرسة الرقمية
- عضو مجلس إدارة مجلس التوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للمرأة
- عضو مجلس إدارة مدرسة راشد ولطيفة
- عضو مجلس إدارة جامعة حمدان بن محمد الذكية

مجلس الإدارة (تتمة)

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي "السيد/ العلي" منصب العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية، حيث يتولى مسؤولية الاستراتيجية الشاملة والتخطيط المؤسسي، بما في ذلك تخطيط السياسات والميزانية والتقارير السنوية وتخصيص الموارد وإدارة الجودة.

وهو أيضاً عضو مجلس إدارة شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول، وهي كيان مستقل لإدارة الأصول يخضع لتنظيم هيئة دبي للخدمات المالية.

يتمتع السيد/ العلي بخبرة مهنية واسعة، لا سيما في إدارة ومراقبة عمليات الشركة والتوجيه الاستراتيجي عبر أقسام الشركة، ومنها أقسام العقارات والضيافة والصيانة.

يمتلك السيد/العلي المعرفة والخبرة فيما يتعلق بالتقارير المالية وممارسات التدقيق حيث شغل منصب رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة منذ عام ٢٠٢٢.

السيد/ العلي حاصل على شهادة في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية
- عضو مجلس إدارة مصنع جبل علي للأسمنت
- عضو مجلس إدارة شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول

سعادة/ خالد جمعة الماجد
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل سعادة/ خالد جمعة الماجد "سعادة/الماجد" منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات جمعة الماجد، وهي واحدة من أكثر التكتلات العائلية شهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الحضور المحلي والإقليمي والعالمي.

يتميز دوره بالشمول وقد تطور ذلك الدور على مدار السنين من المشاركة العملية المباشرة إلى المشاركة الاستراتيجية والتوجيهية. شغل سعادة/ الماجد منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، وكان عضواً في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٧.

تميزت الأدوار التي شغلها خلال مسيرته المهنية بأهميتها الإستراتيجية حيث شملت قيادة مجالس الإدارة مع الحفاظ على الاستقرار والحوكمة الرشيدة.

وسعادة/ الماجد حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩. ثم شارك بعد ذلك في العديد من الدورات التدريبية القصيرة، وخاصة في مجالات المحاسبة والمبيعات.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- لا يوجد.

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة جمعة الماجد القابضة
- عضو مجلس الإدارة، غرفة تجارة دبي

الدكتور/ أحمد الخلفاوي
أمين سر مجلس إدارة المجموعة

تاريخ التعيين: ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل الدكتور أحمد منصب أمين سر مجلس إدارة المجموعة، حيث يتمتع بخبرة مهنية تتجاوز ١٧ عاماً في مجالات القانون وحوكمة الشركات.

يتمتع بخبرة معمقة في مجال أطر الحوكمة، وتقديم المشورة لمجالس الإدارة، والامتثال التنظيمي، والهيكلة القانونية، وقيادة أمانات السر في البيئات المعقدة وعالية التنظيم.

بصفته أمين سر مجلس إدارة المجموعة، يعمل الدكتور/ الخلفاوي بمنصب مستشار موثوق لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا في شؤون الحوكمة والامتثال والمسائل القانونية.

يضمن كفاءة عمليات مجلس الإدارة واللجان، ويدير تدفق المعلومات بين مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويشرف على أطر الحوكمة والامتثال وفقًا لمعايير الحوكمة الدولية الرائدة.

كما أنه يدير الملفات القانونية والتنظيمية، ويضمن الالتزام بواجبات الإفصاح، ويعزز ممارسات الحوكمة في جميع الشركات التابعة، ويعزز ثقافة الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي.

شغل د. الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في كيانات حكومية وشبه حكومية، بما في ذلك موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي، وسلطة جبل علي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش إس بي سي.

د. الخلفاوي حاصل على الدكتوراه في الشريعة والقانون القضائي من جامعة العلوم الإسلامية في ماليزيا، وشهادة ماجستير في القانون الخاص، وشهادة البكالوريوس في القانون من جامعة عجمان.

الإدارة العليا

السيد شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية
يتولى مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية المجموعة وأهدافها، بالإضافة إلى تطبيق الثقافة المؤسسية والإشراف عليها. وهو المسؤول أيضاً عن إطلاع مجلس الإدارة بشأن حالة التقدم الاستراتيجي وترجمة القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ولجانه إلى إجراءات، على مستوى المجموعة.

المهارات والخبرة المهنية
خلال فترة ولايته التي استمرت ١٢ عاماً، ارتفعت القيمة السوقية لبنك الإمارات دبي الوطني من ١٦ مليار درهم إلى حوالي ١٨٠ مليار درهم، كما نمت الأصول من ٣٠٨ مليار درهم إلى ١,١٦٤ مليار درهم، بما في ذلك التنفيذ الناجح لعملية الاستحواذ على دينيز بنك في تركيا.

الخبرة المهنية
قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ نيلسون مناصب رفيعة متعددة لدى بنك ستاندرد تشارترد. شملت منصب الرئيس التنفيذي لعمليات ستاندرد تشارترد في سنغافورة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وماليزيا؛ ورئيس مجلس إدارة المجلس الاستشاري في "صادق" باكستان؛ وعضو مجلس الإدارة لعمليات ستاندرد تشارترد في الصين.

السيد/ نيلسون عضو مجلس إدارة كل من: الإمارات الإسلامي، والإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة، وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.، والإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية، ودينيز بنك ش.م. (تركيا)، ومارش الإمارات لوسطاء التأمين. وعضو في المجلس الاستشاري لجامعة ولونغونغ في دبي.

التعليم والمؤهلات
- عضو خريج بالمعهد الأسترالي لمديري الشركات.
- زميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين.
- دورة مديري الشركات، المعهد الأسترالي لمديري الشركات.

السيد/ باتريك سوليفان
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٢٠

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ سوليفان مسؤولية الإشراف على السلامة المالية للمجموعة، وضمان توفير بيئة قوية للرقابة المالية وتقديم معلومات مالية متعمقة لاتخاذ القرارات الإدارية الرئيسية.

وهو يقود فريقاً من المتخصصين في التمويل والمشتريات ويغطي كافة عمليات إعداد التقارير المالية، والتمويل التجاري، والتخطيط المالي، والميزانية، والتوقعات، وإدارة السيولة ورأس المال، والحسابات الدائنة، والمشتريات.

وهو مسؤول أيضًا عن توصيل النتائج المالية واستراتيجيات المجموعة إلى سوق المستثمرين.

المهارات والخبرة المهنية
السيد/ سوليفان هو محاسب قانوني معتمد يتمتع بخبرة تفوق ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة وهونج كونج والصين ونيوزيلندا وروسيا إضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

الخبرة المهنية
انضم السيد/ سوليفان إلى بنك الإمارات دبي الوطني قادماً من ستاندرد تشارترد حيث شغل عدداً من المناصب المالية العليا، منها المراقب المالي للمجموعة، المدير المالي لبنك ستاندرد تشارترد في الصين، ورئيس الشؤون المالية للخدمات المصرفية بالجملة في منطقة الصين الكبرى. وعمل قبل ذلك مع برايس ووترهاوس كوبرز في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في بلدان متعددة.

التعليم والمؤهلات
- محاسب قانوني معتمد من تشارترد أكونتانتس أستراليا ونيوزيلندا.
- بكالوريوس في الدراسات التجارية، جامعة ماسي، نيوزيلندا.

السيد/ أحمد القاسم
رئيس الخدمات المصرفية للشركات في المجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ القاسم قيادة وحدة الخدمات المصرفية للشركات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، المعنية بتقديم الخدمات للشركات والجهات السيادية والمؤسسات. وتشمل مجالات عمله الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للمعاملات، والخزينة، والأبحاث. يقود أداء الأعمال، ونشر الميزانية العمومية، والمكانة التنافسية للمجموعة في أسواق الخدمات المصرفية الإقليمية للشركات.

المهارات والخبرة المهنية
يتمتع السيد/ القاسم بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في سلسلة القيمة للأعمال المصرفية للشركات، حيث يدعم الاحتياجات الاستراتيجية للعملاء من خلال تقديم منتجات وحلول تغطية متكاملة. قاد عملية النمو المدروس لأعمال الإقراض في البنك، وعزز مكانة بنك الإمارات دبي الوطني كشريك رائد في أسواق المال الإقليمية. كما يقود برنامج الابتكار في قطاع الأعمال المصرفية للشركات، لضمان التوظيف الفعال للتقنية والذكاء الاصطناعي والبيانات في تعزيز تجربة العملاء ودعم نمو أعمال البنك عبر تسع دول.

الخبرة المهنية
شغل السيد/ القاسم سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، ومنصب المدير العام للخدمات المصرفية للشركات في بنك الإمارات دبي الوطني. من خلال هذا المنصب، قاد عملية التحول الناجحة للوحدات المعنية، التي ارتكزت على تطوير القدرات، وتحقيق التكامل بين الفرق متعددة المهام، وترسيخ مبادئ إدارة المخاطر، مع الحفاظ على مواكبة احتياجات فئات العملاء المتنوعة عبر أسواق متعددة.

التعليم والمؤهلات
- درجة البكالوريوس في الإدارة الهندسية من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فيكتوريا، كندا.
- شهادة برنامج الإدارة المتقدمة من كلية وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ مروان هادي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية
للأفراد وإدارة الثروات

سنة الانضمام: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية
يشمل نطاق مسؤوليات السيد/ هادي جميع جوانب أعمال بنك الإمارات دبي الوطني في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، وتمويل الأفراد، وإدارة الأصول، والوساطة، بما في ذلك وضع معايير جديدة للابتكار في المنتجات وتحسين تجربة العملاء في كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسنغافورة.

المهارات والخبرة المهنية
يتمتع السيد/ هادي بخبرة واسعة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية، والتي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية. تبرهن بصمة السيد/ هادي الواضح أثرها في مجال الخدمات المصرفية على قدراته القيادية وكفاءته في قيادة التغيير.

الخبرة المهنية
قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ هادي عدداً من المناصب العليا خلال فترة عمله التي استمرت ١٥ عاماً في بنك إتش إس بي سي، أغلبها في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية. ومن هذه الأدوار، منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعضو المنتدب لشركة إتش إس بي سي الشرق الأوسط للتمويل، ورئيس إدارة الأعمال للخدمات المصرفية التجارية.

التعليم والمؤهلات
- ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ولونغونغ، دبي، الإمارات العربية المتحدة

الإدارة العليا (تتمة)

السيد/ أزار علي خواجة
رئيس المجموعة الدولية ومستشار الرئيس التنفيذي للمجموعة في دينيز بنك

سنة الانضمام: ٢٠١٢

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ خواجة مسؤولية إدارة وتحقيق مستهدفات الأداء للأعمال الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني. يشمل ذلك الإدارة المباشرة والإشراف على استراتيجية الأعمال وتنفيذها، والنمو والمبادرات، والكفاءة التشغيلية، والحوكمة، والضوابط، بالتعاون مع الأطراف المعنين في المجموعة، كما يمثل مصالح المجموعة في دينيز بنك، بما في ذلك تسهيل التكامل والتعاون بين وحدات دينيز بنك ومجموعة الإمارات دبي الوطني على نطاقها الأوسع.

المهارات والخبرة المهنية
يتمتع السيد/ خواجة بأكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية في عدد من المناطق الجغرافية تشمل أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان مسؤولاً عن مجموعة الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني، بصفته نائب رئيس تنفيذي أول وأمين الخزينة للمجموعة.

الخبرة المهنية
يشغل السيد/ خواجة عضوية مجلس إدارة كل من دينيز بنك في تركيا ودينيز بنك في النمسا. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عمل لدى بنك باركليز كأمين خزينة إقليمي للأسواق الناشئة وأفريقيا، حيث غطى نشاطه ١٥ سوقاً. شغل عدداً من المناصب العليا لدى سيتي جروب وبنك إيه بي إن أمرو في مناطق جغرافية مختلفة ضمن قطاع الأسواق المالية.

التعليم والمؤهلات
- برنامج المدراء الدوليين من إنسياد فرنسا
- ماجستير إدارة الأعمال في التمويل من معهد إدارة الأعمال، كراتشي، باكستان
- بكالوريوس تجارة من جامعة كراتشي، باكستان

السيد/ عمار الحاج
أمين الخزينة ورئيس الأسواق العالمية

سنة الانضمام: ٢٠٠٧

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ الحاج مسؤولية قيادة خدمات المبيعات والتداول والأبحاث المخصصة في العملات الأجنبية، والأسعار، والدخل الثابت، والأسهم، والسلع داخل المجموعة. وتمتد مسؤولياته أيضاً إلى إدارة أصول المجموعة والتزاماتها.

المهارات والخبرة المهنية
السيد/ الحاج مصرفي متمرّس يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في الأسواق العالمية والخزينة. ويتميز بفكره الشامل وقيادته الاستراتيجية في المجالات المالية، كما يتمتع أيضاً بكفاءة مميزة في مجالات المنتجات والهياكل الإسلامية.

الخبرة المهنية
تجدر الإشارة إلى أن السيد/ عمار كان قد شغل منصب رئيس الخزينة والأسواق العالمية في مصرف الإمارات الإسلامي، حيث كان لقيادته الحكيمة أبلغ الأثر على الاستراتيجيات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني.

التعليم والمؤهلات
- شهادة العلوم المالية من كلية لندن للأعمال
- ماجستير إدارة الأعمال في العلوم المالية من الجامعة الكندية في دبي

السيد/ مانوج تشاولا
المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ تشاولا المسؤولية عن الحوكمة الشاملة لجميع جوانب المخاطر التي تشمل الموظفين والسياسات والمحافظ والعمليات وأنظمة المخاطر، تشمل اختصاصاته إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المجموعة، والإشراف على المخاطر البيئية والاجتماعية، وضمان بقاء كافة أنشطة القدرة على تحمل المخاطر متوافقة مع مستوى المخاطر المحدد للمجموعة عبر خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية.

المهارات والخبرة المهنية
من خلال خبرته التي تزيد عن ٢٥ عاماً في إدارة المخاطر، يتمتع السيد/ تشاولا بدراية واسعة في مجالات مخاطر المؤسسات والمخاطر التنظيمية، وتطوير النماذج والتحقق من صحتها، وائتمان الشركات والأفراد، والأسواق العالمية، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة المخاطر التشغيلية. لعب السيد/ تشاولا دوراً محورياً في تصميم وتنفيذ إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة، وتطبيق القيادة الاستراتيجية وترسيخ ثقافة مخاطر رصينة تتماشى مع سياسة القدرة على تحمل المخاطر في بنك الإمارات دبي الوطني.

الخبرة المهنية
يرأس السيد/ تشاولا كلاً من لجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة الإشراف على النماذج اللتان تمارسان الإشراف على المخاطر والحوكمة على أعلى مستويات الإدارة. وتغطي اللجنتان جميع جوانب إدارة المخاطر النموذجية عبر مختلف وحدات أعمال البنك، كما أنه عضوٌ في جميع لجان الإدارة الرئيسية التي تشرف على صياغة استراتيجية البنك والتحول الرقمي وأجندة الابتكار.

التعليم والمؤهلات
- محاسب قانوني متخرج من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- أمانة سر الشركات من معهد أمناء سر الشركات في الهند
- بكالوريوس في القانون من جامعة دلهي، الهند
- بكالوريوس العلوم (مع مرتبة الشرف في الفيزياء) من كلية سانت ستيفن، جامعة دلهي، الهند.

السيدة/ إيمان عبد الرزاق
المسؤول الرئيسي لإدارة العمليات للمجموعة
والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٢٠

المسؤوليات الرئيسية
تتولى السيدة/ عبد الرزاق مسؤولية قيادة استراتيجية الكوادر البشرية والعمليات على مستوى المجموعة، مع ضمان المواءمة بين المواهب والتكنولوجيا والتحول في ظل توسع البنك محلياً ودولياً.

المهارات والخبرات
تتمتع السيدة/ عبد الرزاق بالخبرة والمهارات القيادية في مجال الموارد البشرية، والاهتمام بدفع التحول الرقمي عبر كافة العمليات: تتولى السيدة/ عبد الرزاق ريادة أتمتة الإجراءات، واتخاذ القرارات القائمة على البيانات، ونشر التقنيات المتقدمة لتحديث الأعمال. تشمل أولوياتها ترسيخ فكرة تفضيل العمل الرقمي عبر المنظومة، ودمج الأدوات الرقمية والتحليلات القائمة على الذكاء الاصطناعي لاستباق احتياجات العملاء وتقديم الخدمات المخصصة.

تعمل على تسريع تبني الحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية، بدءاً من أتمتة الإجراءات الأساسية وصولاً إلى التوظيف ودعم الموظفين الموجه بالذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية والابتكار. تستثمر السيدة/ عبد الرزاق أيضاً في البرامج التي تعزز الحراك الداخلي، والتعلم المستمر، وإعادة تأهيل المهارات، باستخدام إطار عمل قائم على المهارات لتمكين الموظفين وإعداد القوى العاملة للمستقبل. يضمن التزامها بالارتقاء بتجربة العملاء والموظفين استمرار ريادة بنك الإمارات دبي الوطني في مجال الابتكار بالقطاع المالي.

الخبرة المهنية
قبل انضمامها إلى بنك الإمارات دبي الوطني، حظيت السيدة/ عبد الرزاق بخبرة مقدارها ٢٠ عاماً عبر مجالات الخدمات المصرفية للشركات، والاستراتيجية، والموارد البشرية في بنك أتش أس بي سي. تمتلك سجلاً حافلاً بالنجاح في قيادة الأعمال عبر برامج تحول متقدمة، من شأنها أن تسفر عن تغيير ثقافي ملموس وأساليب عمل جديدة.

والسيدة/ عبد الرزاق عضو في مجلس إدارة معهد الإمارات للتمويل، وشركة دبي للتأمين، وشركة إعمار العقارية. وهي عضو في مجلس إدارة دينيز بنك ش.م.، وبنك الإمارات دبي الوطني مصر، والإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية.

التعليم والمؤهلات
- درجة البكالوريوس (إدارة الأعمال المصرفية) من كليات التكنولوجيا العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم عالي في الخدمات المصرفية والمالية من كليات التكنولوجيا العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإدارة العليا (تتمة)

السيد/ رجب باشطوغ
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة دينيز بنك

سنة الانضمام: ٢٠٢٥

المسؤوليات الرئيسية

يقدم السيد/ باشطوغ قيادة استراتيجية عبر تحديد الرؤية طويلة المدى لدينيز بنك، وتوجيه مسيرة تحول البنك نحو النمو المستدام المدعوم رقمياً. يتولى الإشراف على الأداء المالي إلى جانب الحوكمة القوية للمخاطر والامتثال، مع تعزيز ثقافة النزاهة والابتكار وخلق قيمة ترتكز على العميل، والتنفيذ المنضبط لطموحات نمو البنك.

المهارات والخبرات

يتمتع السيد/ باشطوغ بخبرة مهنية واسعة على مدى ٣٦ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية. يمتلك السيد/ باشطوغ مجموعة واسعة من المهارات التي تشمل حوكمة الشركات، وتخطيط الأعمال، والتخطيط الاستراتيجي. تتضمن خبراته إدارة المخاطر، والتحليل المالي، وتمويل الشركات، مع خبرته في قيادة التحول في الأعمال التجارية. ويؤهله تكامل الخبرات هذا لدعم الإشراف الفعال، واتخاذ القرارات المدروسة، وتعزيز الأداء المؤسسي.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى مجموعة دينيزبنك للخدمات المالية، شغل السيد/ باشطوغ منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في "غارانتي بي بي في إيه"، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة "غارانتي بي بي في إيه" للتأمينات التقاعدية والتأمين على الحياة.

يشغل حالياً أيضاً عضوية مجالس إدارة "اتحاد المصارف التركية"، و "جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك"، وجمعية "المستثمرين الدوليين". بالإضافة إلى ذلك، فهو عضو في مجلس أمناء مؤسسة إسطنبول للثقافة والفنون.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس الآداب (قسم الاقتصاد)، جامعة جوكوروفا، أضنة، تركيا

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي - الإمارات الإسلامي

سنة الانضمام: ١٩٩١

المسؤوليات الرئيسية

تتمثل المهمة الرئيسية للسيد/ الملا في تحقيق رؤية مصرف الإمارات الإسلامي ليكون المصرف الأكثر ابتكاراً المتوافق مع الشريعة الإسلامية لعملائه وأفراده ومجتمعاته. ساهم السيد/ الملا في المبادرات الرئيسية التي جعلت مصرف الإمارات الإسلامي واحداً من أسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ساهم في تأسيس الإمارات الإسلامي باعتباره الذراع المصرفية الإسلامية الرائدة لمجموعة الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة المهنية

بصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز السيد/ الملا مكانة الإمارات الإسلامي في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية التي تركز على العملاء وتقديم العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما تولى قيادة جهود التحول الرقمي في الإمارات الإسلامي، مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك. وتشكل مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأمد التي يتبعها الإمارات الإسلامي لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لتولي مناصب تنفيذية رئيسية والتخطيط لتعاقب الموظفين. لعب السيد/ الملا دوراً جوهرياً في دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن استراتيجية المصرف، كما قاد مبادرات التمويل المستدام وممارسات العمل المصرفي المسؤول.

الخبرة المهنية

قبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل السيد/ الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الإمارات الإسلامي، حيث كان مسؤولاً عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للأعمال والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة العملاء وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية للإمارات الإسلامي. وقد شغل العديد من المناصب الأخرى في الإمارات الإسلامي، بما في ذلك منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل العقاري ورئيس التوزيع.

السيد/ نيراج ماكين
رئيس الاستراتيجية والتحليلات ورأس المال الاستثماري للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٠٨

المسؤوليات الرئيسية

يدعم السيد/ ماكين الرئيس التنفيذي للمجموعة ومجلس الإدارة في تطوير الاستراتيجية على مستوى المجموعة. كما يؤدي دوراً مهماً في تطوير وتنفيذ الرؤية والتطلعات الاستراتيجية للمجموعة، إلى جانب إدارة عمليات الاستحواذ الاستراتيجية وخطط النمو الدولية الخاصة بها.

المهارات والخبرات

تشمل خبرة السيد/ ماكين مجالات تطوير الاستراتيجيات، وعمليات الدمج والاستحواذ والاستثمارات، والتفاوض، وتطوير الأعمال، والخدمات المصرفية الدولية، ورأس المال الاستثماري، والخدمات المصرفية الرقمية، والتحليلات، والتحول المؤسسي.

الخبرة المهنية

سبق للسيد/ ماكين أن قاد الأعمال الدولية للمجموعة، وكان مسؤولاً بشكل عام عن إدارة الأعمال للشركات التابعة والفروع الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني. لعب دوراً محورياً في قيادة التوسع الدولي لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك الاستحواذ الناجح على بنك "بي إن بي باريبا" مصر و "دينيزبنك" في تركيا، بالإضافة إلى التوسع في الهند والمملكة العربية السعودية.

وهو عضو في اللجنة التنفيذية للمجموعة ويرأس مركز التحليلات المتقدمة للتميز لبنك الإمارات دبي الوطني، والذي يقود الجهود على مستوى المجموعة للاستفادة من البيانات والتحليلات. كما يرأس صندوق رأس المال الاستثماري للشركات الذي تم إنشاؤه حديثًا لبنك الإمارات دبي الوطني للاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا بوجه عام، لتمكين الابتكار على مستوى البنك.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في الفيزياء والرياضيات من جامعة هيمواتي ناندان باهوجونا جارهوال، الهند
- ماجستير إدارة الأعمال في المالية من معهد الإدارة الدولي في الهند
- برنامج رأس المال الاستثماري وبرنامج الأسهم الخاصة، من كلية كولومبيا للأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ سايمون كوبلستون
المستشار العام للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٢١

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ كوبلستون المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر القانونية، فضلاً عن جودة الخدمات القانونية وتقديم الخدمات على مستوى المجموعة.

المهارات والخبرات

يتمتع السيد/ كوبلستون بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال المحاماة وأكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي المحلي وقطاع الاستثمار الحكومي. كما أن خبرته الواسعة تشمل القطاعات والمناطق الجغرافية عالية التنظيم وخبرة والأسواق الدولية والعابرة للحدود والناشئة. وهو أيضاً مديرٌ متمرسٌ لبرامج إدارة التغيير من خلال الأفراد والتكنولوجيا في مجال تقديم الخدمات القانونية، وكذلك تطوير ثقافات وبيئات عمل إيجابية وناجحة.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ كوبلستون في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، حيث بدأ بالعمل في صندوق ثروة سيادي ثم في بنك محلي بارز. تمتد خبرته إلى القطاعات المصرفية وإدارة الأصول، والخدمات المالية، وتمويل الشركات، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، والعقارات، والخزينة، وخصوصية البيانات، والتنظيم والحوكمة.

شغل كذلك مناصب في مجالس إدارة العديد من الكيانات المحلية والدولية منها مجوهرات داماس ومُضيّر سندات ومدير أصول محلي وبنك إسلامي مرخص. وكان السيد/ كوبلستون في السابق رئيساً للجنة القانونية في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة ولا يزال عضواً فيها.

التعليم والمؤهلات

- دبلوم الدراسات العليا في الممارسة القانونية من كلية القانون، المملكة المتحدة
- دبلوم في القانون من كلية القانون، المملكة المتحدة
- محامي مؤهل في المملكة المتحدة
- مدرب تنفيذي - رابطة المدربين

السيد/ فيكتور ماتافونوف
المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٤

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ ماتافونوف قيادة وحدة الامتثال للمجموعة ومسؤولية إطار الامتثال التنظيمي لضمان امتثال بنك الإمارات دبي الوطني لجميع الأنظمة والمتطلبات المحلية والدولية المعمول بها فيما يتعلق بعملياته الدولية والعملات العالمية الرئيسية التي يستخدمها بنك الإمارات دبي الوطني. بالإضافة إلى الإشراف على امتثال الإدارات لجميع الالتزامات التنظيمية، تلعب وحدة الامتثال للمجموعة دورًا مهمًا في إدارة الامتثال للجرائم المالية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات.

المهارات والخبرات

يمتلك السيد/ ماتافونوف أكثر من ٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية عبر أستراليا وأوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا مع بنك الإمارات دبي الوطني، وستاندرد تشارترد وجريندليز وإيه إن زد. وتشمل تلك المدة ٢٥ عاماً في مجال الامتثال التنظيمي ومكافحة الجرائم المالية، والتعامل مع الجهات التنظيمية والهيئات الصناعية والبنوك المراسلة وموردي الأنظمة.

الخبرة المهنية

السيد/ ماتافونوف عضو في لجنة الامتثال التابعة لاتحاد مصارف الإمارات، وعضو مؤسس في مجموعة الامتثال الخاصة بالجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعضو في التحالف العالمي لمواجهة الجرائم المالية.

التعليم والمؤهلات

- درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة ديكين في أستراليا

الإدارة العليا (تتمة)

السيد/ فينود رامابادران
المسؤول الرئيسي للائتمان للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية

السيد/ رامابادران هو رئيس لجنة إدارة الائتمان لبنك الإمارات دبي الوطني، وهو المسؤول عن الاكتتاب الائتماني الشامل. وتشمل مسؤولياته الإضافية الإدارة الديناميكية لمحفظة الائتمان الخاصة بالبنك، واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لضمان قوة المحفظة بحيث يتم الحفاظ على معادلات المخاطر والمكافأة المثلى بما يتماشى مع قدرة البنك المحددة على تحمل المخاطر.

المهارات والخبرات

يمتلك السيد/ رامابادران خبره تزيد على ٣٥ عاماً تمتد إلى مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية مثل إدارة علاقات الشركات والتدقيق، والخزينة، وحوكمة الشركات على مستوى المجموعة إضافة إلى جميع مجالات إدارة المخاطر.

الخبرة المهنية

كانت معظم الخبرة المصرفية للسيد/ رامابادران مع بنك ستاندرد تشارترد الذي شغل فيه مناصب قيادية عليا، منها الرئيس الإقليمي للائتمان، والرئيس الإقليمي للمخاطر، والرئيس الإقليمي للعمليات في أفريقيا والشرق الأوسط. قبل التحاقه بمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني كان السيد/ رامابادران عضواً في عضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد باكستان، وشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة خدمات الأعمال العالمية، ومجموعة بنك ستاندرد تشارترد، حيث أشرف على فريق مكون من حوالي ٤٠٠٠ موظفاً.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في القانون من كلية كينجز، لندن، المملكة المتحدة
- محاسب قانوني متخرج من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- محلل مالي معتمد من جمعية إدارة الاستثمار والبحوث، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مخاطر مالية معتمد من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ عامر كاظم
مسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية

يرفع السيد/ كاظم تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويتولى مسؤولية تقديم تأكيدات مستقلة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن جودة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بما يشمل الأنظمة والعمليات، وإدارة المخاطر، والامتثال، وإطار الحوكمة المؤسسية.

المهارات والخبرات

السيد/ كاظم قيادي تنفيذي يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٢٧ عاماً، شغل خلالها مناصب متعددة في مجالي المالية والتدقيق، وعمل عبر عدد من القطاعات، من بينها الطيران والاتصالات والعقارات.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ كاظم منصب المدير المالي في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو). كما تولّى مناصب قيادية عليا في القطاع المالي لدى عدد من المؤسسات الرائدة، بما في ذلك مجموعة الإمارات ومِراس ومطارات دبي. ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة الاتحاد لائتمان الصادرات، وعضوية لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية، إضافةً إلى عضوية لجنة التدقيق في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة دنفر في الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد/ ميجيل ريو تينتو
المسؤول الرئيسي للمعلومات والرقمية للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٧

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ ريو تينتو قيادة التطورات التكنولوجية والرقمية في بنك الإمارات دبي الوطني، مما يضمن حفاظ البنك على مكانته كمؤسسة رائدة في مجال الابتكار الرقمي ضمن القطاع المصرفي.

المهارات والخبرات

بفضل خبرته التي تزيد عن ٢٥ عاماً في قيادة التحول الرقمي والابتكار عبر مختلف القطاعات، نجح السيد/ ريو تينتو في قيادة التحول الشامل لتكنولوجيا المعلومات في البنك، وإحداث تغييرٍ جذري في منصات التكنولوجيا والبنية التحتية الخاصة به. وقد حققت رؤيته الاستراتيجية العديد من الأرقام القياسية في القطاع وأرست معياراً جديداً للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

الخبرة المهنية

ترأس السيد/ ريو تينتو مكتب شركة ديجيتال ماكينزي في شبه الجزيرة الأيبيرية، حيث قدم المشورة للمؤسسات المالية الكبرى في أوروبا وأمريكا اللاتينية بشأن التحولات الرقمية واسعة النطاق، والتي شملت استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ونماذج التشغيل، والهندسة التكنولوجية، وكفاءة التكلفة، والأمن السيبراني. شغل منصب المدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للتكنولوجيا، في نوفو بانكو إس. إيه.، وهو أحد أكبر البنوك في منطقة إيبيريا، كما تولى أيضاً منصب المدير التنفيذي للتكنولوجيا في بنك إسبيريتو سانتو في البرتغال. وتشمل خبرته التنفيذية أيضاً أدواراً في العديد من مجالس الإدارة، منها مجموعة "ترانكوبلايديد للتأمين" في البرتغال، إلى جانب مناصب استشارية مختلفة في المجال الرقمي والتكنولوجيا.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال من "إنسياد"، فرنسا.
- ماجستير العلوم في تكنولوجيا المعلومات من المعهد العالي للتكنولوجيا، البرتغال.

الإدارة العلي

السيد/ فيجاي بينز
السيد/ فيجاي بينز هو كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

سنة الانضمام: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية

يقود السيد/ بينز استراتيجية التمويل المستدام والانتقالي وتنفيذها لمجموعة الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تشمل تخطيط التحول، وإدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واستراتيجية التمويل المستدام والانتقالي.

المهارات والخبرات

عمل السيد/ بينز في مجال الاستدامة لمدة ٢٠ عاماً في كافة الخدمات المصرفية.

يمتلك خبرة واسعة في تصميم إطار عمل التمويل المستدام، والعناية الواجبة، وممارسات إدارة مخاطر الاستدامة.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ بينز في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، ومجموعة لويدز المصرفية، وكذلك العمل في الاستشارات لشركة كيه بي إم جي المملكة المتحدة في التمويل المستدام واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وهو عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي لقادة الاستدامة، وعضو في مجلس قيادة الاستدامة في إس آند بي. كما أنه رئيس لجنة التمويل المستدام التابعة لاتحاد المصارف الإماراتية، وعضو في لجنة التمويل المستدام بمركز دبي المالي العالمي، وعضو في لجنة التمويل المستدام بسوق أبو ظبي العالمي.

التعليم والمؤهلات

- خبير بيئي معتمد
- خبير جغرافي معتمد من الجمعية الجغرافية الملكية، المملكة المتحدة

السيد/ إبراهيم سويدان
رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة

سنة الانضمام: ١٩٩٩

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ سويدان مجموعة واسعة من المسؤوليات على مستوى المجموعة والتي تركز في المقام الأول على الاتصالات وحملات العلاقات العامة للمجموعة، وإدارة المكتب الصحفي، وأنشطة رعاية المجتمع، وأحداث وفعاليات المجموعة، والإعلانات المالية. ويتطلب دوره مشاركة هامة وتنسيقاً حساساً مع صانعي القرار الداخليين الرئيسيين ووسائل الإعلام رفيعة المستوى والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى.

المهارات والخبرات

يمتاز السيد/ سويدان في عمله على المستوى الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ الإجراءات التكتيكية. ويتمتع بشبكة واسعة من الاتصالات المحلية في وسائل الإعلام وكذلك مع كبار صناع القرار في القطاعين الخاص والعام. يتميز بمهارات تعدد اللغات والمعرفة الممتازة بالثقافات المحلية والدولية.

الخبرة المهنية

السيد/ سويدان هو من كبار المتخصصين في الشؤون المؤسسية والاتصالات ولديه خبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال الإعلام والإعلان والعلاقات العامة في مجال الخدمات المالية في منطقة الخليج العربي.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان
- ماجستير في إدارة الأعمال من كلية برادفورد للإدارة في المملكة المتحدة

الهيكل التنظيمي لبنك الإمارات دبي الوطني

تواصل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني التزامها بالارتقاء بمنظومة حوكمة مؤسسية قوية وفعّالة، تُشكّل أساساً لتطورها واتساق أدائها على المدى الطويل. ويعزز هذا الالتزام الثقة بدور المجموعة كأمين على أموال المودعين ورأس مال المساهمين، ويمكنها من الإسهام في تعزيز متانة النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ودفع مسيرة التطوير المتواصل.

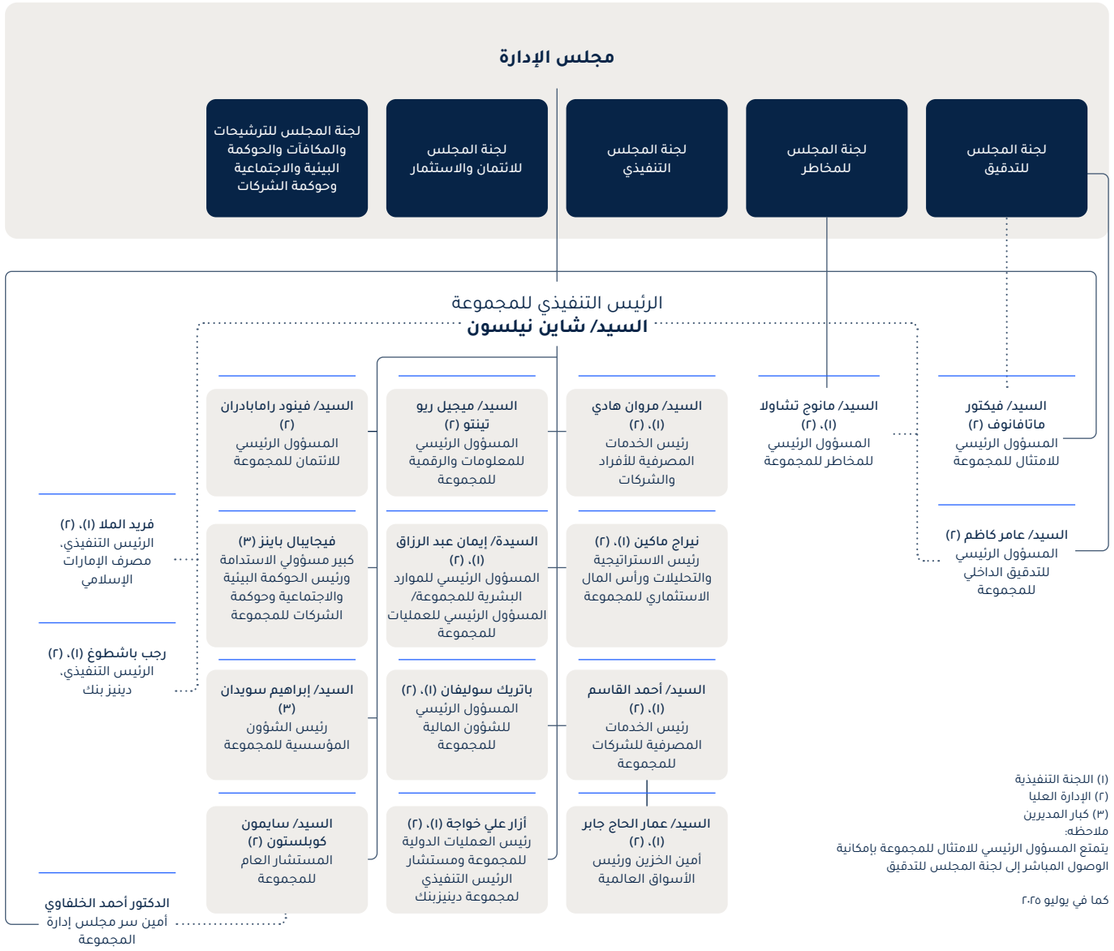

(١) اللجنة التنفيذية
(٢) الإدارة العليا
(٣) كبار المديرين
ملاحظه:
يتمتع المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة بإمكانية الوصول المباشر إلى لجنة المجلس للتدقيق

كما في يوليو ٢٠٢٥

اللجنة التنفيذية لإدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بالقوانين واللوائح ذات الصلة المتعلقة بحوكمة الشركات

الحوكمة في المجموعة

المسؤولية
المسؤولية عن التوزيع الواضح وتفويض الصلاحيات

المساءلة
في العلاقات بين مجلس إدارة المجموعة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين

الشفافية
تمكين الأطراف المعنيين من تقييم الأداء والوضع المالي للمجموعة

الإنصاف
العدالة في معاملة جميع الأطراف المعنيين

الركائز الأساسية لحوكمة الشركات

يستند إطار حوكمة الشركات للمجموعة إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والإنصاف لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة. يتكون إطار الحوكمة المؤسسية من دليل الحوكمة المؤسسية لبنك الإمارات دبي الوطني، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة، وجميعها منشورة على الموقع الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية المسؤوليات والمساءلات الخاصة بمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووحدات الأعمال المساندة. كما يقدم لمحة عامة عن منهج الحوكمة في بنك الإمارات دبي الوطني.

ويورد ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة على نحو تفصيلي. ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتعارض المصالح والجدارة والنزاهة والمكافآت وتقييم الأداء.

وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة المؤسسية مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، وبوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين والأطراف المعنيين الرئيسيين الآخرين، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة. تمتثل جميع كيانات المجموعة لإطار العمل هذا، مع تعديله بشكل مناسب وفقا للأنظمة المحلية.

إطار الصلاحيات

تستند الصلاحيات على مستوى بنك الإمارات دبي الوطني إلى تفويض مجلس الإدارة، المسؤول عن الحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية.

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المجموعة. ويشمل دوره الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه والإشراف على الإدارة والعمليات والرقابة في المجموعة ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المجموعة، كما أن المجلس هو المسؤول عن الإشراف على الإدارة العليا.

رئيس مجلس الإدارة

يمنح عقد تأسيس المجموعة رئيس مجلس الإدارة صلاحية التصرف نيابة عن المجموعة. يتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتوجيه تركيزه إلى المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال بنك الإمارات دبي الوطني، ووضع معايير حوكمة عالية. يؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة. وفقاً للأنظمة المعمول بها، يظل منصب رئيس مجلس الإدارة منفصلاً عن منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة. يفوض رئيس مجلس الإدارة صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بموجب توكيل رسمي موثق حسب الأصول، والذي بدوره يفوض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمجموعة حسب الاقتضاء.

لجان مجلس الإدارة

لجنة المجلس للتدقيق
الإشراف على سلامة البيانات المالية وإعداد التقارير، والضوابط الداخلية، ومدى فعالية الإطار العام لحوكمة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والسياسات الداخلية، والتدقيق الشرعي والامتثال.

لجنة المجلس للمخاطر
الإشراف على تطوير إطار إدارة المخاطر، بما يضمن مواءمة استراتيجية المجموعة مع ملف المخاطر وتقبل المخاطر واللوائح التنظيمية.

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
الإشراف على الأمور المتعلقة بمجلس الإدارة، وإعداد التقارير حول مسائل حوكمة الشركات والمكافآت، والحوكمة البيئة والحوكمة الاجتماعية واستراتيجية الاستدامة، وثقافة الشركة وقيمها، وسياسات الاختيار والتقييم والإحلال والمكافآت، واستراتيجية الموارد البشرية.

لجنة المجلس التنفيذية
تمارس دورًا رقابيًا لضمان الشفافية، والحوكمة الرشيدة، والإدارة المالية الحصيفة.

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار
الإشراف على محفظة الائتمان والاستثمار لدى المجموعة، ويعتمد المنتجات والخدمات الجديدة، ويدعم مجلس الإدارة في تفويض صلاحيات الإقراض.

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح
ضمان الامتثال لمعايير موازنة الأرباح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار، ويشرف على السياسات والضوابط ذات الصلة.

يفوض مجلس الإدارة الصلاحية للجان ويضع المعايير لمراقبة وحوكمة المجموعة، وللّجان مسؤوليات وصلاحيات على النحو المحدد في ودورها ومهامها وصلاحياتها.

يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة في قسم تقارير لجان مجلس الإدارة في الصفحات من ٤٦ إلى ٥٩.

لجان الإدارة

اللجنة التنفيذية لإدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

مراقبة أداء المجموعة، واعتماد القرارات الرئيسية في إطار الصلاحيات الموكلة من مجلس الإدارة، وتقدم توصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بالشؤون خارج نطاق صلاحياتها.

لجنة الإدارة للاستثمار
ضمان توافق المحافظ الاستثمارية مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة.

لجنة الإدارة للائتمان
إدارة عمليات الاعتماد وفق الصلاحيات المفوضة لجميع التسهيلات المرتبطة بالائتمان.

لجنة الأصول والمطلوبات
الإشراف على تقييم كفاية رأس المال، وإدارة استراتيجيات الاقتراض والإقراض.

لجنة المجموعة للمخاطر
تتولى مسؤولية الإدارة الفعّالة للمخاطر بما يتوافق مع تقبل المخاطر والاستراتيجية.

لجنة المجموعة للمشتريات
الرقابة والمراجعة لعمليات المشتريات والمصروفات غير المرتبطة بالموظفين.

لجنة توجيه تكنولوجيا المعلومات
ضمان التطبيق الفعّال والمجدي من حيث التكلفة لتقنيات المعلومات.

أنشأ مجلس الإدارة عدداً من اللجان الإدارية للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المجموعة. تعمل كل لجنة بموجب اختصاصات معتمدة تحدد مسؤولياتها وتحدد المرجعيات الخاصة بها داخل المنظومة.

يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه اللجان في قسم لجان الإدارة في الصفحة رقم ٦٣.

الإدارة العليا

يعمل بنك الإمارات دبي الوطني وفق جداول صلاحيات داخلية محددة بوضوح لتفويض صلاحيات اتخاذ القرار لأعضاء الإدارة العليا والموظفين. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة لسندات للتوكيل الرسمي ("سياسة التوكيل الرسمي") لتحديد المبادئ والشروط التي تُنظّم إصدار وإدارة التوكيلات الرسمية، بما يضمن حصول الإدارة العليا على الصلاحيات اللازمة لإدارة وحدات الأعمال والدعم الخاصة بها نيابة عن المجموعة. ويجوز للإدارة العليا تفويض هذه الصلاحيات من الباطن بالقدر اللازم للموظفين أو الممثلين الخارجيين المعتمدين وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

تشكيل مجلس الإدارة

أجرى بنك الإمارات دبي الوطني انتخاباته أثناء انعقاد الاجتماع العام السنوي في عام ٢٠٢٥، حيث تمت إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات. تستمر إجراءات تشكيل مجلس الإدارة في الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها ويتم مراجعته بشكل منتظم ليتوافق مع أي تحديثات للأنظمة ذات الصلة.

التنوع

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال أنظمة حوكمة الشركات، الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وتنص المتطلبات الحالية على أن ٢٠% على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس الإدارة مدرجة يجب أن يكونوا من العنصر النسائي وأن يكون من ضمن أعضاء المجلس عنصر نسائي واحد على الأقل. تم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي كأول عضوة في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٢.

يضم مجلس الإدارة حالياً نسبة تمثيل نسائي تبلغ ١١%، وهو ما يتماشى مع ميثاق مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية.

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء ينتمون إلى فئات عمرية متنوعة، مما يساهم في تشكيل مجلس إدارة متوازن بمتوسط عمر يبلغ ٥٣ عاماً.

تدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ترشيح النساء وستواصل مراجعة الفرص المتاحة لإدراج التنوع من الجنسين كجزء من عملية تعاقب مجلس الإدارة.

- تلتزم المجموعة أيضاً بلعب دور ريادي في تعميم التنوع بين الجنسين والتنوع الثقافي والعرقي عبر المنظومة. تضم قاعدة موظفي بنك الإمارات دبي الوطني الحالية نسبة ٤١% من الإناث، مما يُبرز حرص
- والتزام بنك الإمارات دبي الوطني على دعم التنوع.

مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة

وفقًا لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة وأغلبية أعضائه من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت الحاضر فإن جميع أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة.

الاستقلالية

وفقًا لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل مستقلين.

- ويتم حالياً تقييم ثلاثة (٣) من أصل تسعة (٩) من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني على أنهم مستقلون. يُعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا لم تكن له أي علاقة بالمجموعة قد تؤدي إلى أي منفعة، أو تأثير داخلي أو خارجي غير مبرر، أو ملكية أو سيطرة، والتي من الممكن أن تؤثر على قراراته أو تعيق ممارسة التقييم الموضوعي. يفقد عضو مجلس الإدارة المستقل استقلاليته في الحالات التالية:
- إذا تجاوزت مدة ولاية عضو مجلس الإدارة اثني عشر (١٢) عاماً متتالية من تاريخ تعيينه.
- وينطبق هذا الحكم بالتساوي على الأشخاص الذين يعينهم مساهم حكومي:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، قد عمل لدى مجموعة الإمارات دبي الوطني أو الشركات التابعة لها خلال العامين الماضيين:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة موظفاً، أو شريكاً، في شركة تقوم بأعمال استشارية لبنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة، أو إذا كان قد عمل بهذه الصفة خلال العامين الماضيين:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة قد أبرم أي عقود خدمات شخصية مع بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة خلال العامين الماضيين:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة منتسباً إلى أي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، شريكاً أو موظفاً لدى مدققي حسابات بنك الإمارات دبي الوطني خلال العامين الماضيين:
- إذا كان لعضو مجلس الإدارة، أو لأي من أقاربه من الدرجة الأولى، مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقود ومشاريع بنك الإمارات دبي الوطني أو الشركات التابعة له خلال العامين الماضيين، وتجاوز إجمالي هذه المعاملات الحد الأدنى من ٥% من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني المدفوع أو خمسة ملايين درهم إماراتي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة أعمال بنك الإمارات دبي الوطني ولا تنطوي على أي شروط تفضيلية.
- إذا كان عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (منفردين أو مجتمعين) يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ١٠% أو أكثر من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني أو كان ممثلاً لمساهم يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من ١٠% من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني.

مهارات مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة (٩) أعضاء غير تنفيذيين، وتتراوح مهاراتهم وخبراتهم الجماعية بين تطوير الأعمال، والتخطيط الاستراتيجي، والشؤون القانونية، والامتثال، والموارد البشرية، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والابتكار، والاستثمار، والتدقيق، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والخدمات المصرفية الإسلامية، والأمن السيبراني. ومجموعة واسعة من المجالات الأخرى ذات الصلة (انظر الجدول أدناه). يضمن هذا النطاق الواسع من الخبرات أن تظل المعرفة الجماعية لمجلس الإدارة متوافقة مع متطلبات الحوكمة والاستراتيجية والتشغيل للمجموعة.

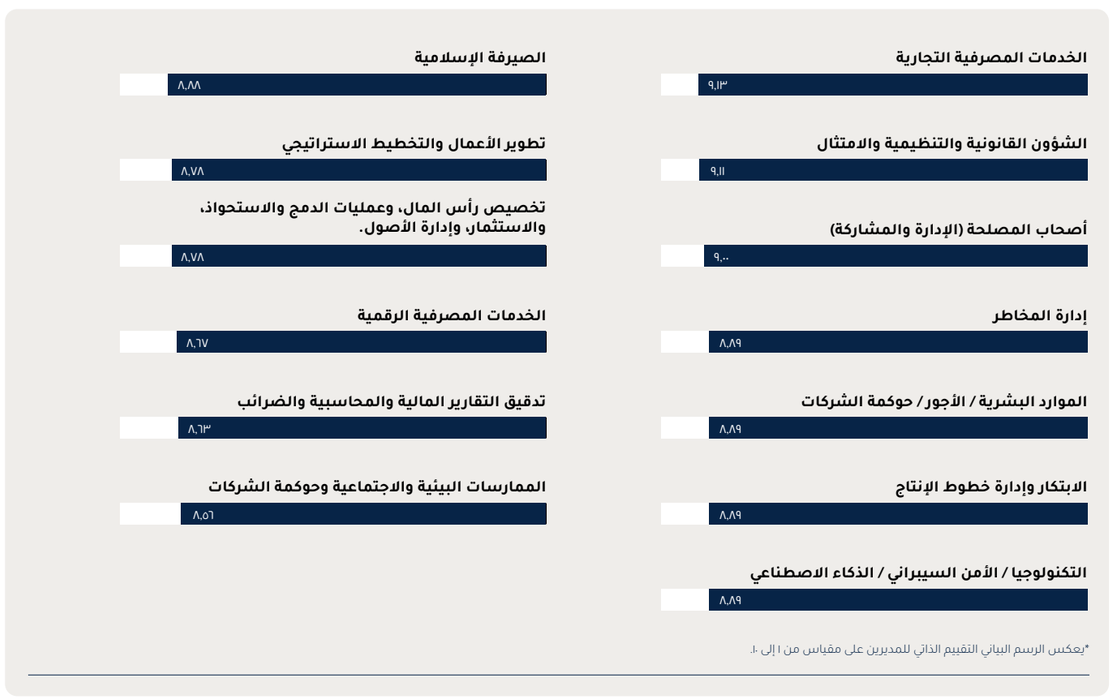

*يعكس الرسم البياني التقييم الذاتي للمديرين على مقياس من ١ إلى ١٠.

التطوير المهني المستمر

تواصل المجموعة توفير سبل التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس إدارتها من خلال التدريبات في مجالات متنوعة من أجل الحفاظ على مهارات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة في المجالات ذات الصلة وتعزيزها. للاطلاع على تفاصيل الدورات التدريبية المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٥، يرجى مراجعة الصفحة ٣٥.

مسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الأساسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتحديد التوجه العام والإدارة والإشراف والضوابط على أنشطة المجموعة التجارية. يتولى المجلس المهمة القيادية المتمثلة في صياغة وتنفيذ رؤية المجموعة ورسالتها.

كما يمارس مجلس الإدارة الرقابة على الإدارة العليا ويضمن الالتزام بجميع القوانين والأنظمة ومتطلبات الحوكمة المعمول بها وثقافة المجموعة المؤسسية. تشمل مسؤوليات المجلس الرئيسية ما يلي:

الاستراتيجية والإدارة

الإشراف الاستراتيجي
صياغة ومتابعة أهداف الأعمال والخطط الاستراتيجية للمجموعة، مع التخفيف من المخاطر المالية والقانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

اعتماد الاستثمارات الكبرى والتخارجات والالتزامات الاستراتيجية والمبادرات التشغيلية والميزانية السنوية للمجموعة ومراقبتها.

الإشراف الإداري
تصميم عملية مناسبة وملائمة لاختيار الإدارة العليا، فضلاً عن مراقبة ومراجعة تخطيط التعاقب الوظيفي التنفيذي، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة.

متابعة تصرفات الإدارة العليا للتأكد من توافقها مع الأهداف الاستراتيجية والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وأنها تتماشى مع قيم المجموعة ومدى تحملها للمخاطر وثقافتها الخاصة بالمخاطرة.

مراجعة الأداء
مراجعة نتائج الأعمال ومتابعة الرقابة على الميزانية والإبلاغ عن الخروقات وحالات عدم الامتثال.

وضع معايير أداء مناسبة للإدارة العليا.

الإدارة المالية

كفاية رأس المال
اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيكل الرأسمالي للمجموعة وسياسة توزيع الأرباح الخاصة بها.

الإشراف على تنفيذ عملية تقييم كفاية رأس مال المجموعة، وخطط رأس المال والسيولة، والسياسات والالتزامات ذات الصلة.

مسؤوليات الائتمان
تنفيذ سياسات الائتمان والسيولة الرئيسية والموافقة على التزامات الائتمان، وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك التسهيلات المقدمة للأطراف ذات الصلة.

الرقابة المالية
وضع السياسات والعمليات والضوابط والإجراءات التجارية والمالية للحفاظ على سلامة المحاسبة والسجلات والبيانات المالية للمجموعة، والموافقة على البيانات المالية السنوية والمرحلية.

التقارير الخارجية
مراقبة التقارير المقدمة للمساهمين لضمان موضوعيتها وشمولها وواقعيتها ومناسبة توقيتها.

وضع سياسات الإفصاح من أجل الإفصاح العام العادل وفي الوقت المناسب عن المعلومات الجوهرية، والتي تكون دقيقة وغير مضللة وكاملة ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

إدارة المخاطر والضوابط

إدارة المخاطر
إنشاء والإشراف على تنفيذ إطار حوكمة فعال للمخاطر، وبيان القدرة على تحمل المخاطر وعمليات وثقافة إدارة المخاطر على مستوى المجموعة. تحديد طبيعة ومدى المخاطر التي يمكن المجموعة تحملها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الضوابط الداخلية والامتثال
إنشاء إطار فعال للرقابة الداخلية عبر المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار ملف المخاطر الخاص بالمجموعة، وضمان كفاءة الضوابط الداخلية عبر المجموعة، بما في ذلك إدارة الشؤون المالية والعمليات.

ضمان وجود برامج فعالة للامتثال الرقابي (بما في ذلك الامتثال لمكافحة الجرائم المالية، وحماية المستهلك، وخصوصية البيانات)، وتحديد التوقعات بوضوح فيما يتعلق بمسؤوليات جميع الموظفين ومساءلتهم فيما يخص تلك البرامج.

الثقافة والتعويضات

الثقافة المؤسسية
تحديد قيم المجموعة إنشاء وتنفيذ إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة ومدونة قواعد السلوك والسياسات والعمليات الرسمية المكتوبة وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات، مع مراعاة أصحاب المصلحة والعملاء في بنك الإمارات دبي الوطني والدور المجتمعي للمجموعة.

القيم والأخلاقيات
التصرف بنزاهة على الدوام، وبذل العناية الواجبة والحفاظ على السرية والولاء. تقديم إرشادات واضحة حول غرض المجموعة وتوضيح قيمها ومعاييرها الأخلاقية وضمان تصرف الإدارة والموظفين طبقاً لمقتضيات النزاهة والأخلاق وأن يؤدوا وظائفهم بمطلق المهارة والعناية والاجتهاد.

إطار التعويضات
الإشراف على تصميم وتشغيل نظام التعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين للمجموعة لضمان التوافق مع المصالح طويلة الأجل للمجموعة وثقافة المخاطرة والقدرة على تحمل المخاطر والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات
ضمان السيطرة الفعالة على كامل أعمال المجموعة، مع احترام المسؤوليات القانونية والمسئوليات الخاصة بالحوكمة التي تنطبق على الكيانات الفردية.

ضمان قيام الإدارة العليا بتحقيق التوازن بين فرص العمل ومخاطر المجموعة.

فعالية مجلس الإدارة
تقييم أداء مجلس الإدارة ولجان المجلس وكل عضو في المجلس، ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على وقت كافٍ لتكريسه لشؤون المجلس من أجل أداء واجباتهم بفعالية.

تفويض الصلاحيات
الموافقة على سياسات واضحة لتفويض الصلاحيات والتفويضات الفعلية للإدارة العليا، لا سيما فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية للمجموعة.

إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية

خلال عام ٢٠٢٥، عزز بنك الإمارات دبي الوطني التزامه بتبني ثقافة مؤسسية قوية وشاملة تدعم قيمة المساهمين المستدامة على المدى الطويل.

من خلال إشرافه المستمر وتركيزه على ثقافة الشركة، يضمن مجلس الإدارة أن تبقى سلوكيات بنك الإمارات دبي الوطني متوافقة مع غرضه واستراتيجيته، وأن يعزز مشاركة الموظفين ويدعم الأداء المستدام طويل الأجل. تشمل الإنجازات الرئيسية في مجال تعزيز الاستدامة والتنوع ما يلي:

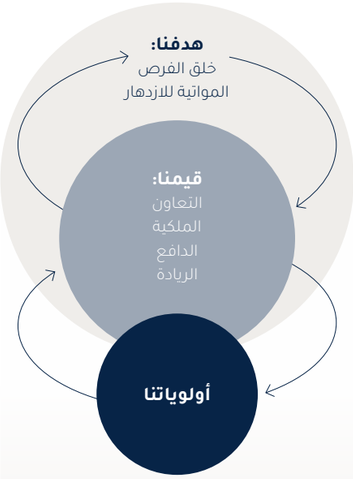

أولوياتنا:

التوازن بين العمل والحياة

إشراك الموظفين

التنوع والشمول

إدارة المواهب

التعلم والتطوير

المكافآت والتقدير

الصحة والسلامة والرفاهية

واصل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ترسيخ السلوكيات والممارسات التي تتماشى مع غرض المجموعة وقيمها وطموحاتها الاستراتيجية، وذلك من خلال:

- تحديد النهج العام من الإدارة العليا عبر ترسيخ توقعات واضحة بشأن السلوك والمساءلة والتنوع والشمول على كافة مستويات المنظومة، وضمان أن تعكس قرارات الأعمال القيم الجوهرية للمجموعة والمتمثلة في التعاون، والمسؤولية، والطموح، والريادة.
- توفير الإشراف على سياسات وممارسات التوظيف والأجور والتعويضات، وضمان السلوك الأخلاقي والعادل، والإنصاف والشفافية.
- مراقبة ثقافة وسلوك الموظفين والتأثير عليهما من خلال مناقشات منتظمة بين مجلس الإدارة واللجان حول مشاركة الموظفين ورفاهيتهم وشمولهم، مدعومة بتقارير دورية من الإدارة حول مؤشرات الموظفين الرئيسية والتحليلات.
- الدعوة إلى حملات حول برنامج "حرية التحدث"، والسلامة النفسية، والتحيز اللاواعي لتعزيز بيئة من الثقة والانفتاح والإنصاف وتكافؤ الفرص.
- دمج رؤى المشاركة في مساءلة القيادة، ودمج نتائج استطلاع مشاركة الموظفين في مبادرة (صوتي) ووضع خطط عمل لتتبع التقدم المحرز ودعم التحسين المستمر.
- تعزيز ثقافة عمل صحية وداعمة من خلال الإشراف على سياسات الموظفين، إلى جانب مبادرات شاملة ومتكاملة للرفاه الوظيفي، مثل معرض "ثرايف"، وبرنامج مساعدة الموظفين، والتثقيف في مجال الرفاه، وسياسات إجازة الأمومة، وأطر الدعم المالي، والتي تتجاوز المعايير السائدة في السوق.
- تلقي تقارير دورية عن مبادرات التقدير والمشاركة، مثل جوائز (جي إي إم)، وجوائز الإنجازات، ويوم اصطحاب الأطفال إلى العمل، مما يعزز تقدير الموظفين والاعتراف بمساهماتهم ومشاركتهم وفخرهم بالمجموعة.

التنوع من الجنسين

- تعزيز المكانة الخارجية كجهة موقعة رسمياً على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة.
- إطلاق سلسلة فيديوهات لشهادات "العائدات إلى العمل"، احتفاءً بالنساء العائدات إلى القوة العاملة، وترسيخاً لالتزام المجموعة بإعادة دمج الكوادر المهنية.

إدماج أصحاب الهمم

- تحسين جاهزية مرافق المجموعة من حيث سهولة الوصول، بما يضمن دمج متطلبات الإتاحة في التصميم منذ البداية في المباني الجديدة.
- قيادة حملات داخلية تسلط الضوء على ثقافة التكاتف والممارسات الشاملة.
- إطلاق سلسلة من فيديوهات الشهادات التي تستعرض أصحاب الهمم، وتسلط الضوء على قصصهم وإنجازاتهم وثقافة الشمول في المجموعة.

الثقافة والشمول

- عقد ورش عمل حول التحيز غير الواعي استهدفت الإدارة العليا في عدة أسواق، مما ساهم في تعزيز سلوكيات القيادة الشاملة.
- إطلاق حملات السلامة النفسية في المملكة العربية السعودية ومصر، وإشراك الموظفين من خلال جلسات تفاعلية وسرد القصص والتقييمات التأملية.
- المشاركة في معرض "ثرايف"، وهو فعالية شاملة للرفاهية استمرت لمدة أسبوعين، تضمنت استضافة منصة مخصصة للثقافة المؤسسية لإشراك الموظفين في مواضيع السلامة النفسية، والتكاتف، والشمول، وغيرها من محاور الثقافة.
- توسيع مبادرة تغيير أنماط التفكير (مايند شِفت هب)، ودمج محاور الثقافة الرئيسية، مثل السلامة النفسية، والتكاتف، والشمول عبر المنظومة.

تعيينات مجلس الإدارة

يدرك بنك الإمارات دبي الوطني أن فعالية مجلس إدارته تعتمد على تعيين أعضاء مجلس إدارة من المؤهلين وذوي الخبرة، الذين يمكنهم المساهمة بفعالية في مسؤولية المجلس عن تعزيز النجاح طويل الأجل للمجموعة.

تم تحديث عملية تعيين أعضاء مجلس إدارة المجموعة في عام ٢٠٢٥، وهي تتماشى مع السياسة المعتمدة للمجموعة أي سياسة الجدارة والنزاهة ومتطلبات أنظمة ومعايير الملاءمة والصلاحية الصادرة في عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى أنظمة حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تضمن هذه الإجراءات مجتمعة أن أعضاء مجلس الإدارة المعينين في المجموعة:

- يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة؛
- يتمتعون بسجل حافل بالنزاهة والسمعة الحسنة؛
- لديهم الوقت الكافي للوفاء بمسؤولياتهم بالكامل؛
- يوفرون الملاءمة الجماعية والقيمة المضافة للمجلس؛
- لا توجد لديهم أي تعارض في المصالح المالية أو غير المالية؛ و
- يجب أن يكون لديهم سجلات خاصة بالسلامة المالية.

تماشياً مع ذلك، أُجريت انتخابات مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي لعام ٢٠٢٥، وفقاً للآلية المنصوص عليها في معايير وأنظمة الجدارة والنزاهة الصادرة حديثاً عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ونتيجة لذلك، أعيد تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة لفترة ولاية أخرى تنتهي في عام ٢٠٢٨.

لعبت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات دوراً محورياً في اختيار والتوصية بأعضاء مجلس الإدارة المحتملين للتعيين في مجلس الإدارة، مما يضمن أن يتألف مجلس الإدارة من أفراد يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة، والذين يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم المجموعة وتعقيدها وملف المخاطر الخاص بها. كما حرصت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من المستقلين وعضوة واحدة، بما يتماشى مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

تم إجراء التعيينات بما يتماشى مع متطلبات التصويت التراكمي، بموجب قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني، والذي بموجبه تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بقرار عادي أقره المساهمون في الاجتماع العام السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥. وخضع أعضاء مجلس الإدارة لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

التخطيط لتعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع بنك الإمارات دبي الوطني تشكيل مجلس إدارته بانتظام لضمان استمرار توافقه مع المتطلبات التنظيمية ودعم مبادئ استقلالية المجلس وتنوعه وفعاليته. وتأخذ مراجعات المجموعة المستمرة النواحي التالية في الاعتبار:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة، ومن كل لجنة من لجانه.
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء المجلس.
- التنوع في مجلس الإدارة؛
- استقلالية مجلس الإدارة؛ و
- متطلبات نظامية أخرى

البرنامج التعريفي وبرامج التوعية المستمرة لأعضاء مجلس الإدارة

تؤدي برامج التوجيه والتوعية المستمرة دوراً محورياً في ضمان بقاء أعضاء مجلس الإدارة على اطلاع دائم بالمسائل ذات الأهمية لبيئة أعمال وحوكمة بنك الإمارات دبي الوطني.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالتنسيق مع الإدارة العليا، بتقديم برنامج تعريفي مصمم خصيصاً لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين حديثاً، لضمان اكتسابهم المهارات والمعرفة اللازمة للوفاء بمسؤولياتهم الائتمانية والمشاركة بشكل بنّاء في مناقشات مجلس الإدارة:

- معلومات حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمجموعة، وقضاياها الهامة المالية والمحاسبية وتلك الخاصة بإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال، ودليل وإطار حوكمة الشركات، ومدونة قواعد السلوك، وهيكلها الإداري، ونظرة عامة على البيئة التنظيمية السارية على المجموعة، بما في ذلك أنظمة حوكمة الشركات.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة العليا، وأمين سر الشركة، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين (عند الاقتضاء أو عندما يكون ذلك مناسباً).
- مواد اطلاع مناسبة ودروس تعليمية وورش عمل.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

بعد انتخاب مجلس الإدارة وإعادة تشكيل لجان المجلس، في عام ٢٠٢٥، تم عقد جلسات تعريفية لأعضاء المجلس لتقديم لمحة عامة عن واجباتهم كأعضاء في لجان المجلس ذات الصلة.

برامج توعية مجلس الإدارة

في إطار سعيه لتوفير التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس إدارته، يقدم بنك الإمارات دبي الوطني برنامجاً منظماً لجلسات توعية أعضاء مجلس الإدارة على مدار العام، حيث يغطي مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بأعمال المجموعة.

يتم إعداد هذه الجلسات تماشياً مع معايير وأنظمة الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبالتشاور مع مجلس الإدارة، وتركز على القضايا الأكثر صلة ببيئة العمل المتطورة للمجموعة، وملف المخاطر، والالتزامات الرقابية. بناءً على طلب لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تقدم الإدارة العليا إحاطات إضافية لدعم أعضاء مجلس الإدارة في تعميق معرفتهم بمسائل محددة تتعلق بالمجموعة.

يخصص مجلس الإدارة الوقت والميزانية والموارد المناسبة لبرامج التوعية هذه، ويراجعها بانتظام لضمان استمرار أعضاء المجلس في بناء والحفاظ على المعارف والمهارات اللازمة لأداء واجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية بفعالية.

خلال عام ٢٠٢٥، تلقى مجلس الإدارة برامج توعوية حول الضريبة الإسلامية والحوكمة والاستدامة ومكافحة غسل الأموال، كما هو موضح أدناه:

التمويل الإسلامي ومبادئ الشريعة
- مقدمة في التمويل الإسلامي
- حوكمة الشركات في التمويل الإسلامي
- الاتجاهات والتحديات العالمية في التمويل الإسلامي

حوكمة الشركات
- أهمية حوكمة الشركات
- الركائز الرئيسية للحوكمة
- اتجاهات حوكمة الشركات
- رحلة الحوكمة في بنك الإمارات دبي الوطني

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- يمثل تغير المناخ خطراً على الأعمال، ولا يقتصر على كونه مجرد قضية بيئية.
- مجلس الإدارة يقود التحول - من الامتثال إلى الثقافة
- دمج الاستدامة في صميم عمل المجموعة

مكافحة غسل الأموال
- التطورات الدولية والمستجدات المتعلقة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة
- التهديدات والمخاطر الرئيسية
- الابتكار والتكنولوجيا والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- قانون مكافحة غسل الأموال الجديد لعام ٢٠٢٥ - مسؤوليات مجلس الإدارة

عملية تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

يولي مجلس الإدارة اهتماماً كبيراً لتقييم وتعزيز فاعليته، ويجري تقييمات سنوية لدعم التحسين المستمر بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

التقييم السنوي لمجلس الإدارة

يراجع مجلس الإدارة ويقيم أداء المجلس وكل لجنة من لجان المجلس وكل عضو من أعضائه سنوياً، وذلك بموجب سياسة تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.

ومن خلال هذه العملية يتفهم مجلس الإدارة كيفية رؤية أعضاء مجلس الإدارة لفعاليتهم، ويبرز مجالات القوة ومجالات التحسين ومن ثم يقدم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.

تتضمن هذه التقييمات السنوية للمجلس ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- **هيكل وتكوين مجلس الإدارة** - مراجعة هيكل وحجم وتكوين مجلس الإدارة ككل ولجانه.
- **حوكمة مجلس الإدارة** - مراجعة فعالية إجراءات حوكمة مجلس الإدارة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات، وإجراء أي تغييرات ضرورية.
- **أداء أعضاء مجلس الإدارة** - تقييم الاستمرارية في مدى ملاءمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، مع مراعاة معايير الجدارة والنزاهة وأدائه في المجلس.
- **أداء لجان مجلس الإدارة** - مراجعة أداء لجان المجلس وفقاً لدورها ومهامها وصلاحياتها ومدى فاعلية العلاقة بين المجلس ولجانه.

عملية التقييم الداخلي لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

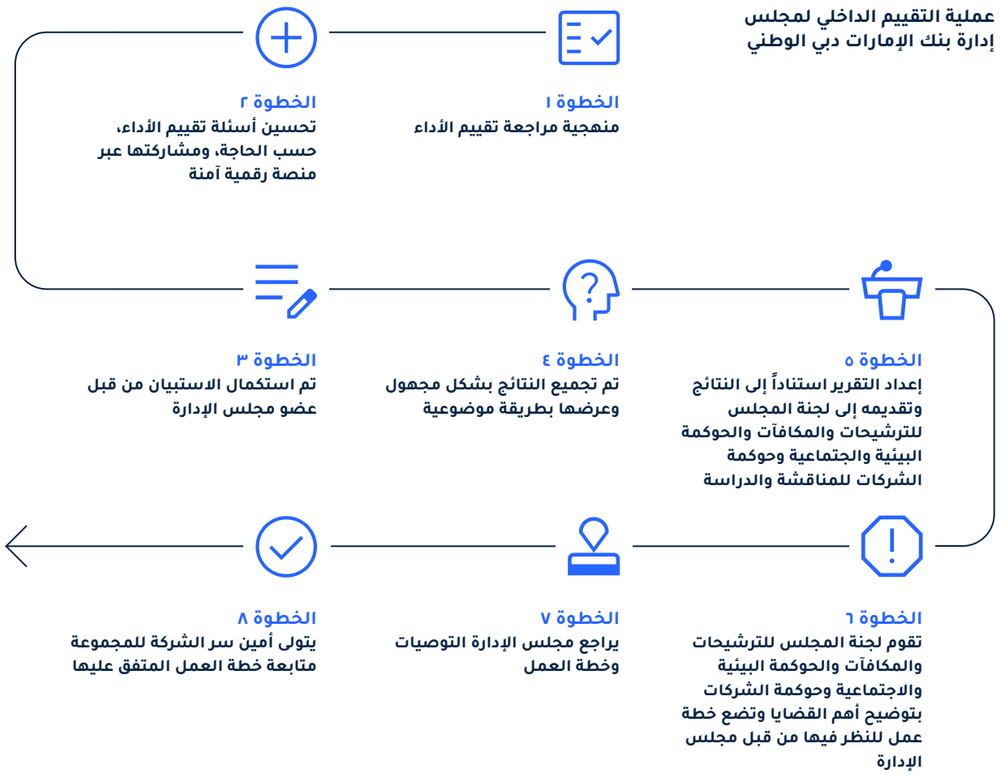

التقييم الخارجي

يتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه ولكل عضو من أعضائه مرة واحدة على الأقل كل خمس (٥) سنوات من قبل استشاري خارجي، وذلك وفقاً لأنظمة ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأنظمةحوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، أجرى بنك الإمارات دبي الوطني تقييماً داخلياً لما يلي:

- مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛
- لجان مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛ و
- أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.

تطلبت عملية التقييم من أعضاء مجلس الإدارة إكمال الاستبيانات من خلال منصة رقمية آمنة، مما أتاح إجراء تقييم مفصل لأداء مجلس الإدارة. تم تجميع النتائج العشوائية ومجهولة الهوية في تقرير عُرض على لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما يتماشى مع أفضل ممارسات حوكمة الشركات. ثم بعدئذٍ قُدّمت التوصيات الناتجة إلى المجلس للنظر فيها.

تضمّن التقييم الداخلي مراجعة ما يلي:

- أهداف أداء المجلس وكيف حقق أداءه وفقاً لتلك الأهداف؛
- فعالية عملية تطوير الاستراتيجية؛
- مساهمة مجلس الإدارة في الإدارة الفعالة للمخاطر؛
- مزيج المهارات والمعرفة لدى أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس؛
- الهيكل التنظيمي والتفاعل بين مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة العليا؛
- كفاءة مجلس الإدارة في الاستجابة للمشاكل والتحديات؛
- فعالية العلاقة بين مجلس الإدارة ولجانه؛
- فهم مجلس الإدارة لأحدث التطورات التنظيمية والسوقية؛
- دور ومهام وصلاحيات لجان المجلس وكيفية أدائها وفقًا لهذه الأدوار والمهام والصلاحيات؛ و
- استمرار أهلية أعضاء مجلس الإدارة ونزاهتهم واستقلاليتهم.

نتائج عملية التقييم الداخلي لعام ٢٠٢٥

على وجه العموم، أكد تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥ على الخلاصة المتمثلة في:

- ثقة مجلس الإدارة القوية في التوجه الاستراتيجي لبنك الإمارات دبي الوطني وقيادته.
- قوة المواءمة بين أهداف المجموعة ورؤيتها وقيمها.
- مناسبة تشكيل مجلس الإدارة للاهتمام المستمر بالتدريب والتطوير.
- تميز أعمال أعضاء مجلس الإدارة بالعناية الواجبة والمهارة والمثابرة.
- تأكيداً على الالتزام المستمر بالامتياز، وافق مجلس الإدارة على تنفيذ المزيد من فرص التدريب والتطوير لأعضاء مجلس الإدارة.

إدارة النزاعات وعضويات مجالس الإدارة الخارجية

تعارض المصالح

تحافظ المجموعة على سياسة تعارض المصالح لأعضاء مجلس الإدارة، التي تحدد المعايير المتوقعة منهم والإجراءات المتبعة لإدارة الحالات التي قد تتقاطع فيها المصالح الشخصية مع واجباتهم. تهدف هذه السياسة إلى منع النزاعات قدر الإمكان، وتقتضي عرض أي نزاع محتمل على مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة عند الضرورة.

- ٠ يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، بمجرد تعيينه، وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للمجموعة عن جميع تعارض المصالح الفعلية أو المحتملة.
- يتم تسجيل هذه الأمور في سجل المصالح، الذي يحتفظ به أمين سر الشركة للمجموعة وتتم مراجعته من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أساس ربع سنوي.
- ٠ وعلى أساس الإفصاحات المكتوبة المقدمة من كل عضو، يقتنع مجلس الإدارة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، فإن مجلس الإدارة يكون على دراية كافية بذلك، وأنه توجد سياسات مطبقة لتقليل المخاطر.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الذي لديه أي شكل من أشكال التعارض في المصالح فيما يتعلق بعقد أو عرض أو ترتيب مقترح مع المجموعة أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في محضر الاجتماع.
- ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار متعلق بهذا العقد أو الترتيب.
- يلتزم جميع الموظفين وأعضاء الإدارة العليا أيضاً بسياسة تعارض المصالح وقواعد السلوك الخاصة بالمجموعة، والتي بموجبها:
- يجب على جميع الموظفين، عند الانضمام للمجموعة، الكشف عن أي مناصب خارجية أو عضوية مجالس إدارة أو حصص في الأسهم والموافقة على التزامات معينة لضمان عدم تعارض هذه المناصب مع مصالح بنك الإمارات دبي الوطني أو عملائه كما هو موضح في أنظمة حوكمة الشركات.
- يُطلب أيضاً من الموظفين الذين يتولون لاحقًا مناصب خارجية إضافية أو عضويات في مجالس إدارة أو حصص ملكية، بالإضافة إلى الموظفين الحاليين الذين أعلنوا سابقاً عن مناصب خارجية أو عضويات في مجالس إدارة أو حصص ملكية تنتقل من مناصبهم الحالية داخل المجموعة إلى منصب جديد داخل المجموعة، تقديم مثل هذه الإفصاحات.
- يقع على عاتق جميع موظفي البنك مسؤولية تحديد تعارض المصالح المحتمل، سواء كان متصوراً أو محتملاً أو فعلياً.
- ويتم الاحتفاظ بسجل مركزي لجميع حالات تعارض المصالح التي تم تحديدها، إلى جانب الإجراءات المتخذة للتخفيف من مثل هذه التعارضات.

في كل عام، يطلب قسم الامتثال للمجموعة إقراراً سنوياً من الإدارة العليا، والذي يقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لأي عضو جديد في الإدارة العليا تتماشى مع أنظمة حوكمة الشركات ووفقًا لسياسات وإجراءات المجموعة.

.

العضويات في مجالس الإدارة الخارجية

من خلال تطبيق سياسة تعارض المصالح وسياسة الملاءمة والمناسبة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي عضو في مجلس الإدارة:

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب الأنظمة ذات الصلة؛
- لا تستغرق فترة زمنية غير معقولة، بما يخل بواجبات مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛ و
- لا تُشكِّل أي تعارض في المصالح.

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق بزيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك:

- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل المجموعة المصرفية.
- لا يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجلس إدارة أي بنك آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجلس إدارة ما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على إذن من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تعارض في المصالح.
- يجب على كل عضو أن يؤكد في وقت ترشيحه وسنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة بموجب وظيفته في المجموعة.

يوضح الجدول التالي تعيينات الشركات المساهمة العامة التي يشغلها كل عضو بمجلس الإدارة وامتثالها لأنظمة:

أعضاء مجلس الإدارة	عدد التعيينات التي تم شغلها في شركات المساهمة العامة*	عدد التعيينات التي تم شغلها في بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة**	متوافق مع الأنظمة	يتوفر وقت كافي لبنك الإمارات دبي الوطني
سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	١	لا يوجد	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٥	لا يوجد	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	٤	لا يوجد	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	١	لا يوجد	✓	✓

* بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني ** بما في ذلك الشركات التابعة لمجموعة الإمارات دبي الوطني المصرفية

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقا لأنظمة حوكمة الشركات الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب تعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة وتحديدها، لمنع أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح قد ينشأ.

وقد قام بنك الإمارات دبي الوطني بوضع إطار العمل والإرشادات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتي تورد بالتفصيل العمليات المتبعة لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن تركزات المجموعة تجاه الأطراف ذات العلاقة.وتبرم معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل وتجاري صرف، وبالشروط التجارية العادية، ويستمر رصدها من قبل المجلس أو نيابة عنه.يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بسجل للأطراف ذات العلاقة وتفاصيل كل معاملة بين الأطراف ذات العلاقة.

تم توضيح معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ في الجدول التالي:

رقم	توضيح طبيعة العلاقة	نوع المعاملة والأرصدة	القيمة (مليون درهم إماراتي) ٢٠٢٥	القيمة (مليون درهم إماراتي) ٢٠٢٤
١	المساهم الأكبر في الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٣٦,٥٠٤	٥٧,٣٣٣
٢	المساهم الأكبر في الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	١٦,٤٥٩	٨,٠٥٦
٣	الشركة الأم	القروض والمستحقات	٢,٢٠٠	٢,٢٦٢
٤	الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٢,١٦٣	٢,٢٧٨
٥	المساهم الأكبر في الشركة الأم	استثمار	٦,٣٠٧	٦,٣٧٠
٦	صناديق يديرها بنك الإمارات دبي الوطني	الرسوم المستلمة	٢٣	٢٤
٧	الأطراف الأخرى ذات الصلة	المدفوعات التي تم سدادها	٥٧	١٧
٨	أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب حضور أعضاء مجلس الإدارة والأتعاب الأخرى	٢١	٢٨
٩	أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	القروض والذمم المدينة	٢,٢٢٨	١,٩٤٩
١٠	الإدارة الرئيسية	مكافآت الإدارة العليا	١٠٥	١١٤

ملاحظة: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت الودائع من، والقروض إلى، الكيانات المرتبطة بحكومة دبي: ٤% (٢٠٢٤: ٥%) و٧% (٢٠٢٤: ٧%) ، على التوالي، من إجمالي ودائع وقروض المجموعة. وهذه الكيانات هي كيانات تجارية تدار بشكل مستقل كما تتم جميع التعاملات المالية مع المجموعة طبقاً للشروط التجارية العادية.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والسندات المالية

يوضح الجدول التالي ملكية ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة في أسهم شركة الإمارات دبي الوطني (شراءً وبيعاً) خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

أعضاء مجلس الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المنصب	الأسهم/الأوراق المالية المملوكة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥	إجمالي الأسهم المشتراة خلال عام ٢٠٢٥	إجمالي الأسهم المباعة خلال عام ٢٠٢٥	الأسهم/الأوراق المالية المملوكة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٦٥٥,٥٩٨	لا يوجد	لا يوجد	٦٥٥,٥٩٨
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	١٥٥,٢٠٠	لا يوجد	لا يوجد	١٥٥,٢٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	٧,٣٩٥,٠٤٣	لا يوجد	لا يوجد	٧,٣٩٥,٠٤٣
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	None
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢٩٦,٤٧٩	لا يوجد	لا يوجد	٢٩٦,٤٧٩
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	None
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	None
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	None
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	١,٤٠٤,٧٨١	لا يوجد	لا يوجد	١,٤٠٤,٧٨١

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتماشى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة المجموعة وبيئتها الرقابية وأهدافها طويلة الأجل. تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بإجراء مراجعة سنوية وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن هيكل ومستوى مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، مع مراعاة الوقت المخصص لديهم لشؤون بنك الإمارات دبي الوطني ومدى تعقيد مسؤولياتهم، بما في ذلك تأدية مهام لجان مجلس الإدارة.
حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠ ألف درهم إماراتي عن كل اجتماع للجنة حضروه في عام ٢٠٢٥.

يقدم مجلس الإدارة توصياته بشأن المكافآت إلى المساهمين للموافقة عليها. يوضح الجدول التالي إجمالي المكافآت المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	المكافأة المدفوعة في عام ٢٠٢٥ (بالدرهم الإماراتي)
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملّا	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠

وافق المساهمون على إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بقيمة ٢٤ مليون درهم إماراتي لكل من السنتين الماليتين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. يُقترح التوصية بالموافقة على نفس مبلغ المكافأة الثابتة البالغ ٢٤ مليون درهم إماراتي عن السنة المالية ٢٠٢٥ من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي لعام ٢٠٢٦، إلى جانب بدلات حضور الجلسات وأي رسوم أو مخصصات إضافية مستحقة للأعضاء، وذلك وفقاً لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

قيادات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٥

- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، ست (٦) مرات على الأقل في السنة، أو أكثر إذا لزم الأمر.
- وكما هو موضح أعلاه، ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة / الإحاطة بها والموافقة عليها خلال العام، فإن المجموعة تضع جدولَ أعمال سنوي دائم رئيسي يحدد البنود الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- تتلخص سياسة المجموعة في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وأن يظهروا "التحدي البناء والاستفسار"، وأن يتحلوا أيضاً "بالاستقلال العقلي والروحي".
- كما يتأكد رئيس مجلس الإدارة من إجراء مناقشة فعالة، والتشجيع على طرح طيف واسع من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة.
- وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وذلك بهدف وحيد، ألا وهو مصلحة المجموعة.
- تتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة، وكذلك مع الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- يتمتع مجلس الإدارة بعلاقة عمل إيجابية وبناءة مع الإدارة العليا، ويتم تقديم جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة وأوراقه إلى أعضاء مجلس الإدارة مسبقاً لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.
- يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- وخلال عام ٢٠٢٥، تم عقد (٧) سبعة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة الأعمال الأساسية للمجموعة، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الصفحة ٤٢-٤٣.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٥.
إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور، التواصل الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع، ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة أو أمين سر مجلس إدارة المجموعة. وذلك لضمان النظر في آرائه في الاجتماع.

		مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والحضور في عام ٢٠٢٥						
مجلس الإدارة	المنصب	٢٨ يناير	٢١ أبريل	٢٣ يوليو	١٨ أكتوبر	٢٢ أكتوبر	١٩ نوفمبر	١٠ ديسمبر
سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

البنود الرئيسية في جدول أعمال مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥

في عام ٢٠٢٥، عُقدت سبعة (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة، وتم النظر في الأمور التالية. بالإضافة إلى ذلك، أقر المجلس (١٥) قراراً عن طريق التداول خلال العام.

الأداء والنتائج المالية

الموضوعات

- استعراض النتائج المالية للمجموعة وتقرير المدققين الخارجيين.
- توصية بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية ٢٠٢٥
- مراجعة مقترح توزيع الأرباح لعام ٢٠٢٤
- تدوير المدققين الخارجيين
- التوقعات المالية لعام ٢٠٢٥
- ميزانية المجموعة ٢٠٢٦

الأولويات الاستراتيجية

الموضوعات

- الأولويات الاستراتيجية للمجموعة
- الاستحواذ الكامل على مصرف الإمارات الإسلامي وشطبه من البورصة
- الاستحواذ على حصة في بنك آر بي إل المحدود
- إصدار أسهم غير أسهم رأس المال

حوكمة الشركات

الموضوعات

- مراجعة التقرير السنوي المتكامل لعام ٢٠٢٤
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة ٢٠٢٥
- إعادة تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
- تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة مجلس الإدارة
- مراجعة سياسات حوكمة الشركات

فعالية مجلس الإدارة

الموضوعات

- تعيين رئيس مجلس الإدارة ونائبه
- إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة
- مراجعة تقرير التقييم الصادر عن المجلس الخارجي المستقل لعام ٢٠٢٤
- مراجعة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤
- مراجعة تقارير لجان مجلس الإدارة وتحديثاتها الدورية.
- مراجعة تشكيل مجالس إدارة كيانات المجموعة وتحديثاتها

إدارة المخاطر والضوابط

الموضوعات

- مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة وتقارير المراقبة الفصلية
- مراجعة معاملات الأطراف ذات الصلة
- تحديث بشأن أنظمة ومعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مراجعة إطار عمل إدارة مخاطر الائتمان، وسياسات الائتمان الجوهرية، وتقارير المحافظ الائتمانية.

مجلس الإدارة ولجان المجلس

يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
BOD	BNRESGC	BRC	BOD	BNRESGC	BRC	BOD	BCIC	BNRESGC	BOD	BOD	BOD
BAC	BCIC	BCIC	BAC	BCIC	BCIC	BAC	BEC	BCIC	BAC	BRC	BCIC
BNRESGC	BEC	BEC	BCIC	BEC	BEC	BCIC		BEC	BRC	BNRESGC	BEC
BCIC	BPEC		BEC	BPEC		BEC			BCIC	BCIC	
BEC									BEC	BEC	
									BPEC	BPEC	

الإعلانات والإفصاحات والأحداث الرئيسية

الربع الأول

- البيانات المالية السنوية لعام ٢٠٢٤
- مؤتمر إعلان الأرباح للمحللين
- عرض تقديمي للمستثمرين
- إفصاحات الركيزة الثالثة
- التقرير المتكامل ٢٠٢٤
- دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥
- اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٥
- انتخاب مجلس الإدارة
- يتوافق تقرير مجلس المعايير الدولية للاستدامة المستقل مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس ١ وإس ٢
- الاستحواذ على كامل أسهم مصرف الإمارات الإسلامي

الربع الثاني

- البيانات المالية للربع الأول
- مؤتمر إعلان الأرباح للمحللين
- عرض تقديمي للمستثمرين
- الإفصاحات الخاصة بالركيزة الثالثة

الربع الثالث

- البيانات المالية للربع الثاني
- مؤتمر إعلان الأرباح للمحللين
- عرض تقديمي للمستثمرين
- إفصاحات الركيزة الثالثة

الربع الرابع

- البيانات المالية للربع الثالث
- مؤتمر إعلان الأرباح للمحللين
- عرض تقديمي للمستثمرين
- إفصاحات الركيزة الثالثة
- بيان صحفي بشأن موافقة مجلس الإدارة على إبرام اتفاقيات نهائية لاستحواذ بنك الإمارات دبي الوطني على حصة أغلبية في بنك آر بي إل

إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية

يمتد حضور مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني الدولي عبر شبكة واسعة ذات أهمية استراتيجية، تشمل ٧٨٧ فرعاً و ٤٥٢٦ من أجهزة الصرف أو الإيداع الآلي. تمتد عملياتها لتشمل الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والهند وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا والبحرين، بدعم من مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا. يتيح هذا التواجد للمجموعة خدمة قاعدة عملاء متنوعة وربط ممرات التجارة والتمويل الرئيسية عبر أسواقها.

يوضح المخطط التالي الخاص بالكيانات، الشركات التابعة للمجموعة بشكل مباشر.

الاسم	النشاط الرئيسي	دولة التأسيس	سنة التأسيس	مساهمة المجموعة
مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع)	الخدمات المصرفية الإسلامية		١٩٨٢	١٠٠%
الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول المحدودة	إدارة الأصول		٢٠٠٦	١٠٠%
الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ	خدمات الاستثمار		١٩٩٨	١٠٠%
الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م.	خدمات الوساطة		٢٠٠١	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م. (سابقاً "تنفيذ" ذ.م.م.)	الخدمات المشتركة		٢٠١١	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني العقاري ذ. م. م.	العقارات		٢٠٠٤	١٠٠%
شركة باز لحلول مراكز الاتصال ذ.م.م.	خدمات إدارة مراكز الاتصال		٢٠٠٦	١٠٠%
شركة الإمارات للصناديق ذ.م.م.	إدارة الأصول		٢٠٠١	١٠٠%
شركة الإمارات المالية للتمويل الاستهلاكي ذ.م.م.	التمويل الاستهلاكي		٢٠٠٨	١٠٠%
دينيزبنك أنونيم سيركتي	الخدمات المصرفية		١٩٨٧	١٠٠%
بنك الإمارات دبي الوطني مصر ش.م.م.	الخدمات المصرفية		١٩٧٧	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال (السعودية) ذ.م.م.	خدمات الاستثمار		٢٠٠٨	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال إنديا الخاصة المحدودة	إدارة الأصول		٢٠٢٤	١٠٠%
شركة الإمارات لإدارة الصناديق (جيرسي) المحدودة	إدارة الأصول		٢٠٠٦	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني للتمويل العالمي المحدودة	اقتراضات متوسطة الأجل ومعاملات أسواق النقد		٢٠٠٩	١٠٠%
شركة مرشحة لفرع بنك الإمارات دبي الوطني في لندن	الشركة المرشحة لأعمال الاستثمار		٢٠١١	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات الائتمانية (جيرسي) المحدودة	خدمات إدارة الصناديق الاستئمانية		٢٠٠١	١٠٠%

* قيد التصفية.

وبصفته الشركة الأم الرئيسية، فإن بنك الإمارات دبي الوطني مسؤول عن عمليات المجموعة وضمان إدارة المخاطر بشكل فعال للمجموعة والتي تشمل شركاتها التابعة المحلية والدولية.

بموجب المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن الحفاظ على إطار حوكمة واضح وتوفير إشراف فعال في جميع أنحاء المنظومة، وضمان قيام الإدارة العليا بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني وثقافة الشركة على جميع المستويات. ودعماً لذلك، وضعت المجموعة سياسات وإجراءات داخلية، بما في ذلك مبادئ إشراف مجلس إدارة المجموعة التي تم تقديمها في عام ٢٠٢٤، لتعزيز معايير متسقة وعالية من حوكمة الشركات في جميع الكيانات.

على الرغم من احتفاظ مجلس الإدارة بالمسؤولية العامة عن الإشراف على المجموعة ككل، فإنه يجوز له تفويض عناصر محددة من هذه المسؤولية إلى لجان المجلس أو اللجان الإدارية، حسبما يراه مناسباً. يتم تطبيق آليات الحوكمة الملائمة والفعالة، والمتوافقة بشكل تام مع كافة القوانين والأنظمة المحلية المعمول بها، عبر المنظومة، بما في ذلك مجالس إدارة الشركات التابعة والفروع المحلية والدولية.

وللقيام بالرقابة الفعالة على مستوى المجموعة، يتبع بنك الإمارات دبي الوطني مبادئ رفيعة المستوى لأفضل ممارسات الحوكمة، حيث يتم تطبيقها بشكل متسق على مستوى المجموعة. وعليه، يجب على كل كيان تابع للمجموعة ما يلي:

- الامتثال لكافة المتطلبات القانونية والتنظيمية والحوكمة المحلية، في حالة وجود تعارض بين مبادئ المجموعة والمتطلبات التنظيمية المحلية، يتم تطبيق المتطلبات الأكثر صرامة؛
- العمل ضمن استراتيجية وثقافة وقيم المجموعة وإدارة أعمالها بما يتماشى مع إطار إدارة المخاطر الخاص بالمجموعة.
- أن يكون تحت قيادة مجلس إدارة فعال، مع التوازن المناسب بين المهارات والتنوع والخبرة والمعرفة، والتأكد من وجود عدد مناسب من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، كما تقتضي الأنظمة المحلية، لتوفير التوازن الفعال والرؤى حول توقعات السوق والصناعة؛
- تعزيز التواصل والعلاقات المنفتحة والفعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يتم إبلاغ مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بأي تغييرات في مجلس الإدارة أو اللجان؛ و
- تقديم تحديثات منتظمة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني حول أداء الأعمال، واستراتيجية العمل، والمخاطر المادية، والتحديات وأي مسائل جوهرية أخرى.

تقارير لجان مجلس الإدارة

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس،
لجنة المجلس للتدقيق

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للتدقيق الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمجموعة؛
- سلامة البيانات المالية للمجموعة، والتقارير، وضوابط التدقيق؛
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة، والامتثال على مستوى المجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي؛
- يتأكد نظام الرقابة الداخلية للمجموعة من كفايته لتغطية تسيير أعمال المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الداخلية للمجموعة المنطبقة على أعمال إعداد التقارير المالية والإفصاح؛
- مدى كفاية وفعالية بيئة حوكمة الشركات.
- التدقيق والامتثال الشرعي؛ و
- امتثال المجموعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك الأنظمة الشرعية)، ولسياسات المجموعة، (ما لم يتم تفويضها على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

تشكيل اللجنة

عقب الاجتماع العام السنوي لعام ٢٠٢٥ وما تلاه من انتخاب مجلس الإدارة، تم إعادة تشكيل لجنة المجلس للتدقيق. قام مجلس الإدارة بتعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق بناءً على التوصيات المقدمة من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يلتزم تشكيل لجنة المجلس للتدقيق المعدل لهذا العام بالمعايير التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التي تتطلب إدراج ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، مع أغلبية من الأعضاء المستقلين، من بينهم رئيس مستقل، بخلاف رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق، وإعداد التقارير المالية، والمحاسبة، والامتثال.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس اللجنة، عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
عضو، مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو، مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس للتدقيق	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٤/٤
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي **	٤/٣
السيد/ بطي عبيد بطي الملا **	٤/٣
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/١
السيد/ سالم محمد عبيد الله *	٤/١

تغطي سجلات الحضور فترة التقرير بأكملها وتشمل الأعضاء المنتهية ولايتهم والأعضاء حديثي التعيين.
* عمل كل من السيد/ هشام عبد الله القاسم والسيد/ سالم محمد عبيد الله في اللجنة حتى شهر مارس ٢٠٢٥.
** تم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي والسيد/ بطي عبيد بطي الملا في اللجنة في شهر مارس ٢٠٢٥.

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

لمحة عامة عن أنشطة لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٥

عقدت لجنة المجلس للتدقيق أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٥ للوفاء بمسؤولياتها بجدية، مع الالتزام التام بالدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها وكافة المتطلبات الرقابية. شكلت هذه الاجتماعات ركيزة أساسية للحوكمة الفعالة والإشراف على العمليات المالية وعمليات التدقيق في بنك الإمارات دبي الوطني.

الرقابة المالية ومراجعة التدقيق

في إطار التزاماتها الأساسية، قامت لجنة المجلس للتدقيق بالمراجعة الشاملة للنتائج المالية للمجموعة وتقارير التدقيق الخارجي للعام المنتهي ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بفحص النتائج المالية ربع السنوية لعام ٢٠٢٥، لضمان استمرار الشفافية والمساءلة.

أوصت لجنة المجلس للتدقيق بتعيين "إرنست آند يونغ" كمدققين خارجيين لبنك الإمارات دبي الوطني. تمت الموافقة على هذه التوصية لاحقًا من قبل مجلس الإدارة وتم التصديق عليها من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥. استمرت اللجنة في التركيز التام على ضمان استقلالية المدقق الخارجي والفعالية الشاملة لعملية التدقيق.

وفقًا للعملية السنوية، قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة أتعاب التدقيق الخارجي وتم تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة. كما حرصت اللجنة على ضمان استقلالية وحدة أعمال التدقيق الداخلي، حيث تم اعتماد خطة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٥. صُممت هذه الإجراءات للحفاظ على قوة الضوابط الداخلية وأطر الحوكمة الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني. قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ خطط التدقيق والقضايا الهامة التي أثارتها إدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي بشكل منتظم خلال العام.

الامتثال والشؤون التنظيمية

خلال عام ٢٠٢٥، وافقت لجنة المجلس للتدقيق على خطة مراقبة الامتثال، بالإضافة إلى خطاب التصديق السنوي لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٤. تم تلقي تحديثات منتظمة من المسئول الرئيسي للامتثال للمجموعة فيما يتعلق بقضايا الامتثال، التي تشمل التغييرات التنظيمية، وفحص العملاء والدفع، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية، والعلاقات مع البنوك المراسلة، وتعزيز العناية الواجبة بالعملاء.

كما راجعت لجنة المجلس للتدقيق نتائج تقارير التفتيش الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وجهاز الرقابة المالية، والجهات الرقابية الأخرى. تابعت اللجنة سير العمل وتنفيذ خطط العمل المطلوبة بناءً على هذه النتائج.

المشاركة مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وحوكمة اللجان

حرصت لجنة التدقيق على حضور ممثل عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لاجتماعاتها عند الاقتضاء، وأضافت نصاً يفيد بوجوب مشاركة ممثل اللجنة الشرعية في اجتماعٍ واحدٍ لها على الأقل سنوياً.

لمواكبة المتطلبات الرقابية المتطورة وأفضل الممارسات، قامت لجنة المجلس للتدقيق بتحديث لائحة الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها خلال عام ٢٠٢٥. وقد وافق مجلس الإدارة على هذه التغييرات، التي شملت النص على الحضور الدائم لرئيس قسم التدقيق الشرعي الداخلي في اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق، بالإضافة إلى اعتماد التزام رئيس لجنة التدقيق بحضور اجتماع الجمعية العمومية.

مراجعة فعالية وهيكلة اللجنة

في إطار إجراءات التقييم السنوية، تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للتدقيق على المستوى الداخلي في عام ٢٠٢٥، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وأكدت النتائج أن لجنة المجلس للتدقيق قامت بأداء مسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

عقب انتخاب مجلس الإدارة، تم تجديد تشكيل اللجنة، وتم تعيين رئيس مستقل لها كنتيجة لهذا التجديد كانت أغلبية الأعضاء المعينين مستقلين، وكان جميع الأعضاء من أعضاء مجلس إدارة غير التنفيذيين الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات اللازمة.

أولويات عام ٢٠٢٦

يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٦ أربعة (٤) اجتماعات على الأقل. ستواصل اللجنة التركيز على سلامة البيانات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر الناشئة، وتقييم أنشطة وأداء إدارات التدقيق الداخلي للمجموعة، والامتثال للمجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراقبة أداء المدقق الخارجي لبنك الإمارات دبي الوطني لضمان استمرار الامتثال والتميز، بصفتي رئيسًا للجنة المجلس للتدقيق، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للتدقيق وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها، وضمان فعاليتها المستمرة في حماية مصالح بنك الإمارات دبي الوطني.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	يناير	أبريل	يوليو	أكتوبر
الأداء المالي والنتائج والتدقيق الخارجي				
استعراض النتائج المالية للمجموعة وتقرير المدققين الخارجيين.	•	•	•	•
تقرير التدقيق المطول لمدقق الحسابات في شركة ديلويت عن الشركات التابعة المختارة لمجموعة الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٣		•	•	•
التقارير التنظيمية				
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	•	•	•	•
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي هيئة الرقابة المالية	•			
التدقيق الداخلي				
تقييم مؤشر الضوابط الرقابية		•		•
تقرير التدقيق الداخلي ربع السنوي	•	•	•	•
مراجعة مستجدات التقييم الخارجي للجودة لوظيفة التدقيق الداخلي				•
الإفصاحات السنوية للتدقيق الداخلي للمجموعة	•			
مراجعة وتحديث ميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة	•			
التعديلات على خطة التدقيق لعام ٢٠٢٥				•
التدقيق الشرعي الداخلي				
تقرير التدقيق الشرعي الداخلي ربع السنوي	•	•	•	•
مراجعة خطة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٥	•			
الحوكمة				
الموافقة على الدور والمهام والصلاحيات المحدثة للجنة المجلس للتدقيق			•	
الامتثال				
تقرير الامتثال للمجموعة	•	•	•	•
خطة الرقابة على الامتثال	•			
خطاب التصديق السنوي لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٤	•			

المدقق الخارجي

دور لجنة المجلس للتدقيق والمدققين الخارجيين

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة المجلس للتدقيق مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء المدقق الخارجي للمجموعة. وفقًا لدور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق، فإن مسؤولياتها فيما يتعلق بالمدقق الخارجي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع سياسات لاختيار وتدوير المدقق الخارجي.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة المراجع الخارجي؛
- مراجعة شروط التعاقد والرسوم التي يجب دفعها للمدقق الخارجي ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها؛
- ضمان ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تدوير المدقق الخارجي والشريك المسؤول، بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- مراقبة استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي وتقييم فعاليته على أساس سنوي؛
- عقد الاجتماعات مع المدقق الخارجي في غياب الإدارة العليا؛
- مراجعة خطة التدقيق ونطاق التدقيق للتأكد من أنهما تعكسان التغييرات في الحجم أو مزيج الأعمال أو تعقيد المجموعة، أو التعليمات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- مراقبة تقديم الخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق من قبل المدقق الخارجي والتأكد من أن المدقق الخارجي لا يقوم بأي عمل إضافي لا يشكل جزءًا من برنامج التدقيق، إذا كان من الممكن أن يؤثر على نزاهته واستقلاليته.

اختيار المدقق الخارجي

أكملت شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) ست (٦) سنوات مالية متتالية بصفتها المدقق الخارجي للمجموعة في عام ٢٠٢٤، وبذلك بلغت الحد الأقصى لمدة التعيين المسموح بها. امتثالاً للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالتدوير الإلزامي لشركة التدقيق، عيَّن المساهمون شركة إرنست آند يونغ - الشرق الأوسط (فرع دبي) مدققاً خارجياً للسنة المالية ٢٠٢٥، وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥.

معايير الاختيار والتقييم

بالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية المشار إليها أعلاه، تقوم لجنة المجلس للتدقيق أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق، بما في ذلك التقييم والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط التعاقد والتدوير لشركة التدقيق أو للشريك الرئيسي. تركز عملية التقييم على استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته والشك المهني والضمانات التي ينفذها المدقق الخارجي للحفاظ على استقلاليته.

وتشمل معايير الاختيار، ضمان قدرة شركة التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار حجم وتعقيد المجموعة، وكذلك ضمان الاستقلالية، وعدم تعارض المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق يتميز بالقوة والخبرة.

- يمتلك المعرفة والكفاءة في مجال القطاع المصرفي بما يكفي للاستجابة بشكل مناسب لمخاطر الأخطاء الجوهرية وتلبية أي متطلبات تنظيمية إضافية.
- موضوعي ومستقل من حيث الواقع والمظهر فيما يتعلق بالمجموعة؛
- يمارس الشك المهني أثناء عملية التدقيق، مع مراعاة التحديات المحددة في تدقيق المجموعة؛
- يتوافق مع المعايير المعمول بها في مجال ضبط الجودة؛
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات أنشطة المجموعة وبيئة الرقابة الداخلية لديها؛
- ضمان أن أعضاء فريق التدقيق ليس لديهم علاقات شخصية أو عائلية أو تجارية أو مالية أو غيرها من العلاقات مع المجموعة والتي قد تؤثر سلبا على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي الفعلية أو المتصورة؛
- عدم شراء أو بيع الأوراق المالية للمجموعة، أو تقديم الاستشارات المتعلقة بهذه الأوراق المالية خلال فترات الحظر.
- عدم شغل منصب في مجلس الإدارة أو مناصب إدارية عليا خلال عامين من مشاركتهم في عمليات التدقيق مع المجموعة.

نطاق التدقيق، والنهج، والتواصل

تقوم لجنة التدقيق أيضًا بمراجعة نطاق التدقيق ومنهجيته للسنة المقترحة من قبل المدقق الخارجي. تتواصل اللجنة مع فريق التدقيق في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور الإدارة العليا لمناقشة التقارير الدورية والسنوية، ونتائج التدقيق، والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. وتراجع لجنة المجلس للتدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتدوير ومؤهلات شركة التدقيق وموظفيها.

.

أتعاب التدقيق

توافق لجنة المجلس للتدقيق على أتعاب خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام، وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. يجوز للجنة المجلس للتدقيق الموافقة على رسوم إضافية إذا ظهرت خدمات جديدة خلال العام أو إذا تجاوزت الرسوم المبلغ المعتمد مسبقًا.

خدمات خاصة (غير متعلقة بالتدقيق)

تتولى لجنة التدقيق مسؤولية مراقبة استقلالية المدقق الخارجي لضمان موضوعيته في البيانات المالية، ومراجعة نطاق التدقيق القانوني والخدمات غير التدقيقية، واعتماد أتعابه. قام بنك الإمارات دي الوطني بتطبيق سياسة الخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق لضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة لأي خدمات غير ذات صلة بالتدقيق يقدمها المدقق الخارجي، وفقاً لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

نتائج التدقيق لعام ٢٠٢٥

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

اسم مكتب التدقيق والمراجع الشريك	إرنست ويونغ - الشرق الأوسط السيد/ أرسلان خالد
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	سنة واحدة
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك الإمارات دي الوطني لعام ٢٠٢٥	٤,٢ مليون درهم إماراتي
أتعاب تقرير التدقيق المطول	٠,٩ مليون درهم إماراتي
أتعاب التقارير الأخرى التنظيمية والخاصة بالمجموعة	١,٩ مليون درهم إماراتي
أتعاب أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

لجنة المجلس للمخاطر

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
رئيس لجنة
المجلس للمخاطر

الصلاحيات

تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر ضمن مسؤوليتها لتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة، والقدرة على تحمل المخاطر بالنسبة للمجموعة.

تساعد لجنة المجلس للمخاطر مجلس الإدارة على الوفاء بواجباته من خلال الإشراف على:

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية لبنك الإمارات دي الوطني مع ملف المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر؛
- وضع واعتماد وتنفيذ إطار إدارة المخاطر للمجموعة والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة؛
- منهج المجموعة لإدارة النموذج عبر دورة حياة النموذج؛
- الحفاظ على حوكمة فعالة وإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- التقارير العامة للمجموعة حول مسائل إدارة المخاطر؛ و
- استقلالية وفعالية إدارات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة.

تشكيل اللجنة

عقب الاجتماع العام السنوي لعام ٢٠٢٥ وما تلاه من انتخاب مجلس الإدارة، تم إعادة تشكيل لجنة المجلس للتدقيق. قام المجلس بتعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر بعد دراسة متأنية لتوصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتطلب (٣) ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، أغلبيتهم من الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يختلف عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بالخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
رئيسة اللجنة،
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً، عضو مجلس
إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
عضواً،
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر لعام ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس للمخاطر	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي*	٤/٤
السيد/ علي حميد علي العويس	٤/٣
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٤/٤

* تم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي في اللجنة في مارس ٢٠٢٥

بيان رئيس لجنة المجلس للمخاطر

اجتماعات اللجنة والالتزام بالاختصاصات

خلال عام ٢٠٢٥ ، عقدت لجنة المجلس للمخاطر (٤) أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لدورها ومهامها وصلاحياتها وامتثالاً لها. مكّنت هذه الاجتماعات اللجنة من الاضطلاع بشكل شامل بمسؤولياتها الرقابية وضمان الحوكمة الفعّالة لممارسات إدارة المخاطر في المجموعة.

تعزيز أطر الرقابة والحوكمة

خلال العام، اتخذت لجنة المجلس للمخاطر إجراءات هامة لتعزيز دورها الرقابي. قامت اللجنة بتحديث اختصاصاتها لتحقيق التوافق الكامل مع أنظمة ومعايير إدارة المخاطر الخاصةبمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وكذلك مع معايير الحوكمة الشرعية. أدت هذه التحديثات إلى توسيع نطاق اختصاص لجنة المجلس للمخاطر، ومنحها الإشراف الرسمي على لجنة الأصول والمطلوبات، والمسؤولية عن مراجعة الاستثناءات الجوهرية لسياسات مخاطر الائتمان ومعايير الاكتتاب، ودمج تقارير الرقابة الشرعية الداخلية في نطاق عملها.
دعمت هذه التحسينات إنشاء إطار موحّد وشامل لحوكمة المخاطر على مستوى المجموعة.

التركيز على حوكمة المخاطر، وجودة المحفظة، والنمو المستدام

على مدار عام ٢٠٢٥، واصلت اللجنة تركيزها القوي على مواصلة تطوير إطار حوكمة المخاطر الخاص بالمجموعة، بهدف الحفاظ على المرونة، وجودة المحفظة، ودعم النمو المستدام ضمن حدود القدرة على تحمل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة.
اعتمدت لجنة المجلس للمخاطر كل من إطار إدارة المخاطر للمجموعة وإطار إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة. كما راجعت اللجنة بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة لتعزيز الرقابة على مجالات المخاطر المالية وغير المالية. عززت اللجنة استقلالية وظيفة إدارة مخاطر الائتمان، وحسّنت حوكمة مخاطر الائتمان من خلال مراجعات منظمة للمحافظ ومراقبة أدق للتعرضات، وضمنت الامتثال المتسق لمعايير إدارة مخاطر الائتمان والتوقعات التنظيمية عبر جميع كيانات المجموعة.

تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية وأمن المعلومات

استجابةً لتغير المخاطر التنظيمية والتشغيلية، قامت لجنة المخاطر التشغيلية بمراجعة وإقرار التحسينات التي طرأت على إطار إدارة المخاطر التشغيلية في أعقاب مراجعة موضوعية أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن المرونة التشغيلية. وقد ضمن ذلك تغطية شاملة للحوكمة والثقافة التنظيمية والسياسات ومستوى القدرة على تحمل المخاطر والتقييم والمراقبة وعمليات إعداد التقارير داخل المجموعة. تمت أيضاً مراجعة التحديثات التي أُجريت على سياسة أمن المعلومات والحوكمة للمجموعة، بما يعكس المتطلبات التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ودمج شركة الإمارات دي الوطني للخدمات العالمية.

إدارة مخاطر الاحتيال، والأمن السيبراني، وسوء السلوك، والاستعانة بمصادر خارجية

واصلت اللجنة وضع إدارة مخاطر الاحتيال، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر السلوك، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية ضمن أولوياتها. كما واصلت المجموعة الاستثمار في قدرات منع الاحتيال والكشف عنه، وتعزيز تحليلات الاحتيال، وتقوية الضوابط عبر القنوات الرقمية. وتم إجراء مراجعات صارمة من المستوى الأول والثاني لمبادرات التحول الرقمي لضمان إدارة قوية للمخاطر. كما حرصت لجنة المجلس للمخاطر على ضمان خضوع ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وشراكات مقدمي الخدمات لتقييم شامل وإشراف مستمر على المخاطر وفقًا للمتطلبات التنظيمية. تم تحسين عمليات إدارة مخاطر السلوك بشكل أكبر لتتوافق مع أنظمة حماية المستهلك. حافظت اللجنة على الإشراف على الآليات الخاصة بالمرونة مثل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبارات الضغوط، وتخطيط التعافي، وإدارة السيولة، وتنفيذ أطر العمل الخاصة بالمخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية.

الامتثال التنظيمي والإبلاغ

تلقت لجنة المجلس للمخاطر تحديثات منتظمة من رئيس قسم الامتثال للمجموعة، تغطي التطورات التنظيمية، ومسائل الامتثال، وفحص العملاء والمدفوعات، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية، وعلاقات البنوك المراسلة، ومراجعات العناية الواجبة المعززة.

تقييم الفعالية الداخلية وتشكيل اللجنة

خلال عام ٢٠٢٥، أجرت لجنة المجلس للمخاطر تقييمًا داخليًا للفعالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية. وأكد التقييم أن اللجنة واصلت العمل بكفاءة ووفقًا لتوقعات الحوكمة. عقب انتخاب مجلس الإدارة، تم تجديد تشكيل اللجنة، وتم تعيين رئيس مستقل لها كنتيجة لهذا التجديد. ظلّ غالبية الأعضاء مستقلين، وكان جميع أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويتمتعون بالمهارات والخبرات اللازمة.

أولويات عام ٢٠٢٦

بالنظر إلى عام ٢٠٢٦، تشمل الأولويات الرئيسية ضمان توافق أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال عبر جميع الكيانات، ومراقبة التقدم المحرز في التكامل وتحقيق أوجه التآزر، وتعزيز الرقابة الإقليمية، وتحسين آلية الإبلاغ عن المخاطر المستجدة. سوف تواصل لجنة المجلس للمخاطر التركيز على تعزيز المرونة التشغيلية، بالإضافة إلى إدارة مخاطر السيولة والائتمان والأمن السيبراني والسلوك، لدعم الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وسط بيئة متزايدة التعقيد فيما يتعلق بالمخاطر والتشريعات. وستركز اللجنة أيضاً على الإشراف على مخاطر التنفيذ والتكامل المرتبطة باستحواذ المجموعة على حصة الأغلبية في بنك "آر بي إل المحدود" في الهند. بصفتي رئيسة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، أقر بمسؤوليتي عن ضمان قيام اللجنة بواجباتها وفقًا للدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها وعن الحفاظ على فعاليتها.

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

أهم القضايا التي سيتم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	مارس	يونيو	أكتوبر	ديسمبر
بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة	٠			
تقرير المخاطر ربع السنوي للمجموعة	٠	٠	٠	٠
لوحة معلومات خطة تعافي المجموعة	٠	٠	٠	٠
مراجعة أنظمة وإطار حماية المستهلك	٠			
تقرير المخاطر السلوكية السنوي	٠			
تقرير المخاطر السلوكية السنوي	٠	٠	٠	٠
تقارير الامتثال للمجموعة	٠	٠	٠	٠
تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمجموعة.	٠			
تحديثات المحفظة	٠	٠	٠	٠
تحديثات مخاطر السيولة	٠	٠	٠	٠
ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد (التعهيد)	٠		٠	٠
التقارير والتحديثات التنظيمية	٠	٠	٠	٠
مراجعة واعتماد السياسات واختصاصات اللجنة	٠	٠	٠	٠

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة المجلس للترشيحات
والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية
وحوكمة الشركات

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يلي:

- الشئون المتعلقة بمجلس الإدارة، التي تتضمن الهيكلة والترشيح والتقييم وخطط التعاقب الوظيفي وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والبرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة وبرنامج التوعية؛
- مراجعة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومصالحهم، وضمان استمرار استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل متواصل؛
- إعداد التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات والمكافآت، وتطوير إطار حوكمة الشركات وأنظمتها وضوابطها؛
- الثقافة والقيم المؤسسية، بما في ذلك ثقافة الحوكمة للمجموعة؛
- سياسات الاختيار للتعيين والتقييم والتعاقب الوظيفي والمكافآت للإدارة العليا؛
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واستقطاب المواهب واستراتيجيات تنويع القوى العاملة والاحتفاظ بها؛
- وضع الخطط الخاصة بالقوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات؛
- مراجعة واعتماد وتقييم التقدم المحرز في استراتيجية الاستدامة، وضمان التوافق بين جهود المجموعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ورسالتها وقيمها وأهدافها طويلة الأجل في مجال الاستدامة؛
- الإشراف على تحقيق أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما في ذلك أهداف التمويل المستدام، وسياسات وإجراءات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإفصاحات، والتقدم المحرز في مسار المجموعة للوصول إلى الحياد المناخي، والتطورات التنظيمية والاتجاهات الناشئة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

هيكل اللجنة

يتكون هيكل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، المتوافق مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من ثلاثة (٣) أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، بما في ذلك رئيس غير تنفيذي يختلف عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس اللجنة، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضواً، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات اللجنة خلال ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٥/٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥/٥
السيد/ علي حميد علي العويس	٥/٤

بيان من رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

لمحة عامة عن أنشطة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خلال عام ٢٠٢٥.

عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خمسة اجتماعات على مدار عام ٢٠٢٥، أدت خلالها مسؤولياتها بجد واجتهاد وفقًا لاختصاصاتها وجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. لعبت هذه الاجتماعات دوراً محورياً في ضمان الحوكمة والإشراف الفعالين على عمليات بنك الإمارات دي الوطني المتعلقة بالحوكمة، والموظفين، والثقافة المؤسسية، والاستدامة.

مجلس الإدارة وحوكمة الشركات

مارست لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الإشراف على عمليات ترشيح وتقييم وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي يقوم بها البنك. تم تنفيذ هذه العمليات بما يتماشى مع متطلبات أنظمة ومعايير اللياقة والملاءمة التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. بعد انتخابات مجلس الإدارة، أشرفت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة، لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية وأفضل ممارسات الحوكمة. كما قامت اللجنة بتيسير برامج التوجيه والتدريب المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة، وأجرت مراجعات للإفصاحات السنوية المتعلقة بالحوكمة واقتراح المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢٥، قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمراجعة وتحديث سياسة الملاءمة والمناسبة لأعضاء مجلس الإدارة لضمان توافقها مع أحكام أنظمة ومعايير الملاءمة والمناسبة التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما واصلت اللجنة تحديث سياسات مجلس الإدارة والحوكمة الرئيسية الأخرى، مثل دليل حوكمة الشركات، وسياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، لتعكس الأنظمة المتطورة وتدعم أفضل ممارسات الحوكمة.

أشرفت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على عملية التقييم الداخلي السنوية لمجلس الإدارة ولجانه وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك، قامت بمراجعة سجل مصالح أعضاء مجلس الإدارة، والذي يتم اطلاعه على التقارير ربع السنوية المتعلقة بتعارض المصالح من أعضاء مجلس الإدارة.

الموظفون والبيئة الثقافية

حافظت اللجنة على تركيز قوي على ضمان استمرارية القيادة في جميع مجالات الأعمال الحيوية وعلى تعزيز حوكمة الجهات التي تتحمل المخاطر المادية. وعززت اللجنة رقابتها على استراتيجية التوطين للمجموعة وأشرفت على تحديثات السياسات الرئيسية المتعلقة بالإدارة العليا، بما يضمن التوافق مع أنظمة ومعايير اللياقة والنزاهة الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. على مدار العام، قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بتوجيه برنامج رأس المال البشري للمجموعة من خلال تحديث خطة التعاقب الوظيفي للإدارة العليا، ومراجعة الأداء والمكافآت، وتقديم كل من برنامج القيادة العالمي وإطار المواهب لكبار القادة. كما تمت مراجعة الهيكل التنظيمي، وتعزيز حوكمة الجهات التي تتحمل المخاطر المادية من خلال تقوية آلية تحديد الأدوار وإجراء تقييمات الملاءمة والكفاءة وفقًا للتوقعات التنظيمية.

عززت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إشرافها على الأفراد والثقافة المؤسسية من خلال مراقبة مؤشرات القوى العاملة الرئيسية، ومراجعة سياسات الموارد البشرية، وتتبع المبادرات التي تهدف إلى رفاهية وتطوير الموظفين. كما قامت بتقييم نتائج التعويضات السنوية لتحقيق توافق واضح بين الأداء والمكافأة.

الاستدامة

تماشياً مع اختصاصها الأوسع نطاقاً، قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالإشراف على إفصاحات المجموعة المتعلقة بالاستدامة. ومن بين الإنجازات الرئيسية في ٢٠٢٥، إطلاق تقرير الاستدامة الخاص بالمجموعة وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية إس١ و إس٢، والذي دمج متطلبات فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتعلق بالطبيعة ومتطلبات مبادرة التقارير العالمية. شكلت هذه المبادرة علامة فارقة هامة، حيث قدمت سابقة عالمية في ربط الإفصاحات المتعلقة بالمناخ والاستدامة بالبيانات المالية مباشرة. كما قامت اللجنة بمراجعة وإقرار كل من سياسة مكافحة "التضليل البيئي" وسياسة حقوق الإنسان، ووسعت نطاق إشرافها على مسار انتقال المجموعة نحو صافي الانبعاثات الصفري. ويعكس هذا تحولاً من نهج قائم على الامتثال إلى نهج يتمحور حول الثقافة والشفافية والتغيير.

مراجعة فعالية وهيكلة اللجنة

كجزء من عملية التقييم السنوية، أجرت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مراجعة داخلية لفعاليتها وأدائها في عام ٢٠٢٥، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية. وأكدت النتائج أن اللجنة كانت تفي بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية. بعد انتخابات مجلس الإدارة، تم تحديث تشكيل اللجنة لضمان أن يكون جميع الأعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويتمتعون بالمهارات والخبرة اللازمة.

أولويات عام ٢٠٢٦

بالنظر إلى المستقبل، ستركز أجندة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاجتماعية لعام ٢٠٢٦ على تعزيز الرقابة على الشركات التابعة المحلية والدولية على حد سواء.

وسوف تكون إحدى الأولويات الرئيسية هي دعم برنامج التوطين لتحقيق أهداف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك الإشراف على إنشاء الأكاديمية الوطنية للمسار الوظيفي لتعزيز مسار المواهب الإماراتية في الوظائف الحيوية.
كما ستعمل اللجنة على تعزيز تطوير "القيادة عبر الحدود" من خلال توسيع برنامج التناوب القيادي العالمي، وتنسيق العمليات الدولية، والانتقال إلى نموذج إدارة الموارد البشرية القائم على برنامج "الذكاء الاصطناعي أولاً"، وتنفيذ بنية تركز على برنامج "المهارات أولاً".

وسيستفيد البرنامج الأخير من الذكاء الاصطناعي التوليدي لرسم خرائط المواهب التقنية الهامة ودعم التدخلات التنموية الاستباقية التي تتجاوز أساليب التعلم التقليدية.

وستشمل أولويات اللجنة كذلك الإشراف المستمر وتحديثات إطار التمويل المستدام وإطار التمويل الانتقالي، وإطلاق المنتجات المرتبطة بالتمويل المستدام، وإعداد تقارير شاملة عن نتائج التمويل المستدام والتمويل الانتقالي.

بصفتي رئيسًا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقر بمسؤوليتي عن تنفيذ التزامات اللجنة كما هو منصوص عليه في الدور والمهام والصلاحية المنوطة بها وضمان استمرار فعاليتها.

أهم القضايا التي سيتم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	يناير	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر
الموارد البشرية					
رواتب وأداء الإدارة العليا			٠		
تعيينات الإدارة العليا			٠		
إدارة الأداء لعام ٢٠٢٤، والمكافآت لعام ٢٠٢٤، وتحليل الرواتب لعام ٢٠٢٤.			٠		
معايير تحمل المخاطر المادية والأدوار المحددة			٠	٠	٠
مستجدات مشاريع وأنشطة الموارد البشرية			٠		٠
مستجدات التوطين			٠	٠	٠
مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة.				٠	
مراجعات السياسات					
مراجعات سياسة الموارد البشرية			٠	٠	٠
سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات			٠		
سياسات حوكمة الشركات			٠		٠
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات					
تحديثات حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتحديثات التمويل المستدام		٠	٠	٠	٠
الإفصاح بشأن تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات			٠		
حوكمة الشركات					
تقييم خارجي مستقل لمجلس الإدارة			٠		
تقرير حوكمة الشركات			٠		
سجل مصالح أعضاء مجلس الإدارة		٠	٠	٠	٠

رئيس لجنة المجلس التنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس التنفيذي

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس التنفيذي الإشراف على ما يلي:

- مهام محددة تتعلق بالحوكمة واتخاذ القرار في الفترة الفاصلة بين اجتماعات مجلس الإدارة المجدولة، لاسيما في الحالات العاجلة أو الحساسة للوقت التي يتعذر فيها انعقاد المجلس بكامل أعضائه؛
- الإشراف والرقابة على شؤون المجموعة، مع القيام بدور محوري في ضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة والإدارة المالية الحكيمة؛ و
- الأمور الأخرى المفوضة من قبل مجلس الإدارة.

هيكلة اللجنة

تم إعادة تشكيل لجنة الانتخابات بعد انتخاب مجلس الإدارة الذي تم إجراؤه في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥. تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس التنفيذي من قبل مجلس الإدارة، بعد دراسة توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل صحيح.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس التنفيذية ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس التنفيذي	حضور اجتماعات لجنة المجلس التنفيذية ٢٠٢٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣٥/٣٥
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٣٥/٣٥
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	٣٥/٣٤
السيد/ علي حميد علي العويس*	٣٥/٤

تغطي سجلات الحضور فترة التقرير بأكملها وتشمل الأعضاء المغادرين.
* خدم السيد/ علي حميد علي العويس في اللجنة حتى مارس ٢٠٢٥

بيان من رئيس لجنة المجلس التنفيذي

خلال عام ٢٠٢٥، اجتمعت لجنة المجلس التنفيذي خمس وثلاثين (٣٥) مرة ، وقامت بأداء مسؤولياتها باجتهاد كما هو منصوص عليه في الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها. لعبت اللجنة دوراً حيوياً في ضمان الحوكمة الفعالة من خلال معالجة المسائل العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما مكن أعمال بنك الإمارات دبي الوطني من التقدم بكفاءة وفي غضون الأطر الزمنية المطلوبة.

وعلى مدار العام، نظرت لجنة المجلس التنفيذي في مجموعة واسعة من القضايا.وشملت هذه القضايا مراجعة مقترحات الاستثمار الاستراتيجية ومبادرات الأعمال، بالإضافة إلى المتابعات المنتظمة لرصد حالة هذه المقترحات وتقدمها.وقد سهّل هذا الإشراف المستمر اتخاذ القرارات السريعة ودعم تحقيق أهداف العمل الرئيسية.

وكجزء من صلاحياتها، قامت اللجنة أيضاً بمراجعة العديد من العقود المقرر تنفيذها من قبل بنك الإمارات دبي الوطني. شملت هذه العقود مجالات مهمة مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وتراخيص البرامج، والترتيبات الخاصة بالمشتريات. إلى جانب ذلك، وافقت لجنة المجلس التنفيذي على مجموعة من النفقات على مستوى المجموعة، بما في ذلك تجديدات التأمين الضرورية لموظفي المجموعة. كما قامت اللجنة بتقييم ومراجعة المقترحات المتعلقة بالاستحواذ على العقارات المملوكة للمجموعة والتصرف فيها، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو على الصعيد الدولي.

مراجعة فعالية اللجنة

تماشياً مع المتطلبات التنظيمية، تم إجراء مراجعة داخلية في عام ٢٠٢٥ لتقييم فعالية وأداء لجنة المجلس التنفيذي وأكدت نتائج هذه المراجعة أن اللجنة قد اضطلعت بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة على مدار العام.

أولويات عام ٢٠٢٦

بنظرة مستقبلية إلى عام ٢٠٢٦، ستواصل لجنة المجلس التنفيذي تركيزها على القيام بالإشراف والمراجعة للمسائل العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة. تواصل اللجنة التزامها بتسهيل إنجاز القرارات الاستراتيجية والتجارية الرئيسية في الوقت المناسب وبشكل فعال، وبالتالي دعم النجاح المستمر لبنك الإمارات دبي الوطني. بصفتي رئيساً، للجنة المجلس التنفيذي أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس التنفيذي وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس التنفيذي

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
مراجعة مقترحات الاستثمار الاستراتيجي والتصرف في الأصول.	•	•	•	•
مراجعة مقترحات بيع أو الاستحواذ على العقارات	•	•	•	•
تجديدات التأمين الضرورية	•		•	•
إعتماد السياسات			•	
العقود والمعاملات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات	•	•	•	
الرقابة الدولية	•	•	•	•
الشراكات الاستراتيجية	•	•		•
اعتماد المشتريات	•	•	•	•
اعتماد اتفاقيات الترخيص	•	•	•	•

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة التركزات الائتمانية والمحافظ الاستثمارية للمجموعة؛
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة ومن بينها خطوط المجموعة والبلدان، والتسهيلات الائتمانية والاستثمارات؛
- دعم مجلس الإدارة في تفويض صلاحيات الإقراض لجميع لجان الائتمان والاستثمار والإدارة والموظفين على مستوى المجموعة.

تشكيل اللجنة

تمت إعادة تشكيل مجلس إدارة لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بعد انتخاب مجلس الإدارة الذي تم إجراؤه في الاجتماع السنوي العام لعام ٢٠٢٥. تم تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة لجنة المجلس للائتمان والاستثمار من قبل المجلس، بعد دراسة توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على النحو الواجب.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار لعام ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥١/٥١
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٥١/٥١
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	٥١/٥١
السيد/ علي حميد علي العويس*	٥١/٨

تغطي سجلات الحضور فترة التقرير بأكملها وتشمل الأعضاء المغادرين.
* خدم السيد/ علي حميد علي العويس في اللجنة حتى مارس ٢٠٢٥

بيان من رئيس مجلس إدارة لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

خلال عام ٢٠٢٥، اجتمعت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار واحد وخمسون (٥١) مرة. وقامت بمسؤولياتها وفقًا لدورها ومهامها وصلاحيتها المحددة.

وعلى مدار العام، قدمت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار إرشادات أساسية للإدارة بشأن مسائل استراتيجية الأعمال وسياسة الاستثمار. لعبت اللجنة دورًا محوريًا في مراجعة ودعم الموافقة على صلاحية الإقراض المفوضة، والتي تنطبق على جميع لجان الائتمان والاستثمار، بالإضافة إلى الإدارة والموظفين على مستوى المجموعة.

ووفقاً لمسؤولياتها، قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار على نحو ثابت بمراجعة واعتماد مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة، بالإضافة إلى خطوط الائتمان الخاصة بالمجموعة والدول. درست اللجنة بعناية المقترحات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والاستثمارات وإدارة الأصول وإعادة الهيكلة المالية والإجراءات التصحيحية، مع ضمان اتخاذ جميع هذه القرارات وفقًا لإطار سلطة الإقراض المفوضة المعتمدة.

كما واصلت اللجنة الإشراف على تكوين محفظة المجموعة وجودتها وأدائها، مع التركيز بشكل خاص على الامتثال. وشمل ذلك الموافقة على الانكشافات الائتمانية الكبيرة وأي استثناءات للسياسات المعمول بها. فضلا عن ذلك، حرصت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار على ضمان أن أي قرار تتخذه من شأنه أن يؤثر على المجموعة سيعتمد بالتالي من قبل شركات المجموعة حسب ما هو مطلوب للأغراض التنظيمية.

وقد قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار خلال العام بتحديث دورها ومهامها وصلاحياتها لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية الجديدة الناشئة عن أنظمة ومعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وقد أدت هذه التحديثات إلى تغييرات في مسؤوليات اللجنة، بموجب الدور والمهام والصلاحيات المعدلة، أصبح لدى لجنة المجلس للائتمان والاستثمار في الوقت الحالي سلطة الموافقة على الاستثناءات غير الجوهرية للسياسات وفقًا لسلطة الإقراض المفوضة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على اللجنة مراجعة أي مقترحات لإصدار أو الحصول على انكشافات ائتمانية جوهرية تقع خارج نطاق القدرة على تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. عند الاقتضاء، ستوصي لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بهذه الأمور إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

مراجعة فعالية اللجنة

حسب إجراءات التقييم السنوية، تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار على المستوى الداخلي في عام ٢٠٢٥، وفقًا للالتزامات التنظيمية. أكدت نتائج هذه المراجعة أن اللجنة كانت تقوم بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٦

سوف يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للائتمان والاستثمار خلال عام ٢٠٢٦ اجتماعات أسبوعية تركز على استراتيجية بنك الإمارات دي الوطني ومتابعة مدى فعالية سياسات الائتمان والاستثمار على وجه التحديد. ستقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بتقييم التدابير الإجرائية وقصيرة الأجل المتعلقة بكفاءة محافظ الائتمان والاستثمار، الراجعة إلى التغيرات في ظروف السوق وتحسين كفاءة التكاليف. وسوف تنظر اللجنة أيضاً في إجراء التعديلات على نماذج التشغيل، ورقمنة الإجراءات. وطبقاً لمسئولياتها، ستقوم اللجنة باعتماد وإجازة خطوط العمل الخاصة بالمجموعة والبلدان، وتقييم مقترحات الائتمان، وتقارير المحافظ، وإطار صلاحيات الإقراض المفوّضة، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات الجديدة.

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
التسهيلات الائتمانية	٠	٠	٠	٠
سياسات الاستثمار		٠	٠	٠
أداء الأعمال	٠		٠	٠
استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار	٠	٠	٠	٠
الالتزام بقواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والأنظمة الأخرى ذات الصلة	٠	٠	٠	٠
مراجعة تشكيل المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها.	٠	٠		٠

بصفتي رئيساً للجنة المجلس للائتمان والاستثمار أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للائتمان والاستثمار وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس
لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

الصلاحيات

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس لمعادلة الأرباح الإشراف على:

- الامتثال لمتطلبات معايير معادلة الأرباح.
- ضمان إدارة حسابات الاستثمار بما يحقق أفضل مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية.
- التطوير والتحديث الدوري للسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بمعادلة الأرباح، وذلك لضمان معادلة أرباح بشكل مناسب ورشيد.
- ضمان موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني على السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية.

تشكيل اللجنة

تمت إعادة تشكيل لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بعد انتخاب مجلس الإدارة الذي أجري أثناء اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤. تم تعيين رئيس واعضاء اللجنة من قبل مجلس الإدارة، بعد دراسة توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على النحو الواجب. تتكون اللجنة من ثلاثة (٣) أعضاء، بما في ذلك عضو من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وفقًا لمتطلبات معايير معادلة الأرباح.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ جاسم محمد العلي
عضواً، عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

د. سالم العلي
عضو خارجي - الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

حضور اجتماعات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح لعام ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس لمعادلة الأرباح	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/٤
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي**	٤/٣
السيد/ بطي عبيد بطي الملا*	٤/١
د. سالم علي العلي	٤/٤

تغطي سجلات الحضور فترة التقرير بأكملها وتشمل الأعضاء المنتهية ولايتهم والأعضاء حديثي التعيين.
* خدم السيد/ بطي عبيد بطي الملا في اللجنة حتى مارس ٢٠٢٥
** تم تعيين السيد/ جاسم محمد العلي في اللجنة في مارس ٢٠٢٥

بيان رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

خلال عام ٢٠٢٥ ، اجتمعت لجنة معادلة الأرباح للمجلس (٤) أربع مرات وواصلت عملها بما يتوافق مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

على مدار العام، نفذت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح رقابة قوية ورصد متقن لضمان إدارة حسابات الاستثمار. وقد حرصت اللجنة على إدارة هذه الحسابات بما يحقق أفضل مصالح أصحاب حسابات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، التزمت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بحماية مصالح أصحاب المصلحة الآخرين غير المساهمين، والعمل بما يتماشى مع القرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

مراجعة فعالية اللجنة

تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس لمعادلة الأرباح كجزء من عملية التقييم السنوية، والتي أجريت داخلياً خلال عام ٢٠٢٥ عام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. أكدت نتائج هذه المراجعة أن اللجنة كانت تقوم بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٦

وبالنظر إلى المستقبل، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس لمعادلة الأرباح أربع مرات على الأقل في عام ٢٠٢٦ لضمان الامتثال لجميع متطلبات الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها والأنظمة المعمول بها.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس لمعادلة الأرباح، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس لمعادلة الأرباح وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

قامت اللجنة بمراجعة وضع المخاطر التجارية التي تم نقلها والخطوات التي يتخذها بنك الإمارات دبي الوطني للتخفيف من هذه المخاطر على أساس ربع سنوي. كما دققت النظر في استخدام الاحتياطيات، مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، وأعدت التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة.

وبموجب مسؤولياتها، واصلت اللجنة الإشراف على السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بأنشطة التمويل والاستثمار التي تقوم بها المجموعة، باستخدام أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فضلاً عن الواجبات الائتمانية التي تقوم بها المجموعة واعتماد البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر
مراجعة المخاطر التجارية المنقولة	•	•	•	•
مراجعة الاحتياطيات المقترحة	•	•	•	•

تعويضات الإدارة العليا

تم تصميم سياسات وممارسات المكافآت الخاصة بالمجموعة لتقديم إطار عمل شامل للمكافآت يواكب الأداء المتوافق مع استراتيجية أعمال المجموعة. يعمل هذا النهج ضمن بيئة قوية لإدارة المخاطر والحوكمة، والتي تولي اهتماماً متساوياً لكيفية تحقيق الأهداف ونوعية النتائج التي يتم تقديمها.

تصميم وهيكلة آلية المكافآت

تهدف سياسات وإجراءات المكافآت في المجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- جذب المواهب والاحتفاظ بها وتحفيزها من خلال أجور عادلة ومنصفة بناءً على الدور الوظيفي، مع عرض واضح وسهل الفهم ومتوازن بشكل مناسب بين التعويض الثابت والمتغير.
- تعزيز ثقافة الأجر مقابل الأداء، مع التمييز المناسب بناءً على الأداء والمساهمة بما يتماشى مع تحقيق أهداف العمل.
- تقديم هياكل تعويضات مرنة وسريعة الاستجابة للمساعدة في جذب المواهب الرئيسية والاحتفاظ بها، وتنمية الأعمال التجارية واستدامتها؛
- دعم ثقافة مؤسسية تنتج نموًا مستدامًا وقيمة على المدى الطويل لأصحاب المصلحة في المجموعة وعملائها وموظفيها ومجتمعاتها.
- مواءمة ودفع، وتعزيز ثقافة المجموعة وقيمها والسلوكيات المرغوبة التي تعد أساساً لتحقيق نتائج الأفراد وفرق العمل وتحقيق أهداف المؤسسة.
- دمج إدارة المخاطر والتعويضات، وتعزيز السلوك القائم على اتخاذ القرارات الرشيدة وأعلى المعايير الأخلاقية، والاسترشاد بالضوابط الداخلية والامتثال التنظيمي.
- غرس شعور بالتملك لدى الموظفين من خلال تزويدهم بفرص للمشاركة في نجاح المجموعة عبر عرض مكافآت إجمالية تنافسية مرتبطة بالأداء الاستثنائي والنتائج المالية.
- تعتبر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة هي الجهة الرئيسية التي تتمتع بإشراف مستقل على المكافآت في المجموعة، نيابة عن مجلس الإدارة.

هيكل المكافآت - الثابتة والمتغيرة

تتم مراجعة الأجور الثابتة للموظفين سنوياً بما يتماشى مع مبادئ التعويضات الخاصة بالمجموعة. يتم تحديد هيكل المكافآت على نحوٍ مناسب استنادًا إلى قدرة المجموعة على التحمل، ومستويات الأجور السائدة في السوق وداخليًا للأدوار المماثلة في القطاع بحسب الموقع الجغرافي، وخبرة الفرد، وتجربته المهنية، ومسؤوليات الدور، والأقدمية الوظيفية، ومتطلبات التنظيم والحوكمة.

يستند نظام الأجور المتغيرة إلى مبدأ الأجر مقابل الأداء، ويتم منحه على شكل مكافأة سنوية تقديرية أو مدفوعات تحفيزية حسب الوظيفة. يتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة الكاملة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم مكافآت التعويض المتغيرة صفرًا في حالة ضعف أداء المجموعة أو وحدة الأعمال أو الفرد. يتم تحديد مخصصات المكافآت للموظفين المؤهلين بناءً على الأداء العام للمجموعة المعدل حسب المخاطر، وأداء الأعمال، والأداء الفردي، حيث يتم تقييم الأداء بناءً على معايير مالية وغير مالية، بما في ذلك السلوكيات والتصرفات.

لن تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠% من التعويض الثابت ما لم يكن، في ظروف معينة، ويسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى زيادة هذه المستويات إما إلى ١٥٠% من التعويضات الثابتة - بموافقة مجلس الإدارة أو ٢٠٠% من التعويض الثابت - بموافقة الجمعية العمومية للمجموعة.

.

مكافآت موظفي وحدة أعمال الرقابة

يتم تحديد أجور موظفي إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال للمجموعة عند مستوى من شأنه جذب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة والاحتفاظ بهم، وهي في الغالب أجور ثابتة (عند النظر في نسبة الأجور الثابتة إلى المتغيرة). يتم تقييم الأداء على أساس أهداف الوظائف الخاصة بكل موظف وليس على أساس أداء وحدات الأعمال التي يشرفون عليها أو يدعمونها.

يتم تحديد مخصصات مجموع المكافآت لوظائف إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال للمجموعة، وقرارات المكافآت المتغيرة الفردية لموظفي وظيفة الرقابة، بشكل مستقل عن الأداء المالي العام لوحدات الأعمال التي يدعمونها، وتستند إلى أداء الوظيفة والقدرة الإجمالية للمجموعة على تحمل التكاليف. بصفتهم الإدارة العليا للمجموعة، فإن المكافآت المتغيرة للمسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة تخضع للإشراف المباشر من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

مكافآت الإدارة العليا

من منظور المجموعة، بالنسبة لسنة الأداء ٢٠٢٥، تم تحديد ستة عشر (١٦) من الإدارة العليا (بما في ذلك الإدارة الحالية والسابقة) باعتبارها الجهة المسؤولة أمام مجلس الإدارة عن الإدارة اليومية السليمة والحكيمة للمجموعة، وكموظفين رئيسيين مسؤولين عن الإشراف على خطوط الأعمال الرئيسية لبنك الإمارات دبي الوطني، وهم: الرئيس التنفيذي للمجموعة، واللجنة التنفيذية للمجموعة، ورؤساء وحدات الرقابة في المجموعة (مثل إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق)، ورئيس الشؤون القانونية للمجموعة.

تماشياً مع المتطلبات التنظيمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تتكون المكافآت المتغيرة الممنوحة للإدارة العليا بموجب نظام المكافآت السنوية التقديرية من مكافآت نقدية، تُدفع بعد نهاية سنة الأداء، ومكافآت نقدية مؤجلة، تُمنح بموجب الشروط والأحكام الواردة في قواعد الخطة ذات الصلة.

تُصرف الجوائز المؤجلة على دفعات خلال فترة ثلاث سنوات. بلغ إجمالي الأجور الممنوحة للإدارة العليا لعام ٢٠٢٥، والتي تتألف من الراتب الثابت (بما في ذلك مساهمة صاحب العمل في المعاش التقاعدي) والتعويضات المتغيرة، مبلغاً قدره ١١٠ مليون.

يتضمن الجدول التالي معلومات عن الأجور الثابتة والمتغيرة للسنة المالية:

	بالمليون درهم	الإدارة العليا ٢٠٢٥
	المكافآت الثابتة*	
١	عدد الموظفين	١٦
٢	إجمالي الأجر الثابت (٣ + ٥ + ٧)	٦١
٣	منها: نقدي	٦٠
٤	منها: مؤجل	٠
٥	الأسهم أو الأدوات الأخرى المرتبطة بالأسهم	٠
٦	منها: مؤجل	٠
٧	منها: صيغ أخرى	١
٨	منها: مؤجل	٠
	الأجر المتغير	
٩	عدد الموظفين	١٥
١٠	إجمالي الأجر المتغير (١١ + ١٣ + ١٥)	٤٩
١١	منها: نقدي	٤٩
١٢	منها: مؤجل	١٤
١٣	الأسهم أو الأدوات الأخرى المرتبطة بالأسهم	٠
١٤	منها: مؤجل	٠
١٥	منها: صيغ أخرى	٠
١٦	منها: مؤجل	٠
	إجمالي الأجر (٢ + ١٠)	**١١٠**

* تم رفع تقرير عن الأجر الثابت (الذي يشكل بعد ذلك جزءً من إجمالي الأجر) على أساس أنه مكافأة. ويستبعد المكافآت المتراكمة بعد انتهاء الخدمة والمزايا طويلة الأجل والمستحقات الآجلة التي منحت في السنوات السابقة، ولكن تم دفعها في عام ٢٠٢٥.
* يشمل عدد الموظفين الذين تم تحديدهم كإدارة عليا في أي وقت خلال سنة الأداء ٢٠٢٥، بما في ذلك أولئك الذين خرجوا من الإدارة العليا في نهاية العام (أي الإدارة العليا السابقة).

تعويضات الإدارة العليا (تتمة)

مدفوعات خاصة للإدارة العليا
لم يتم منح مدفوعات خاصة للإدارة العليا عن العام ٢٠٢٥

سياسة ومعايير تعديل الأجور المتغيرة
تخضع التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة، تحت ظروف وأحداث معينة، على هيئة تسويات أثناء السنة، من خلال تطبيق نظام الحسم واسترداد المكافآت. ويمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحق على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وضمن مجموعة من الظروف، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ المادي أو فشل ضوابط إدارة المخاطر. وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ دفع المكافأة ذات الصلة. تراجع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المعايير المحددة لتعديل المخاطر اللاحقة سنويًا وتطبيقها في كل حالة وفقًا لما تحدده اللجنة وفقًا لتقديرها الخاص.

.

ستنظر المجموعة في جميع العوامل ذات الصلة (بما في ذلك مدى قرب الموظف من فشل إدارة المخاطر المعنية ومستوى مسؤولية الموظف) عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان من المعقول، وإلى أي مدى، السعي لاسترداد أي من أو كل المكافآت المتغيرة.

يتضمن الجدول التالي معلومات كُميّة عن مكافآت الإدارة العليا المؤجلة الخاضعة لتعديل المخاطر اللاحقة للسنة المالية.

التعويضات المؤجلة والمحتفظ بها					
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بالمليون درهم	إجمالي مبلغ المكافأة المؤجلة المستحقة	منها: إجمالي المبلغ المتبقي من التعويضات المؤجلة والمحتفظ بها المعرضة للتعديل الصريح أو الضمني بعد وقوع الحدث.	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الصريحة اللاحقة	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الضمنية اللاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة في السنة المالية
الإدارة العليا	٢٧	٢٧	-	-	٨
نقدي	٢٧	٢٧	-	-	٨
الأسهم	-	-	-	-	-
الأدوات المرتبطة بالنقد	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-

للحصول على مزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت، وتصميم وهيكل عمليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

لدى بنك الإمارات دبي الوطني ست (٦) لجان إدارية تتبع لمجلس الإدارة أو لجانه، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للمجموعة. تساعد هذه اللجان في تنفيذ أهداف المجموعة وتلعب دوراً محورياً في ضمان كفاءة وفعالية التشغيل والإشراف والمراقبة لأعمال بنك الإمارات دبي الوطني

تعمل كل لجنة إدارة بموجب صلاحيات معتمدة تحدد صلاحيتها ومسؤولياتها وتواتر اجتماعاتها وممارسات عملها.
تدعم هذه اللجان عملية صنع القرار في المجالات الرئيسية للأعمال، بما في ذلك إدارة الأصول والمخاطر والائتمان والاستثمار والتوريد وأمن المعلومات.

.

اللجنة التنفيذية للمجموعة	لجنة الإدارة	عدد الاجتماعات المنعقدة في عام ٢٠٢٥	مسؤوليات اللجنة
تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية للمجموعة ما يلي: • المراقبة الجماعية لأداء المجموعة (التي تتكون من الشركات ووحدات أعمال الدعم والشركات التابعة) واتخاذ قرارات على مستوى المجموعة ضمن حدود الصلاحية المفوضة من قبل مجلس الإدارة. • تقديم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة بشأن القرارات التي تقع خارج حدود الصلاحيات المفوضة له. • مراجعة المقترحات / الأوراق (بخلاف تلك التي تمت مراجعتها من قبل لجان الأصول والمطلوبات، والتدقيق، والائتمان، والاستثمار) قبل تعميمها على المجلس. • مراقبة الأداء المالي الشهري لأقسام الأعمال في المجموعة. • التحقق من صحة المنتج الجديد ومقترح المشروع والموافقة عليه أو رفضه وفقا لحدود صلاحيات اللجنة التنفيذية للمجموعة. • تحديد المبادئ التوجيهية للخطط / الميزانيات الاستراتيجية والتجارية قبل عرضها على مجلس الإدارة. • التحقق من صحة أي تغييرات شاملة في السياسة والعمليات والتنظيم (ضمن الميزانية) يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء المجموعة والموافقة عليها أو رفضها. • التحقق من صحة عضوية مجموعة المواهب ومقترحات مكافآت الموظفين واتخاذ قرار بشأنها (في حدود الميزانية). • مراقبة التقدم المحرز ونتائج التنفيذ للمشاريع الكبيرة والتحقق من صحتها. • وضع سياسة الاتصال الداخلي والخارجي. • لجنة الإدارة للاستثمار.	لجنة الإدارة للاستثمار	٢	تضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمجموعة مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وتراقب أداء هذه المحافظ ويقدم تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
	لجنة الإدارة للائتمان	٩٢	تدير الموافقات وفقًا لتفويض تسهيلات الائتمان، وتسوية الديون، وإقرار المخصصات وشطب الديون، وتعديلات التسعير، والتصنيفات، والاستثناءات.
	لجنة الأصول والمطلوبات	١٢	تشرف على تقييم كفاية رأس المال للمجموعة، ومراجعة مستوى تحمل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك، والقدرة على تحمل المخاطر في دفاتر التداول والرقابة عليها، بالإضافة إلى إدارة فجوات الاستحقاق وخطط التمويل. تدير استراتيجية الاقتراض والإقراض للمجموعة وتمويل الاستحواذ.
	لجنة المخاطر للمجموعة	٥	تضمن الإدارة الفعالة لجميع أنواع المخاطر عبر المجموعة بما يدعم ويتماشى مع استراتيجية أعمال المجموعة ومستوى المخاطرة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.
	لجنة المشتريات للمجموعة	١٢	تقوم بالإشراف على تحصيل نفقات الموظفين من غير العاملين بدوام كامل على مستوى المجموعة، والتي تتراوح بين ٢ مليون إلى ١٠ ملايين درهم، ومراجعتها بهدف تحديد فرص التآزر والكفاءات التشغيلية.
	اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات	١١	تضمن التطبيق الفعال والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية ذات الصلة والتمويل لتلبية أهداف واحتياجات المجموعة.

عقدت اللجنة التنفيذية للمجموعة ١٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٥.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

تعمل المجموعة في إطار شامل لإدارة المخاطر يدعم سلامتها المالية ونموها على المدى الطويل والتزامها بالمتطلبات التنظيمية.

يشكل إطار إدارة المخاطر هذا جوهر هيكل حوكمة الشركات للمجموعة، ويضمن تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها والإبلاغ عنها بطريقة متسقة ومنضبطة، مدعومة بالمبادئ والسياسات والمعايير المعمول بها.

إطار عمل إدارة المخاطر

تم بناء إطار إدارة المخاطر للمجموعة حول مبادئ نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لفصل المسؤولية وتعزيز المساءلة:

- يتكون خط الدفاع الأول من وحدات الأعمال، وهي المسؤولة عن نشأة وإدارة المخاطر اليومية من خلال أنشطة التقييم المباشر والتحكم والتخفيف.
- يتألف خط الدفاع الثاني من وظائف مثل إدارة المخاطر والتمويل والامتثال، والتي توفر الإشراف والمراقبة المستقلة لأنشطة المجموعة المتعلقة بتحمل المخاطر، مما يضمن توافق عمليات إدارة المخاطر مع استراتيجية المجموعة العامة والتوقعات التنظيمية.
- يعمل خط الدفاع الثالث، وهو التدقيق الداخلي، بشكل مستقل لتوفير ضمان موضوعي بشأن فعالية الضوابط الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة، مما يضمن كفاية وفعالية خطي الدفاع الأول والثاني.

يتضمن إطار إدارة المخاطر بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة ولجان الحوكمة والسياسات والحدود، مما يضمن اتباع نهج متسق تجاه المخاطر عبر المنظومة.

تحديد المخاطر وتقييمها وتدابير السيطرة عليها

تتبع المجموعة منهجية منظمة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية والناشئة. تشمل بيئة التحكم الخاصة بها سياسات شاملة، وهياكل حدود محددة، وتقييمات دورية للمخاطر، وتحليل السيناريوهات، واختبارات الضغط المنتظمة.

يُعد بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة، الذي وافق عليه مجلس الإدارة، عنصراً أساسياً في إطار إدارة المخاطر هذا، والذي يحدد المعايير التي تعمل المجموعة في إطارها للحفاظ على ملف تعريف مستدام للمخاطر. يتم رصد حدود القدرة على تحمل المخاطر بشكل فعال، ويتم الإبلاغ عن أي انتهاكات، إلى جانب الإجراءات الإدارية المناسبة، إلى لجنة المجلس للمخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة المخاطر الناشئة والاتجاهات الخارجية

تحرص المجموعة على الإشراف الدقيق على التطورات الاقتصادية الكلية والتنظيمية والتكنولوجية والجيوسياسية التي قد تؤثر على ملف المخاطر الخاص بها. يتم تقييم تطورات الأمن السيبراني، والاتجاهات الاقتصادية العالمية، والضغوط التضخمية، واضطرابات سلسلة التوريد، والديناميات الجيوسياسية الإقليمية بشكل منتظم. يُمكّن الفحص الاستباقي للمخاطر والتقييمات القائمة على السيناريوهات من الاستعداد في الوقت المناسب ويدعم مرونة المجموعة في بيئة تشغيل متغيرة.

عند إدارة المخاطر السيبرانية، تخضع جميع مبادرات الرقمنة لمراجعة صارمة من الخط الأول والثاني من قبل الوحدات الوظيفية للأمن والمخاطر السيبرانية المتخصصة، كما تخضع الشراكات مع مقدمي الخدمات لتقييم وإشراف صارمين لضمان التوافق مع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تواصل المجموعة تطوير قدراتها في مجال إدارة المخاطر السلوكية، مع التركيز على ضمان المعاملة العادلة للعملاء بما يتماشى مع أنظمة حماية المستهلك.

خط الدفاع الأول

وحدات الأعمال

- التقييم المباشر
- السيطرة على المخاطر وتخفيفها

خط الدفاع الثاني

إدارة المخاطر والتمويل والامتثال

- الإشراف على أنشطة تحمل المخاطر في المجموعة
- تقييم المخاطر والمشكلات بشكل مستقل عن قطاعات الأعمال

خط الدفاع الثالث

وحدة عمل التدقيق الداخلي

- المراجعة المحايدة والتأكيد الموضوعي بشأن جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة
- المراجعة المستقلة والفعالة لخطي الدفاع الأول والثاني

نظرة عامة على الرقابة الداخلية ورصد وتقييم الضوابط

يوفر نظام الرقابة الداخلية للمجموعة ضماناً منظمًا عبر العمليات المالية وغير المالية على حد سواء. ويعمل هذا النظام من خلال إطار متعدد المستويات يتم تطبيقه على مستويات مختلفة من المنظمة ويعكس مبادئ المساءلة والتفويض والتعاون الواردة ضمن معايير حوكمة المجموعة. تُوجّه مبادئ الحوكمة القائمة على أفضل الممارسات تصميم السياسات والإجراءات والضوابط في جميع الإدارات ووحدات الأعمال.

تخضع هذه الضوابط لاختبارات وتقييمات منتظمة لضمان استمرار فعاليتها، مع معالجة أي أوجه قصور يتم تحديدها على الفور. تشمل الوظائف الرئيسية التي تساهم في بيئة الرقابة الداخلية التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وإدارة المخاطر، والامتثال، والمالية، والشؤون القانونية، وحوكمة الشركات.

الأدوار والمسؤوليات

ترفع وحدات أعمال التدقيق الداخلي والامتثال وإدارة المخاطر تقاريرها إلى لجان مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي، بما فيها لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق. تقدم كل من لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق تقاريرها عن أي مسائل هامة، حسب الاقتضاء، إلى مجلس الإدارة:

- تضع لجنة إدارة المخاطر الاستراتيجية العامة للمخاطر وتعتمد الأطر المتعلقة بالمخاطر.
- كما تقوم بمراجعة نواحي التعرض للمخاطر، وملفات تعريف المخاطر، وتقارير تركيز المخاطر بشكل منتظم، من خلال مراقبة المخاطر ربع السنوية التي يدعمها قسم إدارة المخاطر. تتولى لجنة إدارة المخاطر الإشراف على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى تحديثات منتظمة حول فعاليتها. كما تقوم لجنة المجلس للمخاطر بمراجعة فعالية وحدة أعمال الرقابة الشرعية الداخلية.
- تؤدي لجنة المجلس للتدقيق دورًا رئيسيًا في تقييم وضمان جودة وسلامة إفصاحات المجموعة والبيانات المالية والتقارير المالية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. تقوم لجنة المجلس للتدقيق بتقييم فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة وبيئة حوكمة الشركات، وتوفر الإشراف على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والامتثال، بالإضافة إلى وحدة أعمال التدقيق الشرعي الداخلي بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة.
- تشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الحوافز والمكافآت الأخرى، والتي تشمل النظر في هياكل المخاطر للوصول إلى الأداء المؤسسي المناسب، وتحمُّل المخاطر والمسؤولية، والثقافة المؤسسية.
- تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، التي يعين أعضاؤها من قبل المساهمين، النظر في المخاطر والضوابط الشرعية.

التحسين المستمر والإصلاحات

تواصل المجموعة تعزيز بيئة إدارة المخاطر والرقابة لديها من خلال التحسينات المستمرة لأطر الحوكمة والسياسات والنماذج والأنظمة. وتشمل المبادرات الأخيرة توسيع نطاق مقاييس القدرة على تحمل المخاطر، والاستثمار في الإمكانيات المتقدمة لمنع الاحتيال والكشف عنه، وتعزيز الضمانات للقنوات الإلكترونية والمتنقلة، والتوافق مع المتطلبات التنظيمية المتطورة. وتحسين المرونة التشغيلية وقدرات الأمن السيبراني. تقوم المجموعة بتحديث أطر عملها باستمرار لتعكس أفضل الممارسات العالمية والتطورات التنظيمية، مما يدعم القوة التنظيمية على المدى الطويل.

النظرة المستقبلية

ستواصل المجموعة تعزيز إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية لديها، مع تركيز خاص على المخاطر الناشئة المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين في الاقتصاد الكلي، وتهديدات الأمن السيبراني، والتطور السريع للذكاء الاصطناعي. وبينما تسعى المجموعة نحو فرص التوسع الاستراتيجي، ومنها الاستحواذ الذي تم مؤخرا على بنك (آر بي إل)، فإنها ستضع في مقدمة الأولويات إدارة المخاطر الناشئة عن الدمج، والتوقعات التنظيمية، ومواءمة الحوكمة، والتعامل مع الآثار المحتملة لهذا الاستحواذ على ملف المخاطر الموحّد للمجموعة. سوف يظل تعزيز المرونة التشغيلية، والتخطيط لاستمرارية الأعمال، والتنسيق بشأن المخاطر العابرة للحدود أمراً رئيسياً لدعم الاستقرار على المدى الطويل والنهوض بالأهداف الاستراتيجية للمجموعة على مستوى كافة الأسواق.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

يحرص بنك الإمارات دبي الوطني على تطبيق آليات عمل ذات بنية واضحة لضمان الامتثال لجميع الأنظمة ذات الصلة ولتصعيد أي مسائل تتطلب الاهتمام.

خلال عام ٢٠٢٥، لم تظهر ولم يتم الإبلاغ عن أي انتهاكات مادية. وقد قام كل من المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة برفع تقارير عن جميع المسائل ذات الصلة إلى مجلس الإدارة ولجانه. لم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات عن السنة المالية ٢٠٢٥.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي، وهي نافذة إسلامية مرخصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتمثل جزءاً لا يتجزأ من الخدمات التي تقدمها المجموعة. وتطبق وحدة الأعمال هذه آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات حسب الأصول وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات وأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضعت النافذة الإسلامية "نهجا دفاعيا ثلاثيا" يضم فريق أعمال النوافذ الإسلامية، وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي. وتدعم هذه الوحدات مجتمعة أنشطة الحوكمة الإسلامية والرقابة وإعداد التقارير على مستوى المجموعة.

وتتولى مهمة الإشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وهي تتألف من علماء شريعة مستقلين. ويتم تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة الشرعية العليا. يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بالسياسات والإجراءات والضوابط المعتمدة، من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لضمان إجراء الأنشطة التجارية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا. وتشمل صلاحياتها الإشراف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات والعقود والمستندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتتبع اللجنة ميثاقاً معتمداً يتضمن إطار العمل الخاص بإحالة الأمور إلى اللجنة وإصدار الفتاوى، وكيفية إصدار القرارات. وتعتبر الفتاوى والقرارات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة لبنك الإمارات دبي الوطني.

وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً عن أنشطتها، يؤكد التقرير التزام مصرف الإمارات الإسلامي بشكل مستمر بمبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى المتفق عليها، وتتم الموافقة على التقرير من قبل الهيئة الشرعية العليا ويتم تقديمه إلى مساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية، وقد عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أربعة عشر (١٤) اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٥

أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية:

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء رئيس اللجنة (عُيِّن في ١٠ مايو ٢٠٢٠)	الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء (الدكتور العلماء) هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية الحقوق بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيرًا معتمدًا في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والأستاذ الدكتور/ العلماء حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية: • يقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة. • وهو عضو في عدد من هيئات الفتوى والإشراف على الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات "تكافل".
أ.د. محمد علي القري نائب رئيس اللجنة (عُيِّن في ١٠ مايو ٢٠٢٠)	يتميز الأستاذ الدكتور/ محمد علي القرّي (د. القرّي) بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، في نفس الجامعة. ألّف الدكتور القري العديد من الكتب حول التمويل الإسلامي، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا. • خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. • عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك مجلسها الشرعي. • كما يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وهو عضو في العديد من الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية وشركات التكافل عبر العالم • بما في ذلك هيئات الشريعة التابعة للبنك المركزي البحريني ومؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية.
د. سالم علي العلي عضواً (عُيِّن في ٢٦ يوليو ٢٠٢٠)	د. سالم علي العلي "الدكتور العلي" هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة متنوعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية: • تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن. • حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي. • كان محاضراً غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية حقوق بي بي بي، جامعة بي بي بي، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، بما في ذلك القوانين الإسلامية والإنجليزية والمقارنة. • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
د. محمد قاسم عضواً (عُيِّن في ١ أغسطس ٢٠٢١)	الدكتور/ محمد قاسم ("د. قاسم") هو عالم شرعي معروف وخبير في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية: • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. • حاضر في الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد لأكثر من عقدين. • ساهم بشكل كبير في نمو وتنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية في مناصب مختلفة.

التوطين

تمكين مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة

على مدار أكثر من ٦٠ عاماً، استثمر بنك الإمارات دبي الوطني في بناء القدرات الوطنية وصنع جيل من قادة المستقبل الإماراتيين من خلال منظومة متكاملة من التعليم والتوجيه والخبرة العملية.

حيث تواصل برامج الخريجين الرائدة التي يطلقها البنك تحقيق قصص نجاح مستمرة. تعمل على تحويل الإمكانات الكامنة إلى قادة يركزون على الأداء. ويفخر البنك - الذي يعد أحد أكبر جهات العمل للمواطنين الإماراتيين - بعلاقاته التاريخية العميقة مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يواءم استراتيجيته مع الأولويات الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد.

كما في نهاية عام ٢٠٢٥، يوجد لدينا ٥٩ إماراتيًا يشغلون مناصب قيادية عليا في بنك الإمارات دبي الوطني إضافة إلى ٢٢٣١ موظفًا إماراتيًا على وجه العموم حيث يؤدون أدوارًا حاسمة عبر كافة مستويات المنظومة. ويلتزم البنك بجذب وتطوير وإشراك واستبقاء المواهب الإماراتية.

وقد تم تصميم مبادراتنا الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم المطلوبين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية ذات متطلبات حيويّة، ومساعدة بنك الإمارات دبي الوطني على بناء مستقبل المجموعة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

الشراكات الدافعة للنمو

يتم الإشراف على التزام المجموعة بالتوطين على أعلى مستويات الحوكمة، بما يتماشى مع الإطار الحكومي لضمان مساهمة كل مبادرة في الرؤية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع لدولة الإمارات العربية المتحدة. يدمج بنك الإمارات دبي الوطني التنمية الوطنية من خلال البرامج الحكومية، مثل برنامج "نافس" ومبادرة "إثراء" التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية الرائدة، تبذل المجموعة جهدها لاستكشاف التخصصات التي تواكب متطلبات المستقبل وتواءم المشهد الاقتصادي المتطور للبلاد. ومن خلال برامج رعاية التعليم، تدعم المجموعة الإماراتيين الذين يسعون للحصول على شهادات تحظى بأكبر نسبة طلب في سوق العمل في مجالات مثل الخدمات المصرفية الرقمية، وتحليل البيانات، والتكنولوجيا المالية، مما يضمن استمرار نمو المواهب الوطنية وتطورها وبقاءها في طليعة التغيير.

الاستثمار في المستقبل

في بنك الإمارات دبي الوطني، يتجاوز الاستثمار في التوطين مجرد التوظيف - حيث أنه يتعلق بتنمية الجيل القادم من القادة الوطنيين الذين سيقع على عاتقهم تشكيل المشهد المالي والرقمي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعمل المجموعة، من خلال برامجها الرائدة للخريجين "رواد" و "بداية"، على بناء مسار مستدام للمواهب الإماراتية عالية الكفاءة والجاهزة للقيادة مع رؤية واضحة للأهداف. يزود برنامج "رواد"، الذي يهدف إلى تسريع تنمية شباب القادة، الخريجين الإماراتيين المتميزين بالخبرة والتوجيه والرؤية الاستراتيجية اللازمة للمسار السريع المؤدي إلى الأدوار القيادية.

حيث يكتسب المشاركون خبرات عملية من خلال المهام الدولية، والإعارات، والتدريب النظري والعملي على قيادة الأعمال. بينما يركز برنامج "بداية"، وهو مسار تطوير الخريجين، على بناء القدرات المهنية الأساسية بين الخريجين الإماراتيين الجدد. ومن خلال التعلم المنظم، والتدريب التناوبي، والشهادات المهنية الأساسية في مجال الخدمات المصرفية، تُهيئ بداية المواهب الشابة للتنقل بثقة في المشهد المصرفي المتطور.

نسبة الإماراتيين

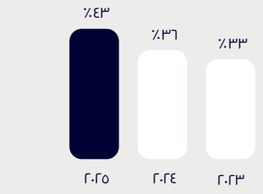

نسبة الإماراتيات

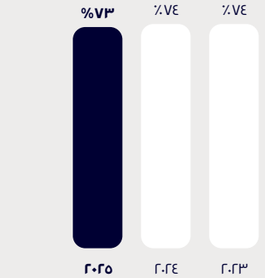

مدرسة التنمية الوطنية

أنشأ بنك الإمارات دبي الوطني منظومة داخلية قوية لبرامج التعلم وبناء القدرات، مصممة خصيصاً لتناسب مختلف المراحل المهنية، بدءاً من التعلم التأسيسي وصولاً إلى التمكن المهني وإعداد القادة التنفيذيين. تجمع هذه البرامج بين التعلم في القاعات الدراسية، والأكاديميات الرقمية، والمشاريع التجريبية، مما يضمن للموظفين الإماراتيين مساراً واضحاً ومدعوماً للتقدم المهني. ساهمت مبادرات تسريع المسار المهني هذه، إلى جانب إتاحة الحصول على الشهادات المهنية وشراكات التعليم التنفيذي، في بناء قوة عاملة إماراتية أكثر قوة وكفاءة على مستوى المجموعة.

اجتماع الجمعية العمومية

عُقد اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥ برئاسة سمو رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، وحضره أعضاء مجلس الإدارة، والمدقق الخارجي، وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع، والمساهمون المشاركون حضورياً وعبر الإنترنت.

سجل أمين سر مجلس إدارة المجموعة محضر الاجتماع. ونُشرت قرارات الجمعية العمومية لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وتمّت مشاركتها مع المساهمين من خلال إعلان في السوق قبل بدء يوم التداول التالي.

تضمن جدول أعمال الاجتماع بنوداً اعتيادية تتطلب الموافقة عليها بقرار عادي بناءً على أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة، إلى جانب مسائل تتطلب قرارات خاصة مدعومة بنسبة ٧٥% من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المقدمة للنظر فيها.

يوضح الجدول التالي ملخصاً للقرارات التي أقرّها المساهمون.

المسائل المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية للعام ٢٠٢٥	نوع القرار
البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة • اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة المجموعة والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
تقرير المدقق الخارجي • اعتماد تقرير المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • اعتماد تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشأن نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر • ٠ اعتماد الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
توزيع الأرباح • اعتماد مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة • اعتماد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة • إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
إبراء الذمة أو الفصل أو رفع دعاوى المسؤولية ضد مدقق الحسابات حسب مقتضى الحال • إبراء ذمة المدقق الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
تعيين المدقق الخارجي • الموافقة على تعيين المدقق الخارجي لسنة ٢٠٢٤ وتحديد الرسوم لنفس العام	عادي
تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • للموافقة على تجديد عضوية أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية	عادي
انتخاب مجلس الإدارة • انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وفقًا لمتطلبات النظام الأساسي للبنك	عادي
اعتماد مقترحات برامج السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم • اعتماد مقترحات مجلس الإدارة بشأن السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم والتي سيصدرها بنك الإمارات دبي الوطني بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات الصلة	خاص
تفويض مجلس الإدارة • تفويض مجلس إدارة المجموعة أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، باعتماد أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي ستعتمدها الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤	خاص

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة.

يسترشد بنك الإمارات دبي الوطني بمبدأ خلق القيمة المشتركة، المدعومة بإطار عمل قوي يمثل الالتزام تجاه المجتمعات التي يخدمها. تساهم المجموعة على نحو نشط في تحقيق الرفاه الاجتماعي والبيئي بمناطق عملها، بهدف الارتقاء بمستوى جودة حياة قاطنيها وموظفي المجموعة.

ومن شأن هذا النهج الخيري تعزيز دور بنك الإمارات دبي الوطني الذي يأتي كمؤسسةٍ مسؤولةٍ اجتماعيًا، ويقوي التزامه بالتنمية المتوازية مع تنمية المجتمع، ويضمن قيامه بمسؤولياته العامة. يتم توثيق المبادرات والتقدم المحرز في هذه المجالات لغرض الشفافية ويمكن الاطلاع عليها في تقرير المجموعة حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٥.

البيئة

تسعى المجموعة جاهدة للاستجابة للمشهد البيئي المتطور بمرونة وقدرة على التكيف، وتحويل المخاطر والتحديات إلى فرص لتحقيق تأثيرٍ عالي القيمة.

كفاءة الطاقة: تواصل المجموعة ريادتها للمنطقة في مجال البنية التحتية المصرفية المستدامة، إذ تتربع حالياً على قمة التصنيف العالمي بامتلاكها ٣٢ فرعاً حاصلاً على التصنيف البلاتيني في نظام "الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة"، الذي يمثل أرقى المعايير الدولية التي يمنحها المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء ومؤسسة اعتماد الأعمال الخضراء. ويصل إجمالي ما تحوزه المجموعة إلى ٥٢ شهادة من الفئتين البلاتينية والذهبية في نظام "الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة"، وذلك عبر فروعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة قد أصبحت أول بنك في المملكة العربية السعودية ينال شهادة الفئة البلاتينية في نظام "الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة"، وذلك عن فرعها في مركز الملك عبدالله المالي. ويؤكد هذا الإنجاز التزام المجموعة بالاستدامة، بما يتماشى مع أجندة الإمارات الخضراء ٢٠٣٠ ورؤية ٢٠٥٠.

المبادرات المجتمعية

تمول المجموعة وتساهم في العديد من المبادرات المهمة التي تواءم أولوياتها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. بلغ إجمالي المساهمات الاجتماعية للمجموعة ٥٤,١٥,٤٣٠ مليون درهم في عام ٢٠٢٥، موزعةً عبر قطاعات متعددة شملت المساهمات الإسلامية، والتعليم، والمساعدات الإنسانية، والصحة والرفاه، بالإضافة إلى تنمية المجتمع، التي شكلت النسبة الأكبر من المساهمات.

. **تبرعات العملاء:** جمعت التبرعات المقدمة عبر تطبيق ENBD X ومنصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التابعة للبنك مبالغ كبيرة لصالح الجمعيات الخيرية المسجلة. وبلغ إجمالي التبرعات المرسلة من العملاء إلى الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر قنوات التبرع الإلكترونية ٣,٦٢٧,٠٨٥ درهم إماراتي خلال عام ٢٠٢٥.

برنامج التبادل: يواصل برنامج التبادل "إكستشينجر" التابع للمجموعة نموه، عاماً تلو الآخر، مما يرسخ مساهمة المجموعة في المجتمعات التي تخدمها. من خلال مجموعة واسعة من مبادرات التطوع في مواقع متعددة، كرّس الموظفون وقتهم ومهاراتهم، بروح إيجابية، لدعم مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والبيئية والإنسانية. حيث احتفل "برنامج متطوعي المبادلات" بعامه العاشر وبأكثر من ١٦,٠٠٠ ساعة تم تكريسها للقضايا الاجتماعية وشملت أكثر من ١,١ مليون مستفيداً.

الثقافة المالية: توفر بوابة "الرفاه المالي مع بنك الإمارات دبي الوطني" مورداً شاملاً لتعزيز الثقافة المالية العامة، وتغطي الإنفاق والاستثمار والاقتراض وغير ذلك. كما تم إطلاق سلسلة بودكاست مخصصة لتثقيف العملاء والجمهور الخارجي حول الموضوعات المالية الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد ورش عمل موجهة للتثقيف المالي للنساء العاملات والعمال ذوي الدخل المنخفض، مما ساعد المشاركين على بناء الثقة والمعرفة والاستقلالية في إدارة شؤونهم المالية.

- **فروع مناسبة لأصحاب الهمم:** تمتلك المجموعة ٨٣ فرعاً مناسباً لأصحاب الهمم على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يبرهن على التزامها بتوفير خدمات متاحة للكافة. ويصل إجمالي الفروع التي تختص بمميزات تيسير الوصول والتعامل إلى ٦٤٦ فرعاً على مستوى المجموعة والمواقع الدولية.

سباق الوحدة: جمع سباق الوحدة السنوي الثامن، الذي نُظم في إطار مبادرة حمدان بن محمد للرياضة المجتمعية وضمن فعاليات تحدي دبي للياقة، أكثر من ٤,١٠٠ مشاركاً من مختلف القدرات في مدينة إكسبو دبي.

التمويل المستدام

ينظر بنك الإمارات دبي الوطني إلى التمويل المستدام باعتباره مُمَكِّناً رئيسياً للقيمة طويلة الأجل ومحركاً حيوياً للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وانطلاقاً من هذه القناعة، يواصل البنك دوره الريادي عبر تعزيز المبادرات التي تتماشى مع رؤيته الاستراتيجية وأولويات الاستدامة.

- نجح بنك الإمارات دبي الوطني في حشد أكثر من ١٤.٤ مليار دولار أمريكي في مجال التمويل المستدام بنهاية عام ٢٠٢٥، ما يمثل تقدماً كبيراً نحو تحقيق التزام المجموعة البالغ ٣٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك معاملات تمويل مستدام تم تسهيلها بقيمة ٩.٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥ وحده، إلى جانب تقديم تمويلات تجاوزت ٤.٥ مليار دولار أمريكي عبر القروض المرتبطة بالاستدامة والقروض الخضراء والاجتماعية للعملاء في عام ٢٠٢٥، ما يمثل زيادة بنسبة ٨٠% في التمويلات وحدها مقارنة بعام ٢٠٢٤.
- عزز الإمارات الإسلامي صدارته في مجال التمويل المستدام من خلال إصداره الريادي لصكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وهو الإصدار الأول عالمياً والذي يتبنى المبادئ التوجيهية الجديدة لسندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال ورابطة سوق القروض.
- أنجز المصرف بنجاح عملية طرح وإدراج أول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم في سوقي "يورونكست دبلن" و " ناسداك دبي" خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.
- نفذت "شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال" ٣٠ صفقة قروض مشتركة مصنفة ضمن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بقيمة إجمالية تجاوزت ٢٧.٨ مليار دولار أمريكي، حيث غطت أسواقاً رئيسية شملت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وسنغافورة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

يتولى قسم علاقات المستثمرين في بنك الإمارات دبي الوطني، الذي يتبع مباشرةً للمسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة، إدارة التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين. وتشمل مهامها التواصل مع المساهمين وحاملي الديون ووكالات التصنيف الائتماني ومجتمع الاستثمار المهني الأوسع.

تتولى إدارة علاقات المستثمرين الإشراف على النشر العلني للنتائج ربع السنوية للمجموعة، وإطلاع أصحاب المصلحة على أداء المجموعة وتوقعاتها. بموجب النظام الأساسي للمجموعة، يجوز للمستثمرين الأجانب امتلاك ما يصل إلى ٤٠% من أسهم المجموعة.

في عام ٢٠٢٥، نظمت علاقات المستثمرين ثمانية عشر (١٨) مؤتمراً وجولات ترويجية عالمية، واستضافت العديد من اجتماعات المستثمرين في المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني في دبي. خلال العام، تواصل قسم علاقات المستثمرين والإدارة العليا مع أكثر من ٤٠٠ مستثمر في الديون والأسهم وشاركوا في أكثر من ٢٠٠ اجتماع فردي.

كما تتولى إدارة علاقات المستثمرين التنسيق مع إدارات الشؤون المؤسسية للمجموعة وأمين سر الشركة لنشر معلومات الأداء ربع السنوية لأصحاب المصلحة بطريقة تتوافق مع الالتزامات التنظيمية للمجموعة.ويشمل ذلك نشر البيانات المالية والبيان الصحفي وعرض النتائج عبر موقع سوق دبي المالي الإلكتروني.ويقوم قسم علاقات المستثمرين أيضًا بتنسيق مكالمة بين المحللين والمستثمرين في فترة ما بعد الظهر من يوم الإعلان عن النتائج، حيث يقدم الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة النتائج ويجيبان على أسئلة مجتمع الاستثمار.يتم نشر تفاصيل المكالمة مع المحللين والمستثمرين على موقع المجموعة على الإنترنت، إلى جانب الروابط الخاصة بالمكالمة، والبث على شبكة الإنترنت والمستندات ذات الصلة التي يتم إرسالها أيضًا إلى المتابعين المسجلين لتلقي التحديثات.

يتلقى الموظفون إشعارات عبر البريد الإلكتروني في صباح يوم الإعلان عن نتائج المجموعة ربع السنوية، لإبلاغهم بالنتائج وأهم النقاط.
كما يتم عقد اجتماع إداري صباح يوم إعلان النتائج، حيث يتفاعل الرئيس التنفيذي للمجموعة والمدير المالي للمجموعة مع الإدارة العليا لمناقشة نتائج المجموعة وأدائها.

التداول بناءً على معلومات داخلية (تداول المطلعين)

لدى بنك الإمارات دبي الوطني سياسة للتعامل مع الحسابات الشخصية، والتي تتطلب من قسم الامتثال للمجموعة الاحتفاظ بقائمة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذين يعتبرون من المطلعين وإجراء تحديثات ربع سنوية لها.وبحسب السياسة، يُطلب من هؤلاء المطلعين تقديم إقرار سنوي ويُحظر عليهم شراء أو بيع الأوراق المالية بشكل مباشر أو غير مباشر أثناء حيازتهم لمعلومات سرية أو داخلية.يتم الإعلان عن فترة حظر قبل الإعلان عن النتائج المالية، لا يُسمح خلالها للموظفين بشراء أو بيع أوراق مالية لبنك الإمارات دبي الوطني. يقوم قسم الامتثال للمجموعة بمشاركة سجل المطلعين على أساس سنوي مع قسم علاقات المستثمرين، الذي يقدمه إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة الأسواق المالية بما يتماشى مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

١٨

المؤتمرات والجولات الترويجية العالمية التي ستُعقد في عام ٢٠٢٥

+١٥٠

تم تنظيم اجتماع شارك فيه فريق علاقات المستثمرين والإدارة العليا مع أكثر من ٤٠٠ مستثمر في أدوات الدين والأسهم.

ويقود وحدة علاقات المستثمرين
كاران غويال
رئيس - التمويل وعلاقات المستثمرين للمجموعة
بريد إلكتروني: IR@EmiratesNBD.com
هاتف: +٩٧١ ٤ ٦٠٩ ٣٣٤٤
www.emiratesnbd.com/en/investor-relations/meet-the-team/

علاقات المستثمرين وأداء الشركة (تتمة)

يوضح الجدول التالي تفاصيل أنواع المساهمين حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	فردي	شركات	حكومي	المجموع
محلي	%١.٩٢	%٤٥.٢٧	%٤١.١٢	%٩٧.٣١
عربي	%١.٢٩	%٠.٢١	%٠	%١.٤٩
أجنبي	%٠.٧٥	%٠.٠١	%٠.٤٤	%١.٢٠
المجموع	%١٢.٩٦	%٤٥.٤٨	%٤١.٥٧	%١٠٠

يوضح الجدول التالي بيانًا بالمساهمين الذين يمتلكون ٥% أو أكثر من أسهم بنك الإمارات دبي الوطني اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	٢,٥٨٤,٤٩٩,٦٤٠	%٤٠.٩٢
شركة دي إتش ٧ ذات المسؤولية المحدودة	٩٣٧,٥٠٠,٠٠٠	%١٤.٨٤
شركة كابيتال أسيتس ذ.م.م.	٣٣٦,٦١٤,١٢١	%٥.٣٣

يوضح الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	٤,٢٧٠	١٧,٥٢٦,٨٥٥	%٠.٢٨
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٨٦٨	١٦٠,٧١٨,٠٣٣	%٢.٥٤
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٣٠	٦٦١,١٦٦,٤٨٤	% ١٠.٤٧
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	٨٥	٥,٤٧٧,١٨٦,٨٨١	%٨٦.٧١

يبلغ إجمالي عدد أسهم بنك الإمارات دبي الوطني المصدرة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ عدد ٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣ سهم.

سعر سهم بنك الإمارات دبي الوطني في السوق (سعر الإغلاق، وأعلى سعر، وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٥

الشهر (٢٠٢٥)	أعلى مستوى شهري (بالدرهم الإماراتي)	أدنى مستوى شهري (بالدرهم الإماراتي)	الإغلاق الشهري (بالدرهم الإماراتي)
يناير	٢٢.٨٥	٢٠.٢٠	٢٠.٨٥
فبراير	٢٢.١٠	٢٠.٥٠	٢٢.١٠
مارس	٢٢.١٥	١٩.٢٥	٢٠.٢٠
أبريل	٢١.١٠	١٨.٢٥	٢٠.٥٥
مايو	٢٣.٦٠	٢٠.٥٠	٢٢.٤٠
يونيو	٢٣.٢٥	٢٠.٦٠	٢٢.٨٠
يوليو	٢٧.٦٠	٢٢.٨٠	٢٦.٧٥
أغسطس	٢٧.١٠	٢٥.١٠	٢٥.٢٥
سبتمبر	٢٦.٣٥	٢٤.٠٠	٢٤.٣٠
أكتوبر	٢٨.٥٠	٢٤.٣٠	٢٨.١٠
نوفمبر	٢٨.٥٠	٢٤.٣٠	٢٤.٤٠
ديسمبر	٢٩.٤٥	٢٤.٦٠	٢٧.٨٥

أداء بنك الإمارات دبي الوطني مقارنةً بالسوق العامة خلال عام ٢٠٢٥

الشهر (٢٠٢٥)	الإغلاق الشهري (بالدرهم الإماراتي)	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	٢٠.٨٥	٥,١٨٠.٣٧	٣,٥٩٧.٣٥
فبراير	٢٢.١٠	٥,٣١٧.٦٣	٣,٧٢٤.٢١
مارس	٢٠.٢٠	٥,٠٩٦.٢٤	٣,٤٤١.٠٥
أبريل	٢٠.٥٥	٥,٣٠٧.١٥	٣,٦٤٥.١١
مايو	٢٢.٤٠	٥,٤٨٠.٥١	٣,٨٠٦.٥٧
يونيو	٢٢.٨٠	٥,٧٠٥.٧٦	٣,٩٨٤.١٦
يوليو	٢٦.٧٥	٦,١٥٩.١٥	٤,٤٦٥.٣٢
أغسطس	٢٥.٢٥	٦,٠٦٣.٦١	٤,٣٠٥.٨٥
سبتمبر	٢٤.٣٠	٥,٨٣٩.٦٤	٤,١٩٦.٠٤
أكتوبر	٢٨.١٠	٦,٠٥٩.٤٣	٤,٣٧٧.٠١
نوفمبر	٢٤.٤٠	٥,٨٣٦.٨٩	٤,١٢٠.١٨
ديسمبر	٢٧.٨٥	٦,٠٤٧.٠٩	٤,٣٢٧.٨٨

تعريفات

في هذا التقرير الخاص بحوكمة الشركات، تحمل المصطلحات التالية المعاني التالية:

Board: يشير إلى مجلس الإدارة، الهيئة الإدارية لبنك الإمارات دي الوطني، شركة مساهمة عامة.

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BEC: لجنة المجلس التنفيذي

BCIC: لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

BNRESGC: لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

BPEC: لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

لوائح الحوكمة المؤسسية: يشمل نظام حوكمة الشركات الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (التعميم رقم ٢٠١٩/٨٣ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩) وقرار رئيس هيئة الأوراق المالية والسلع رقم TM/٠٣ لعام ٢٠٢٠ بشأن الموافقة على دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى ذات الصلة المطبقة على الشركات المصرفية والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

Emirates NBD / Group: مجموعة بنك الإمارات دي الوطني: يشير إلى مجموعة الإمارات دي الوطني وشركاتها التابعة

ESG: الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والحوكمة

EXCO: اللجنة التنفيذية: اللجنة التنفيذية لبنك الإمارات دي الوطني

GAM: اجتماع الجمعية العمومية

HSA: الهيئة الشرعية العليا

ICMA: الرابطة الدولية لأسواق المال

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

P.J.S.C.: شركة مساهمة عامة

POA: سند توكيل

RPT: المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)
شارع بني ياس، ص.ب ٧٧٧ ، ديرة، دبي
الإمارات العربية المتحدة

emiratesnbd.com